العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

(دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر)

Industrial clusters as a strategy for developing small and medium enterprises (A comparative and applied study on Egypt)

إعداد

د / ميادة علي حسن علي المرسي

المدرس بقسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية والمالية

كلية الحقوق-جامعة المنصورة

Mayada Ali Hassan Ali Al Morsi

Lecturer in the Department of Political Economy and Economic and Financial Legislation

Mansoura University - Faculty of Law

العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
(دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر)

الملخص

ظهرت التجمعات الصناعية و"نظرية التجمعات" في الآونة الأخيرة كسياسة اقتصادية رائدة مقبولة على نطاق واسع لزيادة الكفاءة الصناعية. تمثل العناقيد إحدى الاستراتيجيات التي باتت تعتمد عليها الكثير من الدول، والتي تقوم فكرتها على أساس كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تطوير قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل الأساس لاستراتيجية العناقيد الصناعية، من خلال خلق حلقة من الترابطات الإنتاجية ما بين هذه المشروعات ومؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء جميع المستويات والمؤسسات ذات الصلة. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية العناقيد الصناعية في حل المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إثراء السياسات والآليات المعتمدة لتنمية وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية، وإعلاء الميزة التنافسية لها وذلك من خلال اتباع منهج التحليل الوصفي الاستنباطي، والذي يتماشى مع طبيعة الدراسة الحالية التي تهدف إلى عرض خصائص وسمات محددة عن مفهوم العناقيد الصناعية وتحليل عدد من الحالات التي تطبق هذا المفهوم، المنهج المقارن من خلال عرض دراسة الحالة للتعرف على طبيعة بعض النماذج للعناقيد الصناعية الموجودة بدول العالم، والمنهج التطبيقي من خلال تطبيق مفهوم العناقيد الصناعية على مصر للتعرف على طبيعتها بالنسبة لمصر وتطبيق ما رأيناه في الدول الأخرى من أجل تطوير وإنجاح الفكرة في مصر. وبعد دراسة ماهية استراتيجية العناقيد الصناعية،

ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، واستعراض التجارب الدولية لاستراتيجية العناقيد الصناعية والوضع في مصر؛ تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات أبرزها أن تلك التجمعات الصناعية تلعب دورا محوريا في دعم التنافسية من خلال علاج جوانب الاختلالات الهيكلية والمعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أهمية العناقيد الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من اقتصاديات العالم، لما تحققه من مزايا من حيث الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية للدولة ولمزاياها التنافسية، وزيادة الصادرات، والمساهمة في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، نجاح العناقيد الصناعية في أي دولة يتطلب تحقق علاقات تبادلية وتشابكية قوية بين القطاعات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية العناقيد الصناعية-المشروعات الصغيرة والمتوسطة-الميزة التنافسية-التجمعات والتكتلات الصناعية-نظرية بورتر.

Abstract

Industrial clusters and "cluster theory" have recently emerged as a widely accepted leading economic policy for increasing industrial efficiency. Clusters represent one of the strategies that many countries have come to rely on, and its idea is based on how to achieve economic development through developing the base of small and medium enterprises, which represents the basis for the industrial cluster strategy, by creating a circle of productive interconnections between these projects and public and private sector institutions. This study aims to highlight the importance of industrial clusters in solving the problems facing small and medium enterprises, enriching the policies and mechanisms adopted to develop and activate their role in economic development, and enhancing their competitive advantage by following the descriptive-deductive analysis approach, which is in line with the nature of the current study, which aims to Presenting specific characteristics and features of the concept of industrial clusters and analyzing several cases that apply this concept, the comparative approach by presenting a case study to identify the nature of some models of industrial clusters existing in countries of the world, and

the applied approach by applying the concept of industrial clusters to Egypt to identify their nature about Egypt. In addition, we apply what we saw in other countries to develop and make the idea successful in Egypt. After studying the nature of the industrial cluster strategy, its role in achieving sustainable development, and reviewing the international experiences of the industrial cluster strategy and the situation in Egypt; Many conclusions were reached, most notably that these industrial clusters play a pivotal role in supporting competitiveness by addressing structural imbalances and obstacles facing small and medium industries, the importance of industrial clusters and their role in achieving economic development in many of the world's economies, due to the advantages they achieve in terms of Optimal exploitation of the country's economic resources and its competitive advantages, increasing exports, contributing to the growth of small and medium enterprises, and attracting more local and foreign investments. The success of industrial clusters in any country requires the achievement of strong mutual and interconnected relationships between different sectors.

Keywords: industrial cluster strategy - small and medium enterprises - competitive advantage - industrial clusters and blocs - Porter's theory.

مقدمة

شهد العالم تحولات جذرية ارتبطت بعولمة الأسواق وتحرير القيود التجارية وزيادة التنافسية العالمية، التي ألقت بظلالها على تغير أساليب الإنتاج وأنماط توزيعه، وفتحت المجال واسعًا أمام تدفقات السلع ورؤوس الأموال، ما شكل تحديًا كبيرًا واجه فرص التنمية الاقتصادية في دول العالم، نتيجة وقوعها تحت تأثير التنافسية العالمية والتطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي استدعى التحول إلى استراتيجيات تنموية جديدة، وتهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة والداعمة لتحسين الأداء التنافسي والوظيفي لعملية الإنتاج، وتسريع وتائر النمو الاقتصادي.(١)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد أهم مداخل التنمية، فقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على تطويرها وتهيئة المناخ الاستثماري لها وذلك من أجل ترقية مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية، وإذا كانت المؤسسات الكبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة، إلا أن الاعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية والمهتمة بشئون التنمية الاقتصادية في الدول النامية تعترف بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية، وذلك بعد أن تبينت محدودية التأثيرات الإيجابية للصناعات الكبيرة الحجم.

---

(١) عبير الحلبي. تخطيط مواقع العناقيد الصناعيّة باستخدام منهجية التحليل العنقوديّ .*مجلة جامعة دمشق للآداب و العلوم الإنسانية*، العدد ٣٩، المجلد ٣، ٢٠٢٣.

ولكي يكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة ومساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني، يجب أن تعتمد تنميتها وتطويرها على استراتيجيات واضحة، ومن بينها استراتيجية العناقيد أو التجمعات الصناعية التي يمكن أن تمثل معالجة للمشاكل والمعوقات العديدة التي تعيق تطور هذه المؤسسات وتعزيز دورها خاصة في الدول النامية.

العناقيد هي إحدى الاستراتيجيات الجديدة التي باتت تعتمد عليها الكثير من الدول مثل الولايات المتحدة والصين وإيطاليا والهند وغيرها، والتي تقوم فكرتها على أساس كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تطوير قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل الأساس لاستراتيجية العناقيد الصناعية، من خلال خلق حلقة من الترابطات الإنتاجية ما بين هذه المشروعات ومؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء جميع المستويات والمؤسسات ذات الصلة، مثل التعليم والبحث والتطوير والتمويل والتسويق وما إلى ذلك.

في السنوات الأخيرة، أصبح مفهوم التجمعات الصناعية مقبولا بشكل متزايد من قبل صناع السياسات التنموية في جميع أنحاء العالم، وقد اعتمدت معظم دول العالم اليوم تخطيط تنمية التجمعات الصناعية في خططها التنموية لتحسين مستوى النمو الاقتصادي والتنمية. ولذلك فقد تخلت قدرتها التنافسية الاقتصادية إلى حد ما عن برامج التنمية الاقتصادية التقليدية، مما يوحي بأن عوائدها أضعف مقارنة بتكاليفها، حيث تسعى هذه البرامج إلى تطوير القاعدة الإنتاجية لجميع هذه الصناعات.

إشكالية البحث:

تعتبر التجمعات الصناعية إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن دخول المؤسسات الصناعية في التجمعات سينتج عنه سلسلة من المزايا التي ستساعد في

دعم وتحسين قدرة التجمع على التعامل مع المخاطر المتعددة، وبالتالي دعم المؤسسات الصناعية للقيام بدور مهم على المستوى الوطني، مما يساعد على تحسين قدرتها على التعامل مع المخاطر. فبالإضافة إلى مساهمته في توفير فرص العمل، فإنه يساعد أيضًا في التخفيف من مشكلة البطالة في مواجهة متطلبات السوق المحلية والعالمية. ومن هنا، يمكن الإشارة إلى مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس التالي: **هل يمكن أن تساهم العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتزويد الميزة التنافسية لها؟** وهذا ما سوف نحاول أن نجيب عليه من خلال الدراسة، وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية للبحث كما يلي:

- ما هو إطار المفهوم الاستراتيجي للتجمعات الصناعية؟
- كيف تعمل استراتيجية التجمع الصناعي على تعزيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي الأهمية الاقتصادية للتجمعات الصناعية؟
- كيف يتم تطبيق هذه التجارب على مصر لإنشاء عناقيد صناعية ناجحة والاستفادة منها لتطوير وإنجاح العناقيد الصناعية الموجودة بالفعل في مصر؟

أهمية البحث:

١- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه التجمعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في إدارة المخاطر الناجمة عن التراجع الواضح لهذه الصناعات والاستجابة لها.

٢- تكاد تخلو بحوث التنمية الاقتصادية من الحديث عن العناقيد الصناعية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ولا تزال هناك حاجة للبحث في علاقة العناقيد الصناعية بالتنمية الاقتصادية.

٣- غالبية النماذج العالمية التي تبحث في نشوء وتطور العناقيد تهمل دور الحكومة. فتلك النماذج تنطلق من نظرية السوق الحر التي تقتضي عدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

٤- إن تطوير عناقيد تعمل بشكل جيد يعتبر أحد الخطوات الهامة الضرورية للتحرك نحو اقتصاد متقدم. ولذلك، فالتفكير العنقودي يفرض دوراً هاماً في التفكير على مستوى السياسة الاقتصادية العامة واستراتيجية الشركات[١].

٥- الممارسون في مجال التنمية الاقتصادية ينظرون لمفهوم العنقود كمدخل سياسي جديد واعد للتنمية الاقتصادية.[٢] وأصبحت سياسة العناقيد حالياً جزءاً رئيسيًا من سياسات الحكومات على المستوى المحلي أو الإقليمي لما لها من دور هام في الإبداع، والتنمية الاقتصادية.[٣]

٦- يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية العناقيد الصناعية في حل المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إثراء السياسات والآليات المعتمدة لتنمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية.

(1)Porter, M. E., (1990), New Global Strategies for Competitive Advantage, *Planning Review*, *18*(3), pp. 4-14.

(2)Ketels, C. H., (2004), Cluster-based Economic Development: What Have We Learned. *Harvard Business School, DTI, London. UK*, p. 17.

(3) Ketels, C., Lindqvist, G., Sölvell, O., (2006), Cluster Initiatives in Developing and Transition Economies, Center Of Strategy and Competitiveness, 1st edition, p. 9.

فرضيات البحث:

- العناقيد الصناعية يمكن أن تزيد من الميزة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتلعب دورا هاما في تنميتها.
- عند استعراض التجارب الدولية الناجحة في تجربة العناقيد الصناعية، يمكن أن تستفيد مصر من هذه التجارب.
- تساعد العناقيد الصناعية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم على التغلب على المخاطر التي تواجهها، مثل المخاطر الصغيرة والمشاكل الفنية، كما تساعد على تنمية العمالة الصناعية وزيادة مشاركة هذه المؤسسات في التجارة الدولية.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من دول العالم من الكثير من العوائق التي تمنعها من استمرارية نشاطها.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستنباطي الذي يتوافق مع طبيعة الدراسة الحالية ويهدف إلى تقديم سمات وخصائص محددة، استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مفهوم العناقيد الصناعية وتحليل عدد من الحالات التي تطبق هذا المفهوم، المنهج التحليلي المقارن: من خلال عرض دراسة الحالة للتعرف على طبيعة بعض النماذج للعناقيد الصناعية الموجودة بدول العالم وإحصاءات هذه الدول الناتجة عن اتباع سياسات معينة وتطوير الاستثمارات فيها، المنهج التطبيقي: من خلال تطبيق مفهوم العناقيد الصناعية على مصر ومعرفة المشكلات والعراقيل التي تواجه إنجاح الفكرة ودراسة الحالة للتعرف على طبيعتها بالنسبة لمصر وتطبيق ما رأيناه في الدول الأخرى من أجل تطوير وإنجاح الفكرة في مصر.

خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية استراتيجية العناقيد الصناعية.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة العناقيد الصناعية ومراحل تكونها.

المطلب الثاني: معايير تصنيف وتمييز وأنواع التجمعات الصناعية وآلية عملها.

المطلب الثالث: عناصر وخصائص العناقيد الصناعية والسياسات اللازمة لتكونها وتطويرها.

المبحث الثاني: دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للتجمعات الصناعية.

المطلب الثاني: دور العناقيد الصناعية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: أثر العناقيد الصناعية على الميزة التنافسية للدولة.

المبحث الثالث: التجارب الدولية المقارنة للعناقيد الصناعية والتطبيق على مصر.

المطلب الأول: التجارب الدولية الناجحة للعناقيد الصناعية.

المطلب الثاني: العناقيد الصناعية في مصر.

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

قائمة المراجع

المبحث الأول

ماهية استراتيجية العناقيد الصناعية

تمهيد وتقسيم:

مما لا شك فيه أن مفهوم العناقيد الصناعية يعدّ أحد أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعدّ العناقيد الصناعية أحد أهم المتطلبات لتحقيق المزايا التنافسية للاقتصاد كونها تركز على فلسفة أن الأداء الاقتصادي الكلي هو كل يتفوق على مجموع أداء الأجزاء منفصلة. فهناك إجماع بين المفكرين والباحثين الاقتصاديين على أن التنمية الاقتصادية تتصل بقوة بمتغيرات جزئية مثل مستوى مهارات الأفراد والتي هي مخرجات للمؤسسات التعليمية، وبنية الصناعة، وطبيعة العلاقة بين المؤسسات سواء على مستوى التكامل أو التنافس، وبنوعية طلب المستهلكين الذي يؤثر في توجهات الصناعة. ولعل أهم تلك العوامل مجموعة الشركات والمؤسسات المترابطة رأسياً وأفقيا والتي تعمل بتكامل وتنافس معها، وهو ما يسمى بالعناقيد الصناعية وفق تعبير بورتر كأحد المتطلبات على صعيد الاقتصاد الوطني لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة للأمة. فتلك العناقيد تؤثر بشكل إيجابي في الأداء الاقتصادي للدولة.[1]

(1)Porter, M. E. (1998), *Clusters and the New Economics of Competition*, Boston: Harvard Business Review, Vol. 76, No. 6, pp. 77-90.

وسوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم ونشأة العناقيد الصناعية ومراحل تكونها.

المطلب الثاني: معايير تصنيف وتمييز وأنواع التجمعات الصناعية وآلية عملها.

المطلب الثالث: عناصر وخصائص العناقيد الصناعية والسياسات اللازمة لتكونها وتطويرها.

المطلب الأول

مفهوم ونشأة العناقيد الصناعية ومراحل تكونها

وفقاً لدراسة بورتر[1] حول العناقيد واقتصاديات المنافسة الجديدة، فالعنقود عبارة عن مجموعة الشركات والمؤسسات ذات العلاقة المتقاربة جغرافيا في حقل معين. ويتراوح النطاق الجغرافي للعنقود من مدينة إلى دولة كاملة أو حتى مجموعة من الدول المتجاورة. ويمكن للعناقيد أن تأخذ أشكالا مختلفة ويعتمد ذلك على مدى عمقها وتشابكها لكن غالبيتها يشتمل على الشركات المنتجة للمنتجات النهائية، والموردين للمدخلات المتخصصة، والمكونات الإنتاجية، والآلات، والخدمات، والمؤسسات المالية، والشركات في الصناعات المرتبطة. وسوف نتناول هذا المطلب في النقاط التالية:

(1) Porter, M. E., (1998), *Clusters and the new economics of competition,* Boston: Harvard Business Review, Vol. 76, No. 6, pp. 77-90.

أولاً: مفهوم التجمعات الصناعية:

التجمع الصناعي هو تجمع جغرافي لمجموعة من الشركات والمؤسسات المساندة التي تعمل في صناعة/نشاط معين، تترابط وتتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذه الصناعة/النشاط. وتتلخص فكرة التجمعات الصناعية في وجود تجمع جغرافي لعدد من الشركات والمؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها بعضا في مجال معين، بحيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها رأسيا وأفقيا في جميع مراحل العملية الإنتاجية، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية.(١)

ليس هناك تعريف وحيد للعناقيد الصناعية، والتعريف الأساسي لها هو :"عبارة عن تركيز جغرافي للصناعات يؤدى إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك" (٢). هناك نوعان أساسيان من العناقيد: مجموعات متكاملة رأسياً: تتكون من صناعات مرتبطة بعلاقات المشتري/البائع. التجمعات المتكاملة أفقياً: تتكون من صناعات قد تشترك في سوق مشتركة للمنتجات النهائية، أو تستخدم تقنيات مماثلة أو مهارات عمل متشابهة، أو تتطلب موارد طبيعية مماثلة. والعناقيد الطبيعية ظاهرة ديناميكية وتفاعل بين المشروعات الصناعية لذا فإن التعريف يمكن أن يمتد ليشمل الأعمال المرتبطة والمكملة

(1) Delgado, M., *et al.,* (2014), Defining Clusters of Related Industries, NBER Working Paper No. 20375, National Bureau of Economic Research, Cambridge, pp. 1-48.

(2) Galvez-Nogales, E., (2010), Agro-Based Clusters In Developing Countries: Staying Competitive in a Globalized Economy, Agricultural Management, Marketing and Finance Occasional, Food and Agriculture Organization of The United Nations, USA, P, 3.

والقنوات النشطة لصفقات الأعمال والاتصالات والقوى العاملة والأسواق والخدمات والبنية التحتية وغيرها.[١]

تقاس درجة تطور العنقود بنفس محددات الميزة التنافسية للدول. وتتحدد الميزة التنافسية للدول أو الصناعات أو العناقيد وفقا لعدد من المحددات، ووفقا لمنهج بورتر في تحليل الميزة التنافسية، نجد أن هناك أربع محددات رئيسية وهي أحوال عوامل الإنتاج، أحوال الطلب المحلى الصناعات المرتبطة والداعمة، استراتيجية المنشأة وهيكل المنافسة، بالإضافة إلى الدور الحكومي. كما يمر تطور المزايا التنافسية للعنقود بعدد من المراحل وفقا للمصدر الذي تستمد منه ميزتها التنافسية، وتختلف هذه المصادر بين عوامل الإنتاج والاستثمار والابتكار والثروة.[٢]

العنقود الصناعي عبارة عن سلسلة من المنظمات الصناعية والخدمية جميعها في نطاق جغرافي واحد تتكامل فيما بينها لإنتاج منتج معين أو لإجراء عمليات صناعية محددة. السلسلة العنقودية: هي كتلة من المنظمات الصناعية التي تتقاسم إنتاج منتج محدد حيث تختص كل منظمة صناعية في السلسلة في مرحلة إنتاجية معينة أو تأدية خدمة بعينها. المفردة العنقودية: هي وحدة إنتاجية أو خدمية واحدة من سلسلة العنقود وهي المنظمة الصناعية أو الخدمية. المفردة الحرفية: هي المصنع الصغير أو المتوسط، العمالة الحرفية: وهي العمالة التي تعمل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.[٣]

---

(1) Doeringer, P.B., & Terkla. D.G., (1995), Business strategy and Cross-Industry Clusters, Economic Development Quarter, p.225

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: الإطار النظري"، مجلس الوزراء، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣، ص: ٣.

(٣) فايزة خير الله وعادل خير الله، "دور عناقيد التصنيع في تنمية وتطوير قدرات وإمكانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٣-المجلد ٧، الكويت، سبتمبر ٢٠٢٠، ص: ١٥٨.

وبالتالي، هو تجمّع لعدة شركات ومشروعات في قطاع معين وموقع جغرافي محدد، لإنتاج وتوزيع منتجات مترابطة أو متكاملة. كما يضم مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له لتعزيز تنافسية الشركات، مثل الجامعات والمعاهد التعليمية. يتم استخدامها من طرف العديد من الدول، خاصة المتقدمة، في الخطط التنموية لتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة، بالخصوص في المناطق الأقل نموا من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وخلق أكبر عدد من فرص العمل، ومحاربة الفقر.(١)

وتشتمل العناقيد غالباً على الشركات في الصناعات الأمامية في سلسلة الإمداد مثل: قنوات التوزيع، والعملاء، ومنتجي المنتجات المكملة، ومزودي خدمات البنية التحتية المتخصصة، والحكومة والمؤسسات الأخرى التي تقدم خدمات متخصصة في التدريب والتعليم والمعلومات والبحث، والدعم الفني مثل الجامعات والتعليم المهني، كما أن المؤسسات الحكومية التي تؤثر بشكل جوهري في العنقود تعد جزءا منه. كما وتشتمل العناقيد على الاتحادات التجارية والهيئات الخاصة الأخرى التي تدعم أعضاء العنقود.(٢)

فالعناقيد الصناعية تعد أداة فعالة للسياسة الصناعية لإسهامها في تحسين الإنتاجية والتشغيل، ولذلك فإن تحديد مدى وجودها وتقييم أدائها الاقتصادي يمثل تحدياً كبيراً لصانعي السياسة العامة. من هنا، لا يمكن اعتبار مجرد التقارب في العمليات بين عدد من الشركات على أنه عنقود صناعي، فوجود العنقود الصناعي يتجاوز التقارب

(1) Boja, C., (2011), Clusters Models, Factors and Characteristics, International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 1, No. 1, p.34.

(2)Feser, E., Renski, H., & Goldstein, H., (2008), Clusters and Economic Development Outcomes: An Analysis of the Link between Clustering and Industry Growth, *Economic Development Quarterly*, *22*(4), pp. 324-344.

الجغرافي إلى العمل المشترك بين الشركات والمؤسسات المختلفة، وتحسين الإنتاجية، والابتكار. ولذلك فان هناك خلط بين توفر مكونات سلسلة من الإمداد كقطاع صناعي أو وجود عنقود صناعي يعطي كل أكبر من مجموع الأجزاء ويقوم على الابتكار، وتحقيق مزايا تنافسية للأعضاء.

وقد بدأت السلطات حديثا في معظم الاقتصاديات في دول العالم تدرك أهمية وجود سياسة فعالة حول العناقيد، والتي يمكن أن تؤثر في التنمية الاقتصادية للدولة ومنذ ذلك الحين بدأ تنفيذ العديد من السياسات الهادفة إلى إيجاد الظروف الملائمة لإيجاد بناءات تشكل العناقيد الجديدة وتدعم العناقيد الموجودة علماً أنه لا يوجد نموذج واحد لسياسة العناقيد، فكل دولة تكيف هذا المفهوم ومقدار حاجاتها وبنيتها السياسية، وحاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية.(١)

إن تطوير عناقيد تعمل بشكل جيد يعدّ أحد الخطوات الهامة الضرورية للتحرك نحو اقتصاد متقدم في الاقتصاديات النامية، ويحدّ من تشكّل العناقيد داخل الاقتصاد محدودية مستويات التعلم والمهارات، وضعف التكنولوجيا، ومحدودية القدرة على الحصول على رأس المال، وضعف المؤسسات العامة، كما يمكن للسياسة الحكومية أن تعمل ضد تشكّل العنقود، فالقيود على المواقع الصناعية وفروع الشركات يعمل على تشتيت الشركات. بالإضافة إلى أن مناهج الجامعات والمدارس المهنية التي يتم إملاؤها بشكل مركزي يجعلها تفشل في مواكبة متطلبات التطور العنقودي. وأخيراً، فإن كون

(1)Jankowiak, A. H., (2012), Cluster Initiatives And The Role Of Government In Developing Clusters, *Prace i Materialy Instytutu Handlu Zagranicznego Uniwersytetu Gdańskiego*, (31, [1]), pp. 490-501.

الشركات محمية من المنافسة يجعلها تتحرك في سلوك احتكاري يمنع تطور العنقود مستقبلاً. (١)

إن الدور الأهم للحكومة يكمن في أنها تقدم النظام الاقتصادي والبنية التحتية القادرة على دعم نمو العناقيد الصناعية، وذلك بالرغم من الاعتقاد الذي كان سائدا بأن إيجاد الثروة يعتمد على قدرة الشركة على إنتاج منتجات إبداعية للمستهلك، وتطوير أساليب إنتاجية جديدة، وإيجاد أسواق جديدة أيضاً، فهذه المهمات كلها كان يفترض أن تقوم بها الشركة دون الإشارة إلى تقديم الحكومة للدعم الاقتصادي أو البنية التحتية. (٢)

إن درجة التطور والإنتاجية التي تتنافس من خلالها الشركات في الموقع المحدد تتأثر بقوة في جودة بيئة الأعمال، فلا تستطيع الشركات أن تستخدم تقنيات لوجستية متقدمة، على سبيل المثال لا تستطيع الشركات العمل بكفاءة في ظل قيود قانونية كبيرة، والتي تتطلب حوارات غير منتهية مع الحكومة أو النظام القضائي الذي يستغرق وقتا طويلا لحل النزاعات. فنظام المواصلات، ومعدلات الضرائب على الشركات، والنظام القضائي تؤثر بشكل الصناعات. وتلك المؤثرات الأفقية على مستوى الاقتصاد الوطني تمثل محددات مستمرة للتنافسية في الدول النامية. (٣)

(1)Porter, M. E., (1998), *Clusters and the New Economics of Competition*, Boston: Harvard Business Review, Vol. 76, No. 6, pp. 77-90.

(2)McLean, B. M., (1996), Studying Regional Development: The Regional Context of Economic Development, *Economic Development Quarterly*, *10*(2), pp. 188-198.

(3)Porter, M. E., (1990), New Global Strategies for Competitive Advantage, *Planning Review*, *18*(3), pp. 4-14.

فقد أصبحت العناقيد وبشكل متزايد أداة هامة من أدوات السياسة العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنافسية. حيث أصبح ينظر لها كمدخل قائم على السوق للسياسة الاقتصادية التي تطور أدوار جديدة للحكومة والشركات، وأيضاً للجامعات والمؤسسات البحثية والاتحادات التجارية.(١) إن مبادرة تشكيل العناقيد يمكن أن تأتي من أطراف عديدة في تمثيل الشركات التي تستفيد من العنقود، ويتم تشكيل العناقيد حديثا من أعلى لأسفل من خلال البلديات أو الحكومات، كما يمكن أن تأتي المبادرة من المستويات الدنيا وعلى مستوى محلي أو دولي أو عالمي.(٢)

الشركات والجهات التي يفترض أن يضمها التجمع هي: مصنعو المنتجات النهائية، مصنعو وموردو مدخلات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية، منتجو المنتجات المكملة، والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتقنية متقاربة. ويضم هذا المحيط قنوات التسويق المختلفة والمشترين والمصدرين، كما يضم مؤسسات التمويل المختلفة، وحاضنات الأعمال، والجهات التعليمية والتدريبية المتخصصة كالجامعات والمعاهد، ومراكز البحث والتطوير العلمي والدعم الفني. إضافة إلى مقدمي الخدمات الأساسية وخدمات البنية التحتية الخاصة بتلك الصناعة، والجهات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم وترعى شؤون وبيئة الاستثمار.(٣)

---

(1)Ketels, C. H., (2004), Cluster-based Economic Development: What Have We Learned. *Harvard Business School, DTI, London. UK*, p. 17.

(2)Jankowiak, A. H., (2012), Cluster Initiatives And The Role Of Government In Developing Clusters, *Prace i Materialy Instytutu Handlu Zagranicznego Uniwersytetu Gdańskiego*, (31, [1]), pp. 490-501.

(٣) سام عبد القادر الفقهاء، "أسباب محدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين"، بحث قدم للمؤتمر العلمي المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية =

وتختلف تنمية التجمعات عن التنمية الإقليمية من حيث الأنشطة الاقتصادية المستهدفة. تستهدف التنمية الإقليمية جميع الأنشطة في المنطقة، في حين يتضمن التجمع أنشطة محدودة تتعلق بإنتاج أو دعم إنتاج منتجات العنقود. وهناك فرق آخر بين تطور التجمعات الصناعية وتطور الصناعات، وهو أن تطوير الصناعات لا يقتصر على الموقع الجغرافي، فهو يستهدف مجموعة واسعة من منتجات الصناعة، في حين أن عدد الصناعات المستهدفة بالتكتلات محدود للغاية، ولا يجوز توفير أكثر من منتج واحد في موقع جغرافي.(١)

تعكس التجمعات الصناعية تركز عدد معين من المصانع في موقع محدد، بينما تشير التجمعات الصناعية إلى مجموعة من المؤسسات الصناعية والموردين ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الرسمية المترابطة والمتكاملة لإنتاج الصناعة أو الخدمات بشكل مشترك. عادة ما يتم توزيع المجموعات في مواقع مختلفة. وتكمن مزايا العنقود الاقتصادي بالتقارب الجغرافي موقعاً ونشاطاً وبإمكانية الاستفادة من القدرات البشرية المتخصصة ومن الموردين ومن المعرفة السائدة في الموقع. وهذا يعني أن موقعه يبقى ضمن ما يعرف بالإقليم الوظيفي. ويرتكز التجمع العنقودي على أساس المنشأة الاقتصادية. والأهم من ذلك هي وظيفة العنقود الصناعي، إذ ينظر إليه كنموذج تنموي أو

=

بعنوان" :التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة"، المنعقد في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٥.

(1) Martin, R., & Sunley, P., (21 November 2011), Deconstructing Clusters: Chaotic Concept or Policy Panacea?, Revised Version of a Paper Presented at the Regional Studies Association Conference on Regionalizing the Knowledge Economy, London, p. 15.

حتى قطب تنموي بديلاً لنماذج متعددة مثل التنمية القائمة على الموارد أو الاستثمارات أو التصدير.[١]

وتستخلص الباحثة من ذلك إن مفهوم العنقود يتجاوز فكرة التجمع المجردة إلى إرادة حقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع. إن أحد أهم عوامل نجاح العناقيد في كونها تكفل وجود موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبكلفة أقل نسبيا من استيرادها مما يؤثر إيجابا على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي. تأخذ العناقيد عادة صبغة مكانية بتركزها في مكان جغرافي واحد، وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني (أو الإقليمي). مفهوم العنقود هو مفهوم ديناميكي حركي، وليس ستاتيكي ساكنا؛ حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة وتطور ونمو العنقود باستمرار.

ثانياً: نشأة وتطور العناقيد الصناعية:

سادت نظرية وفورات الحجم بين الاقتصاديين في بداية القرن العشرين لما لها من قدرة على خفض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية للشركات، ولم ينظر إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث قدرتها على لعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية لأي دولة، حيث ركزت الدراسات الاقتصادية في حينها على أهمية هذه المشاريع فقط من حيث قدرتها على خلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر. فبعد الحرب العالمية الثانية بدأ الاقتصاديون يدركون الدور المتميز الذي لعبته المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إعادة

(١) مروة شكري محمد جمال الدين، "دور العناقيد الصناعية المتخصصة في دعم الميزة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية-مركز البحوث والاستشارات والتطوير، مجلة البحوث الإدارية، مجلد ٢٨، عدد ٤، أكتوبر ٢٠١٠، ص: ٣-٥٥.

إعمار ما دمرته الحرب في الدول التي هُزمت في الحرب العالمية الثانية- كاليابان وألمانيا وإيطاليا[١].

إن تفوق المشروع الكبير يرجع إلى بناء وحدات كبيرة وإلى إمكانية تشغيل هذه الوحدات بطاقتها القصوى، فضلا عن إمكانية تحقيق وفورات الحجم الكبير، ولكن إذا وجدت ظروف معينة مثل نقص الطلب وما يترتب عليه من انخفاض الإنتاج فإن المشروع الكبير سيظل مثقلا بعبء النفقات الثابتة الكبيرة، أما المشروع الصغير فإن تجهيزاته الرأسمالية أقل ونسبة التكاليف المتغيرة إلى الثابتة مرتفعة، ومن ثم فإنه يستطيع أن يعدل من تكاليفه بشكل سريع حتى يتماشى مع مستوى الإنتاج المحقق.[٢]

لقد أرجع أصل العناقيد الصناعية حسب العديد من الدراسات إلى القرن التاسع عشر على يد الاقتصادي الإنجليزي ألفريد مارشال في نظريته القديمة عن التوطن الصناعي، الذي يعتبر أول من كتب في هذا المجال حيث عالج هذه النظرية في كتابه "مبادئ الاقتصاد" مستخدما مصطلح District [3] ، وسعى من خلاله إلى تحديد إلى أي مدى يمكن اعتبار التركيز الصناعي شرطا أساسيا لتقسيم العمل وتحقيق إنتاجية عالية. ويرى مارشال أن أهمية التركيز الصناعي تنعكس في الخدمات التي تقدمها المؤسسات

(١) سمير زهير الصوص،" بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة-نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين"، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، ٢٠١٠، ص: ٣.

(٢) محمد محروس إسماعيل، "اقتصاديات الصناعة والتصنيع"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ١٩٩٧، ص: ١٥٦.

(3) Litzel, N., Möller, J., (2009), Industrial Clusters and Economic Integration Theoretic Concepts and an Application to the European Metropolitan Region Nuremberg, institute of the German Federal Employment Agency, IAB-Discussion, Germany, p. 20.

القريبة جغرافيا. ويتم تحقيق ذلك من خلال الوصول إلى العمالة الماهرة والبنية التحتية المشتركة ونقل المعرفة والتكنولوجيا. (١)

المجمعات الصناعية مصطلح قديم يعود إلى القرن التاسع عشر منذ أن ابتدعه ألفريد مارشال في نظريته القديمة عن التوطن الصناعي. إلا أنه أعيد تقييمه وقدم بمنظور حديث في نهاية القرن الماضي، والهدف من إنشاء المجمعات الصناعية هو الاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك ووفرة العمالة وتقاسم التكنولوجيا، والمجمع الصناعي أسلوب توطين يختلف عن المناطق الصناعية، حيث يرتبط مفهوم المجمع الصناعي بتقديم الأرض والمباني والمرافق والخدمات، بينما المنطقة الصناعية هي قطعة من الأرض مقسمة لإنشاء صناعات مختلفة الأحجام سواء على مستوى المدينة أو الحي.(٢)

وتتميز المجمعات الصناعية بميزة خاصة وهي قابليتها لاختيار صناعات محددة يسمح بإقامتها في المجمع، وتتنوع أشكال وأحجام المجمعات الصناعية حسب الغرض من إقامتها وأنواع الصناعات المسموح بها وقد يخصص المجمع للصناعات الثقيلة أو الخفيفة أو كليهما معاً أو لصناعة معينة، وقد يكون الموقع في العاصمة أو المراكز الحضرية أو الريف.

---

(1) Anbumozhi, V., (2007), Eco-Industrial Clusters in Urban-Rural Fringe Areas A strategic Approach for Integrated Environmental and Economic Planning, Kansai Research Centre Institute for Global Environmental Strategies, Institute for Global Environmental Strategies, Japan, p. 15.

(٢) زهير زواش، "العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٢، جامعة منتوري قسنطينة، ديسمبر ٢٠١٤، ص: ٦١-٨٧.

وقد نجحت المجمعات الصناعية في الدول الغربية الصناعية بشكل كبير وخصوصاً في فرنسا وإنجلترا حيث استخدمت المجمعات الصناعية في المدن الجديدة أو التابعة للحد من التركز في العواصم، إلا أن هذه المجمعات لم تحقق النجاح المطلوب في الدول النامية كالهند ومصر بسبب عجز موارد هذه الدول عن توفير المبالغ الطائلة لتوفير المرافق والخدمات لهذه المراكز، ومع ذلك فإن رفض اللجوء إلى المجمعات الصناعية ليس مطلقا، فهي قد تناسب بعض الدول النامية ذات الإمكانات المادية العالية مثل الدول المنتجة للبترول، حيث لا تمثل تكلفة إقامة مثل هذه المجمعات الصناعية مشكلة من حيث التمويل.(١)

تنشأ العناقيد الصناعية نتيجة لعدة أسباب أهمها التوجه الحكومي، حيث تقرر الدولة اختيار عنقود صناعي معين وتقوم بتطويره لتحقيق أهدافها التنموية، ويتم هذا الاختيار بناء على عدد من المعايير والأسس التي تتنبأ بنجاح التجربة، على الرغم من أن القرار والتوجه الحكومي يعد من أهم أسباب نشوء العناقيد الصناعية، حيث يشكل نسبة 26% من أسباب نشوئها وذلك حسب دراسة قام بها معهد هارفارد للتنافسية، إلا أن السبب الرئيسي لنشوء معظم العناقيد يعود لتوفر عناصر الإنتاج (كالموارد الطبيعية، العمالة)...، ويشكل توفر هذه العوامل حوالي 40% من أسباب نشوئها، فضلا عن عوامل الطلب حيث تشكل نسبة 19% من أسباب نشوء العناقيد. في حين أن توفر المراكز البحثية المشتركة من المؤسسات المساعدة يشكل نسبة ١٥% من أسباب نشوئها، ومثال ذلك الجهود البحثية المشتركة لجامعات كارولينا الشمالية في الستينات والتي كانت السبب في وجود أحد أهم عناقيد صناعة التكنولوجيا الحيوية Biotechnology في أمريكا.(٢)

---

(1) Industrial Districts, (2000), Neoclassical Views, James Surowiecki, P. 68.

(٢) العناقيد الصناعية- تنميتها وأسس اختيارها والتوجه السعودي نحوها-الجزء الثاني،

=

في عام١٩٢٠، أشار ألفريد مارشال إلى أهمية التجمعات الصناعية والفوائد التي يمكن أن تحصل عليها الشركات منها .وتشمل هذه المزايا نشر المعرفة والمعلومات بين الشركات، والقرب من موردي المواد الخام، وسهولة توافر المدخلات الوسيطة، والعمال المدربين وجذب العملاء .وشدد على أن وصول الشركة إلى هذه المزايا يعتمد على تجمع العديد من الشركات الصغيرة التي تعمل في نفس المجال في موقع معين. وبعد التجربة الناجحة لإيطاليا الثالثة في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، أصبح العالم مهتما بشكل متزايد في المجمعات الصناعية والمجمعات.[١] في الوقت الذي عانى فيه شمال غرب إيطاليا الغني تاريخيا (إيطاليا الأولى) من أزمة اقتصادية خطيرة وكان الجنوب الفقير (إيطاليا الثانية) يعاني من ضعف النمو، تمكن الشمال الشرقي والوسط (إيطاليا الثالثة) من تحقيق نمو سريع بفضل ازدهار العديد القطاعات الصناعية التي تهيمن عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تجمعت الشركات العاملة في نفس القطاع في أماكن معينة، وحددت كفاءة وتخصص العمالة الماهرة. إيطاليا رائدة في تصنيع الآلات المستخدمة في تصنيع هذه السلع.[٢]

ظهر أول تعريف واضح لمفهوم التجمعات الصناعية في عام ١٩٩٠، طرحه في كتابه البروفيسور مايكل بورتر، رئيس ومؤسس معهد التنافسية بجامعة هارفارد. وبعد

=

http://www.sidf.gov.sa/Ar/MediaCenter/ResearchandStudies/Pages/EconomyReports.aspx ، تم الاسترجاع بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٢.

(1) Titze,M., Brachert, M., Kubis, A., (January 2011), The Identification of Regional Industrial Clusters Using Qualitative Input–Output Analysis (QIOA), Regional Studies, Vol. 45, p. 90.

(2)Schmitz, H., (1992), On the Clustering of Small Firms, IDS Bulletin, 23 (3), London, p. 64.

إجراء الكثير من الأبحاث حول كيفية تطوير القدرة التنافسية للبلاد، وجد أن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف هي التركيز على سياسات الاقتصاد الجزئي وخلق بيئة استثمارية جاذبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن أفضل بيئة لهذه المؤسسات هي بيئة التجمعات الصناعية.قام المؤلف بتحليل ودراسة نماذج المشاريع الصناعية في 10دول متقدمة، مشيرا إلى وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشاريع. وفقا لمفهوم بورتر، تم وصف التجمعات الصناعية بأنها توطين الصناعات بطريقة مترابطة من خلال علاقات العملاء/الممولين ومناطق التكنولوجيا والتوظيف والتوزيع.الخ.(١)

ركز بورتر في دراسته على البيئة التنافسية بين الشركات المحلية ضمن نفس الصناعة كمصدر هام لبناء درجة عالية من الابتكار وتعزيز تنافسية العنقود في السوق العالمية ووجد أن العناقيد تتكون غالبا من العديد من الشركات المحلية المتنافسة بشدة داخل نفس الصناعة، وخلص إلى أن هذا يزيد حتما من القدرة الابتكارية ويحفز تطوير منتجات ذات نوعية أفضل، وكفاءة اقتصادية عالية للإقليم الذي يستقبل هذا النوع من الأوساط المبدعة.(٢)

يرى بورتر بأن النمو الصناعي يجب أن يتجاوز الاعتماد على المزايا النسبية الكلاسيكية التي أشارت إليها النظرية الاقتصادية (الأرض، الموقع، الموارد الطبيعية، الطاقة وحجم السكان المحلي) ، ويقدم مفهوما أكثر واقعية هو العناقيد أو مجموعة من

(1) Porter, M., (1990), The Competitive Advantage of Nations, New York: Basic Books.

(٢) فارس بوباكور، داي وسام، "محاولة رصد أقاليم مكانية لتوطين العناقيد الصناعية في الجزائر"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١١، ٢٠١٥، ص: ٤٣٦.

الشركات المترابطة أو المتصلة ببعضها البعض في مجال معين، الموردين، الصناعات المتصلة، والمؤسسات التي تنشأ في أماكن محددة.[١]

غالبا ما تتواجد العناقيد القائمة على التكنولوجيا في الاقتصادات المتقدمة، وتتمتع بروابط قوية مع مراكز البحوث، والجامعات، وتركز على الابتكارات في مجال المنتجات وعمليات الإنتاج. وغالبا ما تكون هذه العناقيد أكثر استدامة وأقدر على تمويل مبادرات العنقود ذاتيا، بالإضافة لتمتعها بالمهارات القيادية العالية، وبدعم جيد من المؤسسات المرتبطة بها، مثل الغرف التجارية، ومعاهد التكنولوجيا، ومراكز البحث المتخصصة في الجامعات. أما في الاقتصادات النامية، والتي تمر بمرحلة انتقالية، تبقى العناقيد في كثير من الأحيان مهملة حتى تلاحظها الحكومة أو المبادرات الممولة من المانحين وتعنى بتطويرها.[٢]

يعتبر مشروع "واد السليكون" هو أول عنقود صناعي تكنولوجي في العالم، حيث يقع هذا المشروع جنوب كاليفورنيا، ويعتبره الخبراء المنطقة الاستثمارية الأولى في العالم، والمساهم الرئيسي في قوة الاقتصاد الأمريكي من حيث أن معظم أرباحه تأتي من الابتكارات الإبداعية. وكانت بداية المشروع سنة 1938 عندما استطاع أستاذ في الهندسة الكهربائية بجامعة ستانفورد إقناع اثنين من تلامذته بعدم السفر إلى الساحل الشرقي للبحث عن فرص للعمل، والبدء بتكوين شركة خاصة لإنتاج أجهزة قياس الكترونية،

(١) زايري بلقاسم،"العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد ٧، الجزائر، ٢٠٠٧، ص .١٧٢

(٢) بيتر ويلسون، "فرص وتحديات تطبيق استراتيجية التنمية الاقتصادية بالعناقيد في السياق الفلسطيني على ضوء التجارب الدولية وأولويات التنمية الوطنية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)-الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، القدس، ٢٠٢٠، ص: ٥.

وفي عام 1950 استطاع الأستاذ جذب بضعة شركات صغيرة، بالإضافة إلى مجموعة من الموردين المتخصصين والمغامرين مكونين منطقة صناعية.(١)

ثالثاً: مراحل تكون العناقيد الصناعية:

يمر اختيار العنقود الصناعي بعدة مراحل من الدراسات والاختبارات تتباين في الأسلوب والعمق وبحسب كل مرحلة، ففي البداية يتم طرح عدد كبير من العناقيد المتوفرة في المنطقة، ويتم دراستها وتشخيص وضعها وحجم تأثيرها وارتباط كل منها بالعناقيد الأخرى وبالاقتصاد ككل، وهناك عدد من الطرق الكمية تستخدم في التحديد المبدئي لإمكانات العناقيد كطريقة قياس قدرة الموقع على إيجاد فرص العمل لهذه الصناعة، وتعمل على قياس قدرة الموقع على إيجاد فرص العمل من خلال حساب نسبة تركز العمالة في هذه الصناعة في منطقة معينة مقسوماً على نسبة تركز العمالة في هذه الصناعة في الدولة، فاذا كانت النتيجة أكبر من واحد فهذا يدل على ارتفاع نسبة عدد المختصين في هذه الصناعة في هذه المنطقة مقارنة بغيرها من المناطق، والذي جاء كنتيجة لارتفاع نسبة الإنتاج والكفاءة لهذه الصناعة في هذه المنطقة، وهو ما يجعل هذه الصناعة في هذه المنطقة أحد الخيارات المطروحة للتطوير العنقودي.

ومن أهم الأسس التي يقوم عليها اختيار العنقود المراد تكوينه وتنميته هي ما يأتي: أن يكون له تأثير مهم في الاقتصاد الوطني، بشكل عام من ناحية إيجاد فرص العمل والقيمة المضافة والتصدير، أن يكون هناك عدد كبير من المشروعات والمؤسسات التي تعمل أو تؤثر في إنتاج منتجات العنقود، أن تحظى منتجات العنقود المراد إنشائه

(١)خذري توفيق، علي عماري، "المقاربات التعاونية للمنافسة كآلية لتطبيق العناقيد الصناعية"، جامعة العربي التبسي تبسة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، مارس ٢٠١٩، ص: ١٣٠.

بمستقبل إيجابي سواء على المدى المتوسط أو البعيد، أن تكون هناك تجارب إيجابية من التعاون في الأنشطة المشتركة بين عناصر العنقود، أن يأخذ في الحسبان مفاهيم البيئة الاجتماعية، والمعايير البيئية والتطورات الحاصلة في كلا المجالين.(١) وقد يستمر نجاح بعض العناقيد لعقود متتالية وتزداد درجة تنافسيتها باستمرار مثل (عنقود الطباعة في ألماني ، والصناعات الجلدية في إيطاليا، وصناعة الشكولاتة في سويسرا).(٢)

ارتفع عدد برامج المبادرة العنقودية بشكل كبير في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم، كاستجابة لضغوط المنافسة الدولية؛ إذ أن هناك (٢٦) دولة من مجموع (٣١) من دول الاتحاد الأوروبي(EU) ، لديها برامج عنقودية، فضلاً عن اليابان وكوريا الجنوبية والهند، وقد قام الاتحاد الأوروبي بإصدار مؤخراً مذكرة العنقود الأوروبي لتشجيع الابتكار من أجل تطوير وتنمية العناقيد؛ إذ أن الأطر الاقتصادية الحكومية تلعب دوراً في تطوير وتنفيذ سياسات لتعزيز العناقيد الصناعية؛ حيث أن أهمية الدور الحكومي تتمثل في الحاجة إلى التنسيق المركزي بسبب العوامل الخارجية الملازمة لأنشطة العناقيد مثل الابتكار والمعرفة وتطوير سلاسل القيمة.(٣)

---

(١) محمد طرشي، "العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد ١٣، ٢٠١٥، ص: ٣-١٦.

(٢) الاستراتيجية الحديثة للتوطن الصناعي http://www.cpas-egypt.com/pdf/Mamdoh_Mostafa/PHD/004.pdf

(٣) بحماوي صالح، شيخاوي عمر، "دور العناقيد الصناعية في تحقيق القدرة التنافسية للمؤسسة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسييير، الجزائر ٢٠٢٢، ص: ٢٠-٦٥.

علاوة على ذلك، فإن أحد أبعاد السياسة الحكومية هو تحفيز الاستثمارات المشتركة بين أعضاء التجمع والمؤسسات الأخرى، مثل تفعيل الأدوار الاستثمارية بين مؤسسات التجمع وغيرها من المؤسسات الجامعية الحكومية والخاصة، مثل إنشاء وتطوير مراكز البحوث والمختبرات الجامعية، إقامة المعارض، وتنظيم الندوات والمؤتمرات، والاستفادة من رأس المال الاجتماعي والمعرفي وتطويره، وما إلى ذلك.(١)

كما ساهمت سياسة الحكومة في تشجيع التجمعات الناشئة، ولا يمكن لجميع التجمعات المحتملة أن تنجح وتزدهر، هناك معوقات مثل العقبات الداخلية مثل والقوانين والبنية التحتية، فضلا عن العقبات الخارجية مثل تدفق المعلومات والمعرفة وأعضاء المجموعات المحتملين يجتمعون ويناقشون في التنمية المشتركة المتعلقة بمشاركة الحكومة في السياسة العامة. عدم وجود بيئة حاضنة لضمان وصول المجموعة إلى جميع الأجزاء العنقودية المنتجة، خاصة في المواقف الحرجة مثل توفير الدعم المادي الكافي، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية الوصول إليها، وتوفير البنية التحتية للتدريب وإعادة التأهيل.(٢)

---

(١) آمال بن ناصر، "أساليب التعاون الحديثة بين المؤسسات ودورها في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة تجارب بعض الدول الرائدة"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مجلد ٩، العدد ١٦، مارس ٢٠١٨، ص: ٣٧٦-٣٩٨.

(2) Surowiecki, J., (2000), Emphasis Added industrial Districts, Neoclassical Views, P. 68.

الشكل رقم ١: شكل يوضح مراحل دورة حياة العناقيد الصناعية

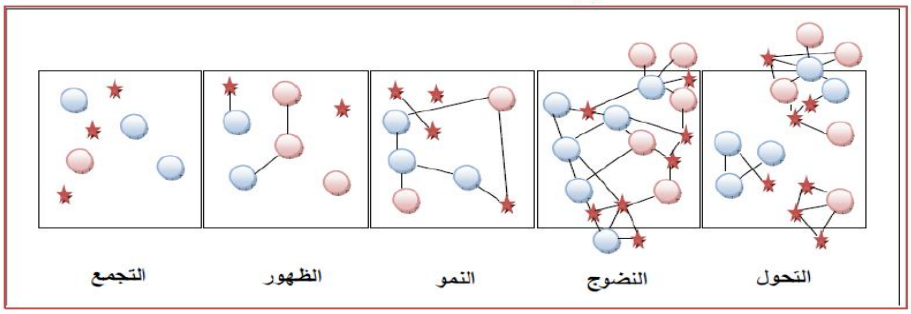

المصدر: عبود زرقين، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٤١، العراق، ٢٠١٤.

*النجوم تمثل الشركات الرائدة، والأشكال الدائرية تمثل شركات أخرى، وترتبط هذه الشركات بروابط وعلاقات مشتركة خلال مراحل دورة حياة العناقيد الصناعية.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن العناقيد الصناعية تمر بدورات حياة شبيهة بدورة المنتجات الصناعية، حيث أنها تتطور باستمرار وتمر بمراحل متعددة، فتضم إليها شركات جديدة وتختفي منها شركات أخرى وهكذا، كما نرى في الشكل رقم (١) ففي مرحلة ما قبل تكون العنقود يتميز سلوك الشركات والصناعة في هذه المرحلة بأنه مستقل إلى حد كبير وقليل التفاعل مع المجتمع المحلي، ويولد العنقود من شركة أو شركتين في البداية "الرواد" ويكون الحافز توفر مواد خام وعمالة ماهرة ورخيصة.

وأثناء نمو العنقود الصناعي يزداد الاعتماد المتبادل بين الشركات والموردين المحليين، وخلال مرحلة الإقلاع تزداد درجة التفاعل بين الشركات والمجتمع المحلي والمؤسسات البحثية والعلمية، ويستمر العنقود في النمو المطرد حتى يصل إلى مرحلة النضج والاستقرار والتي يصبح بعدها غير قادر على ضم مزيد من الشركات وتسمى هذه المرحلة بالمرحلة الحرجة، وهي درجة التشبع من حيث المعرفة والمهارات والمعلومات خلال العنقود الصناعي.

المطلب الثاني

معايير تصنيف وتمييز وأنواع التجمعات الصناعية وآلية عملها

حظيت التجمعات الصناعية بالعديد من الدراسات التي تحاول إيجاد تقسيم معين لأنواعها وقد تعددت الأنواع والتقسيمات حسب كل دراسة، ولكن أشهر هذه التقسيمات هي التي صنفتها حسب نوعية التكامل (الترابط). وبغض النظر عن نوع التجمع فإن نموه وتطوره يمر بعدة مراحل متدرجة تشكل مسيرة حياته، وهي مراحل متطابقة لجميع أنواع التجمعات. وسوف نتناول في هذا المطلب النقاط التالية:

أولا: تمييز العناقيد الصناعية:

يمكن تمييز العناقيد الصناعية بإقليم معين من خلال استعمال تقنيات التحليل الكمي مثل معامل التوطن وجداول تحليل المدخلات والمخرجات فمعامل التوطن يتعقب التركز النسبي للصناعات في الإقليم، بينما تحليل المدخلات والمخرجات يوضح الروابط بين البائع والمشترى، ومن خلال هذه التحليلات يتم اكتشاف أو تحديد الملامح الأساسية للعناقيد الصناعية بالإقليم، وهذه التحليلات لا توضح إذا ما كانت هناك علاقات ديناميكية أو وظيفية بين الصناعات في هذه العناقيد، لذا فإنه من الضروري أن تستكمل التحليلات الكمية بتحليلات أخرى نوعية مثل المقابلات الشخصية والمسوحات الميدانية والاستطلاعات والمقابلات الشخصية مع المسئولين عن الصناعات القائدة في الإقليم. [1] وسوف نتناول هذه التقنيات كما يلي:

(١) شرين سلام، "التنظيم الإداري للعناقيد الصناعية كمطلب تنموي وآلية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠"، جامعة محمد بوقرة بومرداس- =

١- **معامل التوطن:** من الناحية المثالية فإنه لتحديد عنقود العمل بإقليم ما فإن المفترض تحديد حجم صادرات هذا الإقليم من البضائع والخدمات إلى خارج الحدود، ولكن في الغالب فإن هذه البيانات تكون غير محددة لذا يستعاض عنها بقيمة معامل التوطن الذي يميز الصناعات التي تستخدم عدد عمال أكثر عن معدل العمالة على المستوى القومي، حيث أنه من الناحية النظرية فإن استخدام عدد أكبر من العمال يدل على كمية أكبر من العمل والإنتاج في صناعة ما عن الأقاليم الأخرى بالدولة وعن طريق حساب معدلات الاستهلاك من هذا المنتج بالنسبة لتعداد السكان بالإقليم فإنه يتم حساب الفارق كمنتجات يصدرها الإقليم خارج مساحته.

وكذا يمكن مقارنة نسبة هذا المعامل بنظيره على المستوى القومي فإذا كانت نسبة العمالة في هذا القطاع على المستوى القومي تساوى١,٠ وكانت نسبته في الإقليم تساوى ٠,٣فإن هذا يعنى أن هذه الصناعة تعادل ثلاث مرات المعدل القومي أي أنها تتركز في هذا الإقليم وهذا يدل على القوة التصديرية لهذا الإقليم بالنسبة لهذه الصناعة. ولكن يجب أن نذكر أن هذا المعامل عبارة عن حساب كمي محدود، وقد يفشل أحياناً وخاصة في العناقيد الصغيرة أو في الصناعات المتنامية كصناعات تكنولوجيا البيئة والتي قد يكون معامل تركزها ضعيف في الوقت الحالي ولكن إمكانيات نموها في المستقبل كبيرة جداً.

=

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، العدد ٧، ديسمبر ٢٠١٩، ص: ١٣١-١٥٢.

وتستخدم هذه التحليلات كأدوات لاكتشاف المكاسب المحتملة من التعاون بين عدد من المناطق الصناعية كالتالي:[١]

- تقدير مدخلات ومخرجات المناطق أو المقايضات الصناعية، تبادل المواد من أجل اكتشاف المنتجات العرضية المختلفة أو تبادلات الطاقة.
- استكشاف احتمالات التعاون المختلفة الأخرى بين المنظمات القائمة مثل التراخيص البيئية المشتركة أو التدريب المشترك لمكافحة التلوث.
- تطويع أهداف الشركات لإتمام العنقود المحلى من الشركات، أو يمكن إدراك استراتيجية انتفاعية من البنية التحتية القائمة، والروابط المؤسسية، وتوسعات الأسواق وغيرها ...

٢- **شبكات الأعمال:** بالرغم من أن المنافسة هي طابع مناخ الأسواق الحرة إلا أنه مؤخراً وجدت شركات الأعمال أنه من الضروري لها التعاون مع بعضها البعض، فاستراتيجيات المشاركة، والتراخيص قصيرة الأجل والعلاقات التعاقدية، كلها عبارة عن أنواع من الشركات البينية صممت لتبادل واقتسام المنفعة، ومع اضطراد زيادة العولمة في الاقتصاد العالمي فإن الإبقاء على الميزة التنافسية يتطلب المرونة والإدراك والتكيف مع المتغيرات المتسارعة.

فالروابط بين الممول/ المنتج / المستهلك عبارة عن سلسلة يجب أن تكون مشدودة باستمرار، ومنظمات القطاع الخاص مترابطة بواسطة أنواع متعددة من الطرق، حيث لا يوجد شركة تستطيع أن تتحكم في جميع الموارد اللازمة لبلوغ النجاح، فالمنتجين

(١) أنفال خبيزة حدة، "دور استراتيجية العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تجربة فرنسا"، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٩، ديسمبر ٢٠١٧، ص: ٤٢٣-٤٣٧.

يحتاجون الخامات من الممولين والمنتجات تتطلب مستهلكين، وأيضا العلاقة مع الجامعات والمؤسسات البحثية وأنشطة التنمية مساحات إضافية للتعاون. والتفاعل داخل هذه الأنواع من الشبكات للأنشطة المتعاونة هو حالة غالبة على المستوى المحلى أو الإقليمي أو القومي مثل التعليم والعمالة وغيرها.(١)

يتم تصنيف العناقيد الصناعية وفقًا لعدد من المعايير:(٢)

مرحلة التطور: تنقسم العناقيد وفقًا لمرحلة النمو إلى الطور الجنيني، وهي المرحلة التي يكون فيها حجم العنقود صغيرًا ولديه إمكانيات نمو كبيرة، طور الإنشاء، حيث تظل هناك إمكانية لنمو العنقود رغم كبر حجمه، طور النضج، حيث يكتمل فيه بناء العنقود وتصبح إمكانية النمو ضئيلة للغاية.

عمق العلاقات بين الوحدات: وتنقسم العناقيد الصناعية إلى عناقيد ذات علاقات عميقة أو ضحلة أو غير معروفة، وذلك وفقًا لعمق الروابط الإنتاجية بين الوحدات وعدد المؤسسات القائمة داخل العنقود.

ديناميكية العمالة: وتنقسم العناقيد وفقًا لتطور حجم العمالة إلى عناقيد في حالة نمو أو انخفاض أو استقرار، ويعتبر العنقود في حالة استقرار إذا كان التغير في حجم العمالة يتراوح بين+ أو -١٠%.(٣)

---

(1) Lowe, E.A., (1997), Creating By-Product Resource Exchanges: Strategies for Eco-Industrial Parks, Journal of Cleaner Production, Vol. 5, p. 57- 66.

(٢) صندوق التنمية الصناعية السعودي – قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية– العناقيد الصناعية تنميتها وأسس اختيارها والتوجه السعودي نحوها (الجزء الثاني) -تقرير اقتصادي– ٢٠٠٨-ص: ٧.

(٣) لخلف عثمان، "دور استراتيجية العنقود الصناعي في تحقيق تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٢، ص-ص: ٨٩-٩٩.

أهمية العلاقات الجغرافية: كما يتم تقسيم العناقيد وفقًا لمستوى المنافسة طبقًا للعلاقات الجغرافية سواء كانت على المستوى الإقليمي أو الوطني أو الدولي.

ثانياً: أنواع التجمعات الصناعية:

يعتمد نوع التجمع الصناعي على المفهوم والمعايير التي يتم النظر فيها في المجموعة، ويمكنك رؤية نوع التجمع حسب الأصل، والمنتج، والتخصص، وجودة الترابط، والهيكل، والحجم، واتجاه التسويق، والحيوية، وما إلى ذلك.

أ-العناقيد الصناعية حسب النشأة:

اعتمادا على الأصل، والتاريخ الصناعي الطويل للمنطقة، وتوافر الموارد الطبيعية والمواد الخام، ووجود المهارات اللازمة أو المستوى العالي من أداء السكان أجل تطوير هذا النوع من المجتمع، يتم تطبيق سياسات معينة لتنشيط المجتمع، وإزالة العقبات التي تحد من نموه والوصول إلى أقصى الإمكانيات المتاحة. تركز معظم دول العالم التي تتبع طريقة التجمعات الصناعية على هذا النوع من التجمعات، لأنها تتميز بتكاليف معقولة، تكون نتائجها عادة سريعة وموثوقة، ويمكن أن تكون الكتلة مصطنعة سياسات وإجراءات معينة تستند إلى دراسات توضح إمكانية العثور عليها، لكن هذا النوع من التطوير ليس هو نفسه النوع السابق. أطول وأكثر تكلفة إذا تمت المقارنة، وارتفاع درجة المخاطر عند اختياره.[1]

(١) فوندو أيوب، بريشي التهامي، "دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية في ولاية أدرار"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢٢، ص: ١-٦٨.

ب-العناقيد الصناعية حسب المنتج:

يمكن أن يكون العنقود مصطنعا من خلال سياسات وإجراءات محددة. ومع ذلك، فإن تطور هذا النوع يستغرق وقتا طويلا ومكلفا مقارنة بالأنواع السابقة، ودرجة المخاطرة في اختياره أعلى. اعتمادا على المنتج، قد يكون تجمعا لصناعة السيارات (كما هو الحال في ديترويت وجنوب ألمانيا)، وتجمعا للخدمات المالية (لندن ونيويورك)، وتجمعا للخدمات السياحية والإعلامية (هوليوود).(١)

يمكن تصنيف التجمع وفقا لدرجة التخصص عند مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة، أو التخصص في سوق جغرافي معين، أو قطاعات محددة من سوق وعميل معين. ومن الأمثلة على ذلك صناعة الأحذية، ولدى شمال إيطاليا مجموعة متخصصة في صناعة الأحذية تركز على التصميم والأسماء التجارية، وتستهدف المستهلكين ذوي الأجور المرتفعة وذوي الدخل المرتفع. في البرتغال، هناك مجموعات تعتمد على دورات الإنتاج القصيرة ومواكبة الموضة، وفي أوروبا تستهدف الأشخاص ذوي الدخل المتوسط، بينما في الصين تستهدف الأشخاص ذوي الدخل المنخفض.(٢)

ج-العناقيد الصناعية حسب درجة الترابط:

اعتمادا على نوع الترابط، وهناك نوعان: الأول هو الرأسي، ويتكون التجمع من شركة واحدة أو عدة شركات كبيرة، وعدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة

(1) Hussian, Z., (2018), Modern Polarization Policies and Spatial Development: Study of the Industrial Clusters Policy—Karbala Case Study, in *Postmodern Urban and Regional Planning in Iraq*, KnE Engineering, pp. 308–326.

(٢) لفتة وآخرون، "العناقيد الصناعية الخيار الاستراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠٢٠، ص: ١٥٢-١٦٢.

الحجم توفر لهم مدخلات الإنتاج. النوع الثاني أفقي، ويتكون التجمع من عدد كبير جدا من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنتج وتبيع المنتجات النهائية، والتي تشترك في التكنولوجيا والقوى العاملة والموارد، وربما السوق.(١)

د-العناقيد الصناعية حسب الحجم:

اعتمادا على الحجم، يمكن أن يكون المجمع صغيرا أو كبيرا، اعتمادا على معايير المسح التي قد تعتمد على المبيعات أو الانتشار الجغرافي أو عدد الشركات أو النسبة المئوية لخلق العمل أو معايير أخرى. وفيما يتعلق بالأرقام، تفترض منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن المجموعة الصناعية يجب أن تحتوي على ما لا يقل عن ١٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم ويجب أن تصل إلى حد أدنى من مستوى الكفاءة الداخلية (الدينامية) التي يمكنها تحمل الصدمات والضغوط الخارجية مثل خسائر الشركات والمؤسسات. يمكن أن يكون لأحجام المجمعات الأصغر تأثير سلبي لفقدان جميع الأرباح المكتسبة أثناء التطوير، مثل فقدان الشركات والموارد والعمال المهرة. كلما كان المجمع الصناعي أكبر، زاد عدد العمال والموردين وجميع المؤسسات والمنظمات التي يجذبها المجمع.(٢)

تقسم Markusen التجمعات الصناعية إلى ٤ أنواع وفقا لهيكلها، ولكل منها أنواع من العلاقات بين الشركات وسياسات مختلفة لزيادة القدرة التنافسية. **مجموعة مارشال:** تتكون من مؤسسات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم متخصصة في الصناعات

(١) عبيرات مقدم، بن نوى مصطفى، "العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠١٣، ص: ٧٥-٨٨.

(٢) ياسر محمد ذكي بغدادي، "دور صناعة البتروكيماويات في تنمية الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول-الأمانة العامة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤٤، العدد ١٦٥، ٢٠١٨، ص: ٦٩-٢٠٠.

القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية. التبادلات التجارية بينهما كبيرة، فهي تتعاون مع بعضها البعض في مواجهة الصعوبات وتتلقى دعما حكوميا مهما لتطوير قدرتها التنافسية. **مجموعة المحور والذراع:** يتم التحكم فيها من قبل واحدة أو أكثر من الشركات الكبيرة التي يقدمها عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقدم المدخلات والخدمات.

مجموعة من منصات الفروع المكونة من الشركات الكبيرة: تتكون من فروع الشركات العالمية ذات المصانع المتعددة، وتتميز بضعف التبادلات التجارية بين هذه الفروع، والنشاط التجاري القليل الناشئ عن هذه المصانع وموردي المدخلات. **تكتل المراكز العامة:** يشير إلى وجود مقدمي الخدمات وموردي المدخلات في جميع أنحاء المراكز الكبيرة للنشاط العام في الدولة، مثل الجامعات والقواعد العسكرية والوكالات الحكومية، إلخ. تعتمد هذه العلاقة على العلاقة بين البائع (المورد) والمشتري (المركز).[١]

ثالثاً: آلية عمل التجمع الصناعي:

تعتمد فكرة آلية عمل المجموعة الصناعية على ٤ مبادئ أساسية: التركيز الجغرافي والتخصص والابتكار والمنافسة (التعاون)، والجمع بين هذه المبادئ يسمح للمجموعة بالوصول إلى القدرة التنافسية اللازمة. هذه المبادئ موصوفة أدناه:[٢]

(١) آمال مهيرة، سلمى ضرباني، "العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة لتعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢٣، ص: ١-١٥٦.

(٢) وحدة الدراسات الاقتصادية، العناقيد الصناعية (الجزء الأول) مفهومها وآلية عملها، صندوق التنمية الصناعية السعودي، تقرير اقتصادي، سبتمبر ٢٠٠٧، ص-ص: ٦-٧.

١- **التركيز الجغرافي:** هو أساس آلية عمل التجمعات الصناعية بما في ذلك الموارد الطبيعية والبنية التحتية، حيث تتجمع الشركات في مكانها نتيجة لوجود ميزات ملموسة. أولا، تريد المؤسسة وجود متخصصين يمكنهم تقليل التكاليف، واكتساب ميزة الحجم، ودعم عوامل الإنتاج من الموردين، والتمويل، والتكنولوجيا، والعمال المهرة، وأيضا بالقرب من السوق، وزيادة المبيعات والتواصل مع العملاء. هناك رغبة في زيادة القدرة على تلبية رغبات وتفضيلات العملاء من خلال الاتصال المباشر، وتطوير الإنتاج الذي يولد المزيد من الطلب، والرغبة في الاستفادة رأس المال الاجتماعي الذي يسهل اكتساب المعرفة وتبادل المعلومات، وعملية التعليم والتطوير، وتوسيع العلاقات.(١)

٢- **التخصص:** يتطلب العنقود الفعال مؤسسة قوية من تتكامل مع بعضها البعض في إنتاج منتجات أكثر احترافية ومميزة، وطالما أن هذه الشركات يمكن أن تتخصص وتعمل بنشاط على إدخال المنتجات وتطويرها، يمكن أن يكون التجمع ناجحا. ومع ذلك، هذا لا يعني أن التجمع منغلق، لأنها تتعلق بالعلاقات مع التجمعات الأخرى التي قد تطور هذا التجمع وقد تؤدي إلى إنشاء منتجات وعناقيد جديدة مخصصة لها: على سبيل المثال، التكنولوجيا الحيوية، هذا نتيجة تعاون العديد من التجمعات والتخصصات: الطب، علوم الأغذية، والزراعة، البيئة.(٢)

٣- **الابتكار:** يقولون إنه عندما تبتكر الشركات المنتجات يسارع المنافسون للبحث عن إنتاج المنتجات المنافسة، وينتج المقلدون نفس المنتج بتكلفة منخفضة، ويمكن أن

---

(١) آمال مهيرة وسلمى ضرباني، مرجع سابق، ص: ٧٠.

(٢) شوقي جباري، حمزة العوادي، "قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد ٣، ٢٠١٢، ص: ٤٣.

يشمل ذلك بعض التحسينات على المنتج، وهو مقياس حقيقي لحيوية المجموعة وقدرتها التنافسية. سيشجع هذا الوضع الشركات المبتكرة على تطوير منتجات أو ابتكار منتجات جديدة أخرى للتغلب على المنافسين والمقلدين، وستستمر هذه الدورة، مما يؤدي إلى المزيد من الابتكارات التكنولوجية وتحقيق القدرة التنافسية للمجمع.(١)

٤- **المنافسة:** تعتبر المنافسة بين الشركات من أهم مبادئ العناقيد وتحافظ على زخم النشاط فيها. المنافسة بين الشركات هي حافز لمتابعة المزيد من الابتكار وتطوير المزيد من التقنيات، مما يؤدي إلى خلق تخصصات وأنشطة جديدة، وينشط حركات البحث العلمي، ويساهم أيضا في رفع مستوى كفاءة القوى العاملة نتيجة زيادة الطلب عليها وبرامجها التدريبية. المنافسة المحدودة تكلف الكثير على المدى الطويل بسبب انخفاض مستوى المشاريع والتوظيف والتقدم التكنولوجي.(٢)

٥- **التعاون:** هو مبدأ لا يتعارض مع المبدأ السابق، ونمو مؤسسة تنافسية ناجحة يحفز طلب هذه الشركة على منتجات الشركات الموردة إليها، ومع تطور التجمع، يتم تعزيز علاقات التبادل بين الشركات، وتتدفق الأرباح ذهابا وإيابا أو العكس. بالإضافة إلى الروابط التي تم إنشاؤها من خلال توحيد العديد من الشركات من

---

(١) هير زواش، "العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد ٤٢ ديسمبر ٢٠١٤، مجلد ب، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص ٦٧.

(٢) لمياء عماني وزريقة تباني، "دور العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة -نماذج عالمية رائدة في المجال مع الإشارة إلى تجربة الجزائر"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد الخامس، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ٢٠١٩، ص: ١٠٤-١٢٦.

خلال التعاون مثل التحالفات والإنتاج المشترك وما إلى ذلك. تحقيق فوائد أكبر من العمل بشكل مستقل من خلال الانخراط في منتجات جديدة، وخفض تكاليف الإنتاج، وتحسين الجودة والأسواق الجديدة.(١)

لإعطاء مثال على كيفية عمل التجمعات الصناعية، في منتصف التسعينات، ظهرت مجموعات صناعة الكمبيوتر والتكنولوجيا في وادي السيليكون، كاليفورنيا، نتيجة تجمع العديد من الشركات المتخصصة في صناعة الكمبيوتر وقطاع البرمجيات، والتي بدأت في إطلاق العديد من الابتكارات الناجحة، والعديد من المنافسين والشركات الجديدة. جذب شركات التقليد، وجذب العديد من فروع الشركات العالمية، والاستفادة من توافر المتخصصين المهندسين والمبرمجين والقوى العاملة المهنية الذين اكتسبوا الكثير من الخبرة أثناء العمل في شركات مختلفة، وإلقاء نظرة عن قرب على أحدث التقنيات.

العلاقات الصناعية داخل العنقود: يرتبط بفكرة العناقيد الصناعية عدد من المفاهيم المتعلقة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية ودورة السلع والخدمات والمنتجات الوسيطة بين الوحدات المختلفة وتشمل هذه المفاهيم العلاقات الصناعية بين مختلف المؤسسات داخل العنقود:

١- **التعاقد من الباطن (المناولة):** يمكن تعريف المناولة على أنها عقد مكتوب يعهد بموجبه صاحب الصفقة إلى الغير لتنفيذ جزء من صفقته ويختار صاحب الصفقة بحرية المتعاقدين معه من الباطن شريطة أن يبلغ صاحب المشروع بطبيعة

(١) لطيفة بهلول، "استراتيجية العناقيد الصناعية كآلية لتفعيل التجديد التكنولوجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التجربة اليابانية نموذجا"، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دراسات اقتصادية، المجلد ٢٠، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٠، ص: ٩١-١٠٥.

الأعمال التي يعتزم التعاقد بشأنها من الباطن وهوية المتعاقدين المذكورين وعناوينهم التجارية وتسميات شركاتهم.

يصعب في بعض الحالات أن تقوم الشركات بجميع مراحل العمليات، فعادة ما يقتصر نشاطها على بيع الخدمة الهندسية، أو إدارة المشروع، أو تسويق المنتجات...، ولذلك تسعى هذه الشركات إلى التعاقد من الباطن على الأنشطة، أو المراحل التي لا تقوم بتنفيذها مع مقاولين آخرين لتنفيذ المرحلة أو النشاط المعهود إليهم، وتنطوي صفقات التعاقد من الباطن على اتفاقية بين وجهتين إنتاجيتين يقوم أحد الأطراف(مقاول الباطن) بإنتاج سلعة، أو توريد أو تصدير قطع الغيار، أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر(الأصيل)، ويقوم هذا الأخير باستخدامها لإنتاج السلعة بصورتها النهائية، وبعلامته التجارية[١].

وتأخذ المناولة عدة أشكال منها: **أ-التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية**: حيث يقوم المنتج الأصلي لسلعة ما بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية لإنتاج سلعة وفق مواصفات محددة وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه الشركة الأصلية بإنتاجه، وذلك لتغطية الطلب المتزايد على هذه السلعة. ولذلك تقوم بالاستعانة بشركات أخرى لإنتاج كميات إضافية لتغطية هذا الطلب وهذه الحالة تمثل علاقة مؤقتة بين الشركة والمقاول من الباطن.

(١) جمعي عماري، استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ٢٠١٠-٢٠١١، ص-ص: ١٥٥-١٥٦.

ب- **التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص:** حيث تقوم الشركة الأصلية بتفويض مقاول بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة وتمثل هذه الحالة نوع من التكامل الرأسي في العملية الإنتاجية.

ج- **التعاقد من الباطن مع المورد:** في هذه الحالة المقاول يسيطر على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج ويتفق مع الشركة الأم على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي.[١]

ومن بين الأسباب التي تدفع الشركات إلى تطبيق هذا النوع التعاقد من الباطن:[٢]

- **تحقيق الاستقرار في سوق السلع:** من خلال إنتاج سلع يكون الطلب عليها غير منتظم سواء بسبب التذبذبات الدورية أو الموسمية، أو في حالة عدم وجود طلب كافي لاستمرار عمل خطوط الإنتاج بطاقة اقتصادية.
- **تكنولوجيا الإنتاج ونظم العمل:** الخصائص الفنية للإنتاج و تكاليف الإنتاج الثابتة قد تشجع على التعاقد من الباطن، خاصة في حالة اختلاف الحجم الأمثل للإنتاج وفقًا لمراحل الإنتاج المختلفة.
- **هيكل سوق العمل:** أحيانًا تفضل الشركات الكبرى الاستعانة بشركات صغيرة لإجراء مراحل العملية الإنتاجية التي تتطلب عمالة كثيفة غير مدربة و ذلك للاستفادة من الأجور المنخفضة لهذه العمالة في المشروعات الصغيرة.

---

(١) فريد حداد، مداح عرايبي الحاج، مرجع سابق، ص: ١٢١.

(٢) رانيا كمال عبد الوهاب محمد، "تأثير العناقيد الصناعية على تنمية القدرة التنافسية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر"، جامعة عين شمس-كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٣، يوليو ٢٠١٠، ص ص: ٢٢٥-٢٨٦.

٢-التزويد الخارجي:

وهو عبارة عن قيام المؤسسة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلاً من إنتاجها داخليًا، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات والتي عادةً ما تكون صغيرة أو متوسطة الحجم، بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأم، ويمثل التزويد الخارجي أحد أشكال العلاقات الرأسية بين المؤسسات (Vertical relations)ويتميز هذا الأسلوب بتمكين المنتج الأصلي من توزيع عملية الإنتاج خاصة التي تتطلب عمالة كثيفة ومكلفة، زيادة الإنتاجية عن طريق التركيز في إنتاج المراحل النهائية للسلع، على التقليل من النفقات[١]، وله عدة مزايا:

أ- **من الناحية المالية:** يسمح هذا النظام باستبدال النفقات الثابتة للعاملين بأخرى متغيرة، وبالتالي تقليل من النفقات.

ب- **من الناحية الإنتاجية:** تستطيع الإدارة تركيز اهتمامها على مستوى التنافسية والجودة الخاصة بمنتجاتها بدلاً من تشتت الاهتمام على العمليات الفرعية للإنتاج.

٣- التحالفات الاستراتيجية

يقصد بالتحالفات الاستراتيجية إحلال التعاون محل المنافسة- التي قد تؤدي إلى خروج أحد الأطراف من السوق-بهدف السيطرة على المخاطر والتهديدات والمشاركة في الأرباح والمنافع والمكاسب الملموسة وغير الملموسة كالحصول على الخدمات الفنية، التكنولوجية والمعلوماتية، ومن ثم توفير تكاليف القيام بهذه العمليات. وتنطوي التحالفات الاستراتيجية على مجموعة واسعة من العلاقات التعاقدية التي تنشأ بين الشركات، أو بين الحكومات والشركات بشأن مشروع معين، لتحقيق هدف استراتيجي

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم :الإطار النظري، ٢٠٠٣، ص-ص: ١٥-١٦.

محدد لكل طرف من أطراف العقد، وتمثل هذه التحالفات علاقات صناعية داخل العنقود وخارج مجال الإنتاج، خاصة بالنسبة للعناقيد الصناعية المتطورة عالميا، والمميز في هذا النمط أنه لا يتطلب وجود بيئة أعمال ناضجة ومتطورة حتى يمكن أن تتجه إليه المؤسسات غير أنه يستدعي ضرورة وجود قاعدة تشريعية وقانونية كفؤة حتى تتم الاستفادة منه.(١)

وهناك عدد من المواصفات التي ينبغي على الشركات أخذها بعين الاعتبار عند اختيار شركاء التحالف، هذه المعايير هي:(٢)

- أن يتمتع كل طرف بميزة تنافسية سواء من حيث التكنولوجيا أو الإنتاج أو التسويق،
- أن تكون مساهمات الأطراف في التحالف متوازنة؛
- أن يكون احتمال تحول أحد الأطراف إلى منافس قوي في المستقبل مستبعد أو ضعيف.

يمكن القول إن العناقيد الصناعية تعمل على نسج علاقات متينة ومترابطة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية وبين بقية الفاعلين في العنقود (مؤسسات مالية، معاهد وجامعات، مؤسسات حكومية...إلخ) ، وذلك عن طريق الارتباط الهيكلي والتكاملي للأطراف المشكلة للعنقود والتي تؤثر على كل من العملية الإنتاجية والتسويقية للمؤسسة.

(١) فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية :من المنافسة إلى التعاون– خيارات القرن- 20 ، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٩، ص: ١٤.

(٢) محمد الأمين بن عزة، التحالف الاستراتيجي كضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد الثاني، ٢٠٠٤، ص: ٤٠.

المطلب الثالث

عناصر وخصائص العناقيد الصناعية والسياسات اللازمة لتكونها وتطويرها

مكونات العناقيد تنقسم إلى: المحيط الذي ينشأ فيه العنقود، عملاء العناقيد والتي تتكون من مجموعة المؤسسات، ومعاهد البحث والتطوير، وأخيرا التكوين (الجامعات والمدارس والشركات الكبرى .... إلخ). وتشمل العوامل التي تساعد على إقامة العنقود متمثلة في الإطار القانوني، الموارد، البنية التحتية، التجمعات العامة، الدولة، التمويل، إلخ، بالإضافة إلى أحوال السوق الذي يعتبر من أهم المكونات التي يركز عليها العنقود باعتباره الهدف الأساسي لإنشائه، وفي الأخير المنافسين للعنقود وشركائهم.[١] وسوف نتناول هذا المطلب في النقاط التالية:

أولاً: عناصر التجمع الصناعي:

العناصر الرئيسية للمجموعة هي مؤسسات الخدمات التجارية الرسمية وغير الرسمية والمؤسسات التي قد تكون جديدة أو موجودة بالفعل، مثل الشركات والحكومات ووحدات البحث والمؤسسات المالية والغرف التجارية، وربطها بطريقة منظمة. فيما يلي نظرة عامة سريعة ومبسطة على أدوار كل من هذه الكيانات: دور المؤسسة: المؤسسة هي المحرك الرئيسي للتحصيل وهي عنصر مدعوم من قبل جميع العناصر الأخرى،

(١) شوقي جباري، بوديار زهية، "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية – قراءات في التجربة الإيطالية"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 9/8 نوفمبر، ٢٠١٠، ص: ١١.

يلعب دورا في عملية الإنتاج، وينشط الابتكار، ويخلق فرص العمل، ويقدم التكنولوجيا، ويجذب الاستثمار، ويزيد من القيمة والصادرات.[١]

- دور الحكومة: يعد دور الحكومة من أهم الأدوار في إنشاء العنقود وضمان نجاحها واستمراريتها، ويعتمد على تنظيم ودراسة درجة الأهمية للعناقيد والاقتصاد منذ البداية واختيار الأنسب منها. يضمن وضع الخطط والسياسات اللازمة لتنمية المجتمع موضع التنفيذ ويساعد في بناء علاقات مجتمعية مع مختلف الحكومات والكيانات الخاصة التي يمكنها دعم تنمية المجتمع. بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى على المشاركة في التنمية المجتمعية وتقديم دعم كبير لضمان سد الثغرات والآثار السلبية التي قد تسببها مبادرات تطوير التجمعات في الصناعات والتجمعات القائمة في الدولة.[٢]

- دور الجهات والمؤسسات الداعمة: بما في ذلك الكيانات البحثية والمؤسسات المالية ، يتمثل الدور الرئيسي لهذه الجهات في التخصص في توفير التكنولوجيا والابتكار والتمويل والتدريب والبحث والتطوير ، ولكن أهم دور تلعبه هو إنشاء جسر اتصال بين الشركات العاملة داخل المجموعة.

- دور مؤسسات خدمة الأعمال: يتمثل الدور الرئيسي لهذه المؤسسات في تعزيز التعاون بين الشركات التي تمارس الأعمال التجارية داخل المجموعة، وإيجاد التحالفات والمشاريع المشتركة وزيادة ديناميكياتها من خلال الترويج للمنتجات. كما

---

(١) زهير زواش، مرجع سابق، ص: ٦٣.

(٢) عبد الحميد مصطفى، عمرو الضبع، "تأثير العناقيد الصناعية على تطوير المناطق الصناعية بالتطبيق على الصحاري الصناعية بسلطنة عمان"، عبد الله بن سالم بن عبد الله الكعبي، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص: ٢٤٨-٢٧١.

يهدف إلى إيجاد رؤية مشتركة للشركات العاملة وتأطير وتنظيم الروابط بين الشركات العنقودية والأطراف الأخرى خارج المجموعة.

- المؤسسات البحثية: يتمثل الدور الرئيسي لهذه المؤسسات في توفير العناصر اللازمة للبيئة المحيطة بالمجموعة، وتوفير العناصر اللازمة لظهورها، وزيادة فعاليتها وأنشطتها (المؤسسات العلمية، والبحوث، والجامعات، ومراكز البحوث). تشمل البيئة المحيطة بالمجموعة أيضا اللوائح والقوانين والبنية التحتية الحديثة في مجالات الاتصالات والنقل.(١)

تسهم الشركات في تطوير العنقود من خلال تركيز جهودها على تقليل التكاليف، وزيادة الكفاءة. فنظرية العنقود تشتمل على تنسيق الشركات ضمن إطار واحد للحصول على الأثر الجمعي بالنسبة للقوى العاملة الماهرة، والموارد المشتركة، والخدمات العامة. فالجهود المشتركة تقلل من تكاليف الحصول على البنية التحتية المادية الأساسية مثل الطرق والمواصلات وتكنولوجيا الاتصالات.(٢)

تقترح نظرية العناقيد مهام وأدوار جديدة للشركات في التطور العنقودي، فدور القطاع الخاص في التطور العنقودي يمكن أن يوجد في مجالات متعددة من خلال توفير قوى بشرية ماهرة، وتحسين جودة التعليم ومؤسساته، والبحث العلمي، وإيجاد بنية تحتية مادية متخصصة، وتقديم معلومات متخصصة للعنقود. كما أن العلاقات المتواصلة مع المؤسسات الحكومية والمحلية كالمدارس والمراكز البحثية تعد هامة لتحقيق تلك المنافع.

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي –قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية – العناقيد الصناعية مفهومها وآلية عملها (الجزء الأوّل) ، سبتمبر٢٠٠٧ –ص: ٥-٦

(٢) مصطفى محمود عبد العال عبد السلام، "دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية-رماح، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد ١٥، ٢٠١٥، ص: ١٨٤-٢١١.

إضافة إلى الدور الهام للاستثمار الخاص والذي يقوم به المشاركون لتأسيس بنية تحتية كالاتصالات، والموانئ، والمختبرات، والتي يمكن أن يقوم بها طرف ثالث كالجامعات.(١)

وبالرغم من أن الحكومات والشركات تطبق نظرية العناقيد بهدف تحسين تنافسية الاقتصاد المحلي وتنميته، إلا أن إحدى الدراسات الميدانية وجدت أن الشركات تعدّ المؤثر الأكبر في التطور العنقودي من بين القطاعات الأخرى المشاركة بنسبة معينة.(٢) تتضح معالم المشكلة في الدول النامية فيما يخص دور الشركات أو التطور العنقودي في أنها تميل للعمل بشكل غير متناسق، وان جهودها ليست متكاملة. فالعناقيد في الاقتصاديات النامية مقارنة مع تلك التي في الدول غير النامية لا تشتمل على عدد قليل من المشاركين فقط، وإنما غالبا ما تختلف مقاييسها الاجتماعية.

فالعديد منها يأخذ شكلا هرميا أو محوريا وطرفيات، فالاتصال بينها محدود، والروابط بين الشركات والمؤسسات ليس متقدما، على العكس من العناقيد الناجحة في الاقتصاديات المتقدمة التي تشتمل على شبكة كثيفة من العلاقات المتطورة أو الروابط. فالشركات تنافس بعضها في العنقود لزيادة الإبداع، والجودة والكفاءة. وازدياد المنافسة يقلل من عدم كفاءة الأعمال، وبذلك فإن المنافسة داخل العنقود تقوي الشركات وتنافسيته بشكل عام، وتنافسية المشاركين فيه مقابل أولئك الذين خارجه.(٣)

---

(1)Porter, M. E., (1998), *Clusters and the new economics of competition,* Boston: Harvard Business Review, Vol. 76, No. 6, pp. 77-90.

(2)Ketels, C. H., (2004), Cluster-based Economic Development: What Have We Learned. *Harvard Business School, DTI, London. UK*, p. 17.

(3)Porter, M. E., (1998), *Clusters and the new economics of competition,* Boston: Harvard Business Review, Vol. 76, No. 6, pp. 77-90.

توافر البنية التحتية الاجتماعية، والمعروفة باسم رأس المال الاجتماعي، مما يعني الترابط بين أفراد المجتمع (الأفراد والأسر والمدارس والمؤسسات والشركات والمؤسسات العامة) والرغبة في مساعدة بعضهم البعض. يعتبر من أهم متطلبات التجمع الفعال، حيث أن نقل وتبادل تبادل المعلومات يتطلب مجتمعا تفاعليا يعلق أهمية على مبدأ المنفعة المتبادلة ويتميز التجمع الناجح بمستوى عال من الثقة بين عناصره والمشاركة في رؤية موحدة لتطوير التجمع.[١]

يعد توافر العمال المهرة على وجه الخصوص أحد أهم عناصر الإنتاج التي تعتبر حاسمة في جذب الشركات للعمل في المجموعة، على عكس المدخلات الأخرى التي يمكن استيرادها، مثل تجمع صناعة البرمجيات في بنغالور، على سبيل المثال.[٢]

(١) نبيلة ساسان، "دور العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تجربتي البرازيل والنرويج"، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد ٥١، ٢٠١٧، ص: ١٢١-١٣٣.

(٢) طروبيا ندير، "خبرات دولية في مجال العناقيد والتجمعات الصناعية لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها"، الجزائر، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد ٣ العدد ١، ٢٠١٩، ص: ١٧-٣٧.

شكل رقم ٢: أنظمة التكامل في العنقود الصناعي

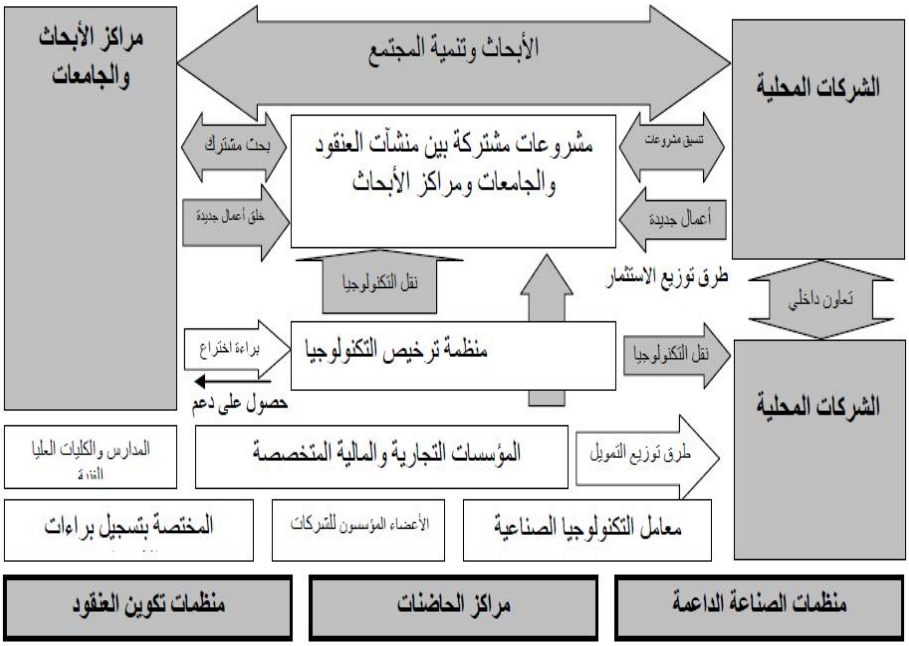

المصدر: مصطفى محمود، "دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة-خبرة دولية"، المؤتمر السنوي العلمي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، ٢٠٠٧، ص: ١٤.

يوضح الشكل رقم ٢ أن هناك علاقة متبادلة بين مراكز البحوث والجامعات والمنشآت والمشاريع القائمة أو الجديدة، ويمكن للجامعات والمراكز البحثية تزويد المشاريع بالبحوث التي تحتاجها لتطوير مشاريع عند القيام التجمعات الصناعية، وما هي الفوائد المتاحة لنجاح مثل هذه الأبحاث، وإمكانية النظر في الطلبات عند إجراء بحث جديد.

ثانياً: خصائص العناقيد الصناعية:

تتميز العناقيد الصناعية بجملة من الخصائص والتي يمكن ذكر أبرزها كما يلي:(١)

أ - شبكة من المؤسسات والمعاهد العامة والخاصة، والتي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية.

ب- قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج بتكاليف أقل نسبيًا من استيرادها، مما سيؤثر إيجابيًا على القدرة التنافسية على مستوى الأسواق المحلية والعالمية، وكلما كان اتجاه الصناعات المدعمة والمرتبطة نحو إنتاج بعض الأجزاء المحددة والمتخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميًا.(٢)

ج- من أجل ضمان نجاح العناقيد الصناعية ومساعدتها على النمو والتطور والاستقرار المتواصل، فيجب تحقيق الترابط بين المؤسسات الموجودة في العنقود، إضافة إلى تحقيق هذا الترابط مع جهات أخرى من المجتمع بصورة تخدم العناقيد وترفع من كفاءتها الإنتاجية وفرصها التسويقية وهو ما يتطلب مستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق هذا الترابط بين كافة المؤسسات والهيئات التي لها دور في تنمية نشاط العناقيد المتكونة.(٣)

---

(١) زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص: ١٧٣-١٧٤.

(٢) إيهاب علي الموسوي، كاظم أحمد البطاط، رحيم كاظم الشرع، "إمكانية تطبيق استراتيجية العناقيد الصناعية في العراق"، جامعة أهل البيت عليهم السلام، العدد ٢٢، ٢٠١٧، ص: ١٥٨.

(3) Slaper, F., T., (2014), Clustering Occupations, Indiana Business Review, 2014, p.8.

د- أما من ناحية التركيز الجغرافي للعناقيد الصناعية، فإنه يختلف من عنقود إلى آخر، فيمكن أن يحدث هذا التركيز على مستوى مدينة واحدة أو في مجموعة من المدن أو في دولة بأكملها، وعلى ضوء التطور الهائل في وسائل النقل والاتصالات وكذلك التطور التكنولوجي يمكن أن يشمل العنقود مجموعة من الدول المتجاورة.[1]

الشكل رقم ٣: شكل يوضح ربط العناقيد الصناعية المحلية بالعالم الخارجي

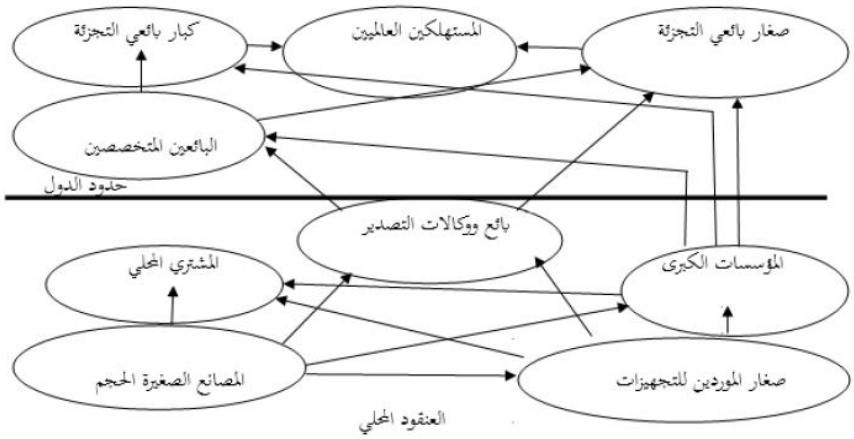

المصدر: وحدة الدراسات الاقتصادية، "العناقيد الصناعية (الجزء الأول): مفهومها وآلية عملها"، صندوق التنمية الصناعية السعودي، تقرير اقتصادي، سبتمبر ٢٠٠٧، ص: ٧.

(1) The Department Of Trade And Industry, Clusters, February 23, 2014, http://www.dti.gov.uk/clusters, viewed on 15 March 2022.

ومن الشكل رقم ٣ يمكن التمييز بين نوعين من الترابط التي تحدث بين الشركات على مستوى التجمع: الرأسي (الأمامي والخلفي) والأفقي، على أساس تبادل السلع والخبرة والموارد البشرية:(١)

-هناك ما يسمى بالترابط الأفقي: إنها علاقات تحدث بين المنظمات التي هي في نفس مرحلة الإنتاج.

-علاقات التكامل الرأسي (الأمامي والخلفي): هذه هي العلاقات التي تحدث بين المنظمات في مراحل مختلفة من عملية الإنتاج.

هـ-تنشأ العناقيد في صناعات مختلفة وعديدة، فنجدها تضم مؤسسات تمارس نشاطا صناعيا أو خدميا أو تجاريا أو زراعيا، وقد تتشكل من مزيج من المؤسسات التي تنتمي إلى قطاعات متباينة...لذا فإن العناقيد تضم عددا من المؤسسات ليس بالضرورة أن تنافس بعضها بل تكون متكاملة ضمن سلسلة القيمة للصناعة، وما يميز العنقود حاليا هو تدخل الجماعات المحلية والهيئات الحكومية.

ثالثاً: السياسات اللازمة لخلق وتنمية العناقيد الصناعية:

في هذا المجال يمكن تقييم السياسات التي يجب إتباعها من أجل خلق وتمكين العناقيد الصناعية من أداء دورها في الاقتصاد الوطني إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى:** تتعلق بمجموعة السياسات التي يجب إتباعها لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن يتكون منها العنقود، فلا يمكن تنمية العنقود دون

(١) عبد الرحمن قويدري، عمر أقاسم، "العناقيد الصناعية كآلية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة طاهري محمد-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد ٥، عدد ٣، ديسمبر ٢٠١٩، ص: ٥٤٣-٥٦٠.

تنمية ومساندة الوحدات الأساسية الداخلة فيه وهي الشركات، مثل الدعم الفني و التكنولوجي وغيرها، يجب أن تتكامل مع برامج التمويل المتاحة وبرامج تنمية مهارات العمالة، وأي اختلاف في المستوى أو المحتوى أو عدم اتساق التوقيت يؤدي إلى فجوات بين المستوى التكنولوجي الذي يمكن أن تطبقه المؤسسة وبين حجم التمويل المتاح، والمستوى الفني للعمالة.(١)

- **المجموعة الثانية:** هي مجموعة السياسات المساعدة على خلق هذه العناقيد وتأهيلها للقيام بدورها، ففي بداية تكون العنقود فإن النمط السائد من العلاقات الصناعية يكون العلاقات الرأسية، وهنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة في نضوج العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات، مثل تشجيع التعاقد من الباطن و تشجيع تبادل المعلومات وإنشاء مراكز تدريب مشتركة وشركات مشتركة جديدة، يساهم فيها العاملين في العنقود إضافة إلى آخرين من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود أو من أجل التسويق الخارجي المشترك، أو لإنتاج مدخل وسيط له صفة العمومية في هذا العنقود.

أيضًا يقع على الدولة مسؤولية إقامة الربط بين العنقود الصناعي و نظام التطوير الوطني، وهو النظام الذي يضم نظم التعليم و التدريب و نظم الإنتاج، ومؤسسات البحث العلمي والجامعات، ذلك أن هذا الربط هو الذي يدفع إلى تطوير العنقود ووصوله إلى مرحلة التنافسية العالمية، وعليها أن تحدد الأنواع المختلفة من العناقيد الصناعية

(١) سامي نجدي محمد علي، وآخرون، "إطار مقترح للإدارة البينية للتكلفة لدعم القدرة التنافسية للعناقيد الصناعية مع دراسة تطبيقية على صناعة الأثاث بمحافظة دمياط"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة-كلية التجارة، مجلد ٤٠، عدد ٢، ٢٠١٦، ص: ٥٣٥-٥٦٨.

الموجودة داخل اقتصادها، وتتعرف على مرحلة التطور التي وصل كل منها إليها، حتى لا يضر تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي بأحد العناقيد الهامة، إضافة إلى أن تصميم السياسة الاقتصادية يجب أن يكون في إطار رؤية واضحة لأطر عمل مختلف العناقيد الصناعية في الاقتصاد، وأيضًا في إطار رؤية متكاملة لخريطة العناقيد ولعلاقات الارتباط بينها.(١)

جدول رقم ١: جدول يوضح مجموعة السياسات الحكومية الخاصة بتشكيل العناقيد ونموها

فئة السياسات	أدوات السياسة العنقودية العامة
السياسة الخاصة: تنظيم الخدمات بشكل أكثر كفاءة.	عادة الخدمات الحكومية منظمة تبعا للوظيفة التي تقوم بها، خدمات المشاريع الصغيرة، التدريب، التطوير التكنولوجي، والتسويق، والتوظيف. فهي برامج منفصلة يشغلها متخصصون في مجالات محددة وليس صناعة. تقدم العناقيد إطار تنظيمي أفضل لتقديم الخدمات المعدة لمقابلة طلب الصناعة بسبب أنها قائمة على حل المشكلات وليس البرامج.
السياسات التي تستهدف الاستثمارات في العناقيد.	تشتمل هذه الأداة على القيام باستثمارات لتقوية الصناعات الرئيسة في الدولة أو لتمكين الصناعات الجديدة. وهذا يتطلب القيام بدعم بحوث الجامعات وجعلها قابلة للعمل التجاري إضافة لبناء المناطق الصناعية.

(١) الخلدونية – مجلة علمية – محكمة نصف سنوية تعني بالدراسات والبحوث المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة ابن خلدون – تيارت – الجزائر– العدد ١-٢٠١٢.

فئة السياسات	أدوات السياسة العنقودية العامة
سياسات هادفة لزيادة مستوى العلاقات والتعلم العنقودي.	تتضمن هذه السياسات مساعدة الجهات الحكومية ذات الصلة بالعناقيد على أنها مفاوضة وشريكة بشكل فعال. بحيث تكون تلك الجهات قادرة على التعلم بشكل أفضل، وأن تستجيب لاحتياجات الصناعة، وتتابع تطور العنقود، وتساعد العناقيد بالتكيف مع البيئة بشكل أفضل.
السياسات التي تسهم في تحسين القوى العاملة.	يعد الرأس مال البشري أحد أهم الموارد للعنقود في الاقتصاد الحديث. ولذلك فالوصول للقوى البشرية القادرة على تطبيق معارفها في مجال الأعمال داخل العنقود يعدّ محورياً للنجاح. ولذلك فالتحدي الذي تواجهه الدولة هنا هو إدخال المستوى الصحيح من النطاق العنقودي في التعليم العالي، ودرجة التخصص الملائمة في مؤسسات التعليم العالي لمواجهة احتياجات العناقيد التي تعمل في بيئات متنوعة.

Source: National Governors Association, (2002), A Governor's Guide To Cluster-Based Economic Development. *Washington, DC*.

ويوضح الجدول رقم ١ مجموعة السياسات الحكومية الخاصة بتشكل العناقيد ونموها والتي تعبر عن إسهامات السياسة العامة في تطور العناقيد وفي مجالات متعددة مثل التعليم، والبنية التحتية، والقانونية ...الخ.

المبحث الثاني

دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

تبدي أغلب الدول اهتماما لما يعرف بالتجمعات العنقودية وذلك لما يمكن أن يعكسه إنشاؤها من ميزات وتأثيرات على التنمية المحلية والإقليمية مما يساهم في الرفع من قدرتها على الابتكار والتجديد وتحسين الإنتاجية وخلق بيئة ملائمة لإحداث مشاريع جديدة من شأنها أن توفر فرص عمل. كما تساهم في منح النظم الإنتاجية الموجودة القدرة على أن نكون أكثر تنافسية وذلك باستغلال ثروات الجهة سواء كانت فلاحية أو غابية أو منجميه أو خبرات صناعية.

منذ تحليل مارشال للتجمعات الصناعية عام ١٩٢٠، ارتبطت المزايا الناشئة عن وكلاء جغرافيين بالاقتصاديات الخارجية في شكل أسواق العمل المتخصصة، وموردي المدخلات، والآثار غير المباشرة، مما أدى إلى الابتكار ومزايا الإنتاجية .يرتبط الموقع المشترك بتحسين الوصول إلى الموظفين المتخصصين ذوي الإنتاجية العالية مع انخفاض تكاليف البحث والتدريب. وعلى مستوى مدخلات العرض، توفر الصناعات الوسيطة لشركات المصب الوصول المحلي إلى المواد والمكونات المتخصصة، والخدمات المالية، والتسويقية والتجارية، حيث تستغل هي نفسها اقتصادات الحجم الداخلي الأكبر وتستفيد من انخفاض تكاليف النقل.[1]

(1) Uyarra, E., & Logan, R., (2012), The Effects of Cluster Policy on innovation, Manchester Institute of Innovation Research Manchester Business School, University of Manchester, p. 6.

وسوف نتناول هذا المبحث في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للتجمعات الصناعية.

المطلب الثاني: دور العناقيد الصناعية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: أثر العناقيد الصناعية على الميزة التنافسية للدولة.

المطلب الأول

الأهمية الاقتصادية للتجمعات الصناعية

تؤدي العناقيد إلى زيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على مستويات البطالة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورفع معدلات النمو؛ إن التأثيرات الداخلية والخارجية لسلسة العنقود تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي، وهو ما يجعل استخدام التكنولوجيا المتقدمة بمثابة القوى المحركة الأساسية لتطور ونمو العنقود، سواء في التوسع في عوامل الإنتاج، وتطوير قدرات إنتاجية تؤدي لخلق منتجات جديدة وبالتالي إعادة تشكيل الأسواق؛ [1]تحقيق وفورات خارجية كتلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو

(١) زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص: ١٧٤-١٧٥.

موردين متخصصين في مدخلات التصنيع؛[١] القدرة على حل المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال التعلم التبادلي؛ التعاون في مجال الأبحاث الأساسية لارتفاع التكلفة.

كما تشكل الصناعات الداعمة والمرتبطة المحرك الرئيس للعنقود الصناعي الذي يهدف للرفع من القدرة التنافسية للقطاع أو الصناعة الرئيسية بصفة عامة عن طريق شبكة من الموردين المحليين لمدخلات الإنتاج تكون تكاليفها أقل نسبيا من نظيراتها الأجنبية مما يعطي ميزة تنافسية لهذه الصناعة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.[٢]

وتظهر أهمية العناقيد الصناعية من خلال ما تقدمه من فوائد ومزايا مهمه يمكن توضيحها بالآتي:[٣]

١- دعم وتحفيز أقلمه الاقتصادات أو ما يسمى (اقتصاديات الموقع):

إذ إن التركيز الصناعي يؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف الشركات الموجودة داخل العنقود، ويشار إلى هذه الوفورات في التكاليف على أنها (اقتصاديات الموقع) ، وتتمثل مصادر هذه الوفورات في وجود عدد من موردي المدخلات المتخصصة وخدمات الأعمال ومجموعة من المدربين بحكم التعاون المشترك بين

(١) عبود زرقين، تواتية الطاهر،"العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ال عدد٤١، ٢٠١٤، ص: ١٦٤.

(٢) شوقي جبار، بوديار زهية، مرجع سابق، ص: ٧.

(٣) إيهاب علي داود، "إمكانية الإفادة من تجربة العناقيد الصناعية في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق"، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧، ص: ٢٣.

مؤسسات العنقود ووفرة من العمالة المتخصصة، وكذلك إمكانية نقل المعلومات ونشرها بين الأسواق المالية والمؤسسات العنقودية.[١]

٢- إعادة التنظيم الصناعي:

فالانتقال من المؤسسات الكبيرة العاملة في مجال الإنتاج الشامل إلى المؤسسات الصغيرة يساعد على التخصص الإنتاجي، فالتحول في الهيكل الصناعي يعمل على زيادة المنافسة العالمية ونشوء تكنولوجيا إنتاجية جديدة ومثال على ذلك التصنيع بواسطة الحاسوب، فالعناقيد تمثل مواقع جذابة للمؤسسات الصغيرة المتخصصة القائمة على التصنيع بالحاسوب، التخصص في المنتجات واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الجديدة هي أكثر وضوحا وممكنة التحقيق مقارنة بباقي العناقيد الصناعية، كما أن التقارب بين المؤسسات المتخصصة وبين موردي المدخلات وأسواق المنتجات يعزز تدفق السلع من خلال نظام الإنتاج.[٢]

٣- تشجيع التواصل بين المؤسسات:

ويقصد بالتواصل هو التعاون بين المؤسسات للإفادة من أوجه التكامل، استغلال أسواق جديدة، دمج الأنشطة، أو تجميع الموارد أو المعرفة، والمؤسسات المترابطة شبكياً هي أكثر حظاً من تلك غير المرتبطة شبكياً في الاستفادة من الانخراط في التعاون وتبادل

(1)Arif W.B., (2012), Industrial Clusters, Schumpeterian Innovations and Entrepreneurs Human And Social Capital A Survey of Literature, *Pakistan Economic and Social Review*, Volume 50, No. 1, Pp. 71-95.

(2)Donahue, R., *et al*, (2018), Rethinking Cluster Initiatives, Metropolitan Policy Program at Brookings, Washington, D.C., pp. 2-50.

المعلومات في مجال التسويق وتطوير المنتجات ورفع المستوى التكنولوجي لمؤسسات العنقود، فضلاً عن أن التشبيك والترابط يجعلها ذات قدرات تنافسية وربحية عالية.[١]

٤- تقليل هدر الموارد العامة:

إن هدف التنمية الصناعية هو أن يسمح للمناطق أو الأقاليم باستخدام الموارد الإنتاجية المحدودة بشكل أكثر كفاءة، وان استراتيجية العناقيد تتيح للمناطق أو الأقاليم التركيز على الموارد والاحتفاظ بها والتوسع، وتطوير برامج الأعمال الصغيرة بدلا من دعم تقديم المساعدة للعديد من أنواع العمل المختلفة ومن ثم هدر في الجهود وضياع الموارد بسبب عدم التخصص، وبسبب الروابط بين مؤسسات العنقود وبرامج دعم المؤسسات الخاص، إن أثارها ستكون مضاعفة في الاقتصاد، إذ أن إجمالي فرص العمل والدخل لأعضاء العنقود من المرجح أن يتجاوز فرص العمل والدخل لتلك المؤسسات بدون عنقود والمشابهة لها من حيث الحجم.

٥- زيادة إنتاجية المؤسسات الصناعية:

يرى بورتر أن العناقيد يمكن أن تزيد من إنتاجية المؤسسات العاملة من خلال السماح للمؤسسات الموجودة في العناقيد أن تعمل بشكل أكثر إنتاجية في تحديد مصادر المدخلات كالموظفين والموردين، فالمؤسسات المتقاربة جغرافياً يتيح لها تطوير مجموعة العمل المتخصصة التي هي من ذوي المهارات العالية لتلبية حاجات محددة للصناعة، فضلاً عن، فأنه يمكن للمؤسسات في العناقيد من الوصول إلى الموردين والمشترين والعملاء في مدد زمنية أقصر.

(١) محمد الخالدي، "العناقيد الصناعية: التجربة الأردنية"، المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، الأردن، ٢٠١٩، ص: ٢-٣.

بالإضافة إلى ذلك أن العناقيد الصناعية تساعد على وجود ما يسمى بتجميع العمالة ويشير تجميع العمالة إلى وجود قوى عاملة ذات مهارات محددة مناسبة لصناعة معينة في الكتلة. تجذب التجمعات الصناعية العمال والمديرين المهرة لأن الطلب على المهارات الخاصة بالصناعة كبير بسبب التواجد المشترك لعدد كبير من المؤسسات. وهذا يعني أن الشركات الجديدة التي تدخل الكتلة يمكنها بسهولة توظيف عمال مهرة، حيث أن تكاليف المعاملات التي ينطوي عليها البحث عن الجودة المطلوبة من العمال منخفضة. من المرجح أيضًا أن تتمتع الشركات الجديدة بأجور منخفضة نسبيًا حيث من المرجح أن تمنع المنافسة بين العمال المهرة ظهور الاحتكار وبالتالي تساعد في الحفاظ على الأجور عند مستويات منخفضة.(١)

٦-زيادة وتطوير الابتكار:

العناقيد تشجع على أنواع مختلفة من الابتكار في المنتجات والخدمات وباقي عمليات الابتكار، وهذا يتم من خلال تحسين التعاون بين قطاع الأعمال والبحوث /القطاع الجامعي من أجل تسويق البحوث الأكاديمية، ومن خلال تحسين التعاون والتواصل بين المؤسسات، وذلك عن طريق مستوى المنتجات والأداء بشكل مستمر.(٢)

(1) Glaeser, E. L., H. D. Kallal, J. A. Scheinkman and A. Shleifer (1992), Growth in cities. *Journal of Political Economy*, Volume 100(6), pp. 1126-1152.

(٢) فريدة حدادة وهشام مكي، "آلية تأثير استراتيجية العناقيد الصناعية لمجمع عمر بن عمر على هيكل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١٩، ص: ١٥٥-١٧٢.

٧- إيجاد مؤسسات جديدة:

إذ أن الأعمال الجديدة تتجه بشكل أكبر نحو العناقيد، لان المؤسسات تعتمد على التفاعل الوثيق مع الموردين والمشترين، بسبب أن تكلفة الفشل هي أقل عادة ضمن العنقود إذ توجد العديد من الفرص البديلة، وبما أن الصناعات الجديدة دائماً ما تعاني من نقص الخبرات والقدرات فأنها ستجد ضالتها في التجمع ضمن عناقيد صناعية، من أجل تقليل المخاطر وضمان توفر المعلومات اللازمة لأنشطتها.

٨- المساهمة في بناء الثقة بين المؤسسات:

تساعد العناقيد في بناء الثقة بين مؤسسات العناقيد والتي تعد من الأمور الأساسية في آلية عمل هذه المؤسسات ونجاحها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع لغة مشتركة فيما بينها ومواجهة التحديات من خلال التحالفات وإنشاء الشبكات الاجتماعية والتعاون المشترك.[١]

ويتمثل الأثر الإيجابي للتجمعات الصناعية في الوصول إلى أقصى إمكانات بموارد وطنية محدودة، تتجاوز تنمية القدرة التنافسية للمجموعات، وهي نتيجة التخصص وتركيز الجهود على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، بدلا من توزيعها على العديد من الأنشطة الاقتصادية. أيضا، نتيجة للتأثير المتبادل للنشاط الاقتصادي، فإن التأثير المضاعف للزيادة في القيمة المضافة في هذا القطاع على القطاعات الأخرى أكبر مما لو تم استهدافها جميعا معا.

(1) Tavassoli, M., H., (2009), Exploring the Critical Success Factors of Industrial Clustering, Linkoping's University, Department of management & Engineering, pp. 17-19.

كما أنها ميزة لتزويد الصناعة بالبنية التحتية المناسبة وتسهيل الوصول إلى الموارد المالية اللازمة نتيجة لوجود أسواق مالية تفهم هذه الصناعة. ميزة أخرى هي إعادة هيكلة الصناعة وزيادة فرص التخصص، مما يسمح بظهور منتجات جديدة. التكامل مع الشركات الأخرى لاكتساب ميزة الحجم والقدرة على دخول أسواق جديدة. وتشمل مزايا هذه التجمعات الصناعية الوصول إلى أسعار مواتية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، وسهولة الوصول إلى العمال المدربين والموردين المتخصصين، وتعزيز تبادل المعلومات واكتساب المعرفة. تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لهذه المجموعات في زيادة القدرة الابتكارية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتطوير المستمر.[١]

يوفر العمل داخل مجموعة صناعية للشركة العاملة عددا من المزايا، وهي توفير حل متكامل لمشاكل المؤسسة. هذا بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ بالمستقبل وفهم أفضل لبيئة الأعمال بطريقة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتطوير المستمر، بالإضافة إلى العديد من الفوائد المحددة التي تشعر بها الشركات، ويسهل الوصول إلى العمال المدربين والموردين المحترفين، ويسهل الوصول إلى المعلومات، ويتكامل بين الوحدات، ويوفر حوافز للعمل ويقيس الأداء. بالإضافة إلى تحسين القدرة على الابتكار تلك الأداة اللازمة لتحسين جودة المنتج.[٢]

---

(١) نجوى حبة، "التوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية"، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد ١٠، ملحق، ٢٠١٧، ص: ٣٧-٤٨.

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: الإطار النظري"، مجلس الوزراء، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣، ص: ٤.

إن وجود التجمعات الصناعية يجلب العديد من الفوائد والمزايا على مستوى القطاع الصناعي أو الاقتصاد الوطني بأكمله أهم هذه المزايا، زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل تركيز الخبرات التقنية والبشرية في مجال متقارب أو متكامل. هذا التركيز، بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة معينة أو جزء معين من المنتج النهائي، يساعد المؤسسات على تطوير البنية التحتية للخدمات القانونية والمالية والمهنية الأخرى.(١)

يتضمن إنشاء مجموعة صناعية زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، والحصول على مزايا واسعة النطاق، وتحسين فرص التصدير التي تنعكس في الاقتصاد ككل، وتحقيق وفورات خارجية، مثل تلك المرتبطة بظهور وكلاء التسويق أو الموردين المتخصصين في مدخلات التصنيع، التقليل من البطالة، وخفض تكاليف الصرف في مرحلة الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض في تكاليف الإنتاج، وزيادة الميزة التنافسية للمنتجات، والإبداع والمعرفة يساهم في تركيز الخبرة التقنية والبشرية والتقنية.(٢)

ويؤدي إلى خفض التكاليف خلال مرحلة الإنتاج، مما يزيد من كفاءة الإنتاج، مما يزيد من الميزة التنافسية للمنتجات، ويزيد من فرص التصدير، بما في ذلك الحد من البطالة وجذب الاستثمار الأجنبي، ويوفر للصناعة البنية التحتية المناسبة، ويسهل الوصول إلى الموارد المالية نتيجة لوجود أسواق مالية بارعة في الصناعة، ويعزز

(١) عبود زرقين، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٤١، الجزائر، ٢٠١٤، ص: ١٦٤.

(٢) طويل أسيا، فريوة نرجس، "أهمية دور عومل نجاح المناطق الصناعية والحرة في تنمية الصادرات: دراسة بعض تجارب عربية ودولية متعددة"، مجلة العلوم التعليمية والاجتماعية، العدد ٥، يونيو ٢٠١٨، ص: ٩٣٥.

التكامل مع الشركات الأخرى لاكتساب ميزة الحجم والقدرة على دخول أسواق جديدة. وهو يعزز الوصول إلى العمال المدربين والموردين المحترفين، ويسهل تبادل المعلومات واكتساب المعرفة، بما في ذلك سرعة الاستجابة للتغيرات في الصناعة، ويعزز القدرات المبتكرة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتنمية المستمرة.

الأعمال العنقودية تتكون من العديد من الصناعات والشركات والهيئات ذات الروابط. يمكن أن تساعد التفاعلات المكثفة للأعمال العنقودية والعلاقات القوية بين العملاء والمنتجين والموردين والشركات على مستوى الكتلة، وقربها المكاني، على زيادة الإنتاجية، وزيادة مستوى الكفاءة خلال تحديد أفضل الممارسات للشركات المشاركة في مجموعات الأعمال العنقودية، وتحفيز الابتكار من خلال تقديم فرص جديدة وتحسين الأفكار والعمليات. يساهم في تحسين القدرة التنافسية من خلال تسريع عملية توليد المعرفة، وتسهيل عملية تحويل السلع والخدمات الجديدة إلى منتجات تجارية ناجحة، وتوفير الفرص لإنشاء أعمال تجارية جديدة، وتعزيز وتنسيق التسويق الخارجي.[(١)]

هناك أهمية للتجمعات الصناعية سواء على مستوى اقتصاديات الدول أو المنشآت وأيضا لتحسين ظروف معيشة المواطنين وذلك على النحو التالي [(2)]: أهمية التجمعات بالنسبة لاقتصاديات الدول: رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، الاستغلال

(١) سارة حليمي، مبارك بوعشة، "العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنوع الاقتصادي: المملكة العربية السعودية نموذجا"، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٩، ٢٠١٨، ص: ٧٠٧-٧٢٩.

(٢) قطاع الشئون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات، "دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية"، غرفة الشرقية، ٢٠١٣، ص: ٢٤-٢٥.

الأمثل والتشغيل الكامل لموارد الدولة، تحقيق التنمية الصناعية، جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، خفض معدلات الفقر، خفض معدلات البطالة، التطوير التكنولوجي.

أهمية التجمعات بالنسبة للمؤسسات والمنشآت: تتمتع الشركات العاملة داخل التجمعات الصناعية بكفاءة وتنافسية أعلى مقارنة بالمنشآت الأخرى خارج المجموعة حيث تقدم التجمعات الصناعية العديد من المزايا لهذه المنشآت: توفير بيئة عمل مناسبة، والحد من مخاطر الأعمال، والحد من تكاليف الإنتاج والمعاملات، وتسهيل الوصول إلى مدخلات الإنتاج، والحصول على أسعار تفضيلية لشراء مدخلات الإنتاج الكبيرة، وتطوير وتحفيز الطاقة المبتكرة، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية، وتوضيح الفرص الاستثمارية المتاحة لأصحاب المشاريع، وخفض تكاليف النقل للمدخلات والمواد الخام بين مرافق التجمع، والحد من تكاليف المخزون.

وبالنسبة لأثر التجمعات الصناعية على تحسين مستوى معيشة المواطنين: تساعد التجمعات الصناعية بشكل مباشر في تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال توفير مزيد من فرص العمل، وتوفير مصادر جديدة للدخل، وبشكل غر مباشر من خلال تأثيرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية، كما يوجد أثر كبير للتجمعات الصناعية على تخفيض معدلات الفقر خاصةً إذا ما تركزت هذه التجمعات في المناطق الريفية، يضاف لذلك الأثر الإيجابي للتجمعات الصناعية على دعم المنشآت الصغرة والمتوسطة والتي تساهم بالنسبة الأكبر من تشغيل العمالة في العديد من الدول، وتكون التجمعات الصناعية أكثر فائدة أيضا إذا ما تركزت في القطاعات الصناعية كثيفة العمالة.

المطلب الثاني

دور العناقيد الصناعية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية والدعائم الأصيلة التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة، بل أن بروز دور المشروعات الكبيرة الحجم أو العملاقة نتيجة لما أحدثته الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة من تطور أدوات الإنتاج، وما صاحبها من تطور هائل في أساليب التنظيم والإدارة لم يستطع أن يطمس ذلك الدور الفعال الذي تلعبه تلك المشروعات في إنجاز التنمية بشكل عام. وقد ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة وتنامي دورها في التنمية الصناعية في العقود الأخيرة والتي شهدت تحولا ملحوظاً في اتجاهات التقدم العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي أجبر المخططين، والمنظمين إلى محاولة تفعيل دور تلك المشروعات وذلك من خلال السعي نحو معرفة العمليات الصناعية والمراحل الإنتاجية التي يمكن إتمامها بشكل مستقل في وحدات صناعية صغيرة الحجم دون الإخلال بمستويات الجودة والتكلفة.(١)

يحتل قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم دورا هاماً في اقتصاديات كافة البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعد هذه المشروعات المحرك الأساسي في تفعيل استراتيجيات التنمية من خلال زيادة فرص التوظيف ومواجهة الفقر والبطالة وإعادة توزيع الدخل وزيادته، وقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة هو الأداة الأكثر

(١)عبد الرحيم البحطيطي، "الإصلاح الاقتصادي المالي والنقدي، ودوره في دعم الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مجلد ٣٨، العدد الأول، يناير ٢٠١٦، ص ٤١٥.

فعالية في إعادة الهيكلة والانتقال إلى السوق المفتوح، كما أنها تشكل القوة الرئيسية لتنمية قطاع خاص متقدم ومستدام. فهي توفر فرص عمل لملايين من العاملين، ويتميز عملها بأنه موجه مباشرة إلى المستهلك، كما يتميز بالقدرة على الابتكار والإبداع فضلا عن القدرة على المبادرة. كما أن نسبة إسهام المشروعات الصغيرة على مستوى العالم تتفاوت بين اقتصاديات وأخرى. فهي تشكل نسبة لا تقل عن ٩٠ % في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد المنشآت، كما توظف نسبة لا تقل عن ٧٠% من عدد العمالة، بينما في مصر كمثال للدول النامية ترتفع هذه النسبة إلى ٩٩ % من عدد المؤسسات، ٧٧ % من حيث عدد العمالة.(١)

وتعد عناقيد التصنيع واحدة من التطبيقات الهامة لتحسين وتنمية وتطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة تنافسيتها، وذلك لدورها في خلق روابط عضوية بين مختلف الفاعلين في العنقود، وتعظم من قدرة مفردات العنقود على خلق قيم مضافة أكثر للمنتج. الأمر الذي يعكس ذلك الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه العناقيد في تعزيز قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والارتقاء بكفاءتها الإدارية والتنظيمية وأيضاً النهوض بمهارات عامليها ورفع كفاءة أدائهم، وذلك في مواجهة التحديات والمتغيرات التي تعوق تطورها وتحد من قدراتها، مما ينعكس إيجاباً على أداء تلك المشروعات وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام.

وتواجه المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم العديد من المشكلات التي ترجع غالبا إلى صغر الحجم فهي تعاني من التكاليف المرتفعة للحصول على المواد الخام،

(١) عابد محمود أحمد جاد، عبد الله عبد الشافي منصور حفناوي، "دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة القطاع الهندسي لجامعة الأزهر، بدون تاريخ نشر، ص: ١-٢.

والمعدات الإنتاجية، فضلا عن الحصول على خدمات الإنتاج الأخرى كالاستشارات الفنية والمالية والتدريب، وهو ما لا يمكنها من تحقيق التطورات التكنولوجية المطلوبة في تقنيات الإنتاج وطبيعة المنتج، كما لا تستطيع الاستفادة من الفرص التسويقية التي تتطلب شركات ذات حجم كبير، كما أن صغر الحجم يترتب عليه صعوبة التغلب على كل تلك العوائق وغيرها من المشكلات.

هذه المشكلات لا ترتبط في الأصل بصغر حجم المنشآت فقط، وإنما بتفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة، ومن هنا ظهر مفهوم العنقود الصناعي كأداة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أسواقها المحلية والعالمية على حد سواء. وينتج عن ترابط الشركات الصغيرة في عناقيد صناعية العديد من المزايا على مستوى المنشآت، وعلى مستوى الاقتصاد ككل، ذلك، أن تكون هذه العناقيد يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل. كما يؤدي إلى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية وبالتالي تنخفض تكاليف الإنتاج بصفة عامة.

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن الاختلاف في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة بين الدول، وكذلك التكنولوجيا المستخدمة وتعدد المعايير واختلاف تطبيقها؛ جعل من الصعوبة الوصول إلى تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لذا سنتطرق للتعريفات التالية:

اعتمدت بعض الدول والمنظمات الدولية تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على نوع نشاطها الاقتصادي والبعض الآخر على درجة أو مستوى الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم فإن وجود تعريف واضح ومحدد داخل البلد الواحد هو أمر

ضروري وذلك من أجل زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لها، تسهيل التنسيق بين الجهات والمشاريع في مجال دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1] إن تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما زال يثير نقاشًا من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فما يعتبر كبير أو متوسط في الدول النامية يعد صغيرا في الدول المتقدمة.[٢]

عمومًا، إنّ أي تعريف يمكن أن يقدم لهذا النوع من المؤسسات سيبنى في الغالب، إمّا على الأساس الكمّي وإمّا على الأساس النوعي:[٣]

أ- **التصنيف على الأساس الكمّي:** يعتمد على المعايير التالية: حجم العمالة، ومبلغ رأس المال المستثمر، وحجم الإنتاج، والقيمة المضافة، وقيمة المبيعات، والحصة السوقية، وغيرها.

(١) فريدة لرقط، زينب برقاعة، كاتية بروبة، "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها"، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية في الفترة من ٢٥-٢٨ مايو ٢٠٠٣، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠٠٣، ص: ٣.

(٢) محمد طابي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر بين الدور الضئيل وكيفية التفعيل" –دورية فصلية محكمة تصدرعن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية – العدد الثاني عشر– ٢٠٠٩، ص: ٤٤.

(٣) دريس يحي – آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية – العددان ٥٥-٥٦، ٢٠١١، ص: ٦٩، ص: ٧٠.

ب-التصنيف على الأساس النوعي: يعتمد على المعايير التالية: المستوى التقني المستخدم، والطبيعة التسويقية للمؤسسات سواء كانت موجّهة إلى السوق المحلية أو الدولية ... الخ.

تعريف المشرع الفرنسي: هي "المؤسسات التي توظف أقل من ٢٥٠ عامل ولا تتجاوز مبيعاتها السنوية ٥٠ مليون يورو أو التي لا تتجاوز مجموع ميزانياتها السنوية ٤٣ مليون يورو.[١]

تعريف مصر: حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادر في يوليو ٢٠٠٤ لم يكن يوجد بمصر تعريف للمؤسسات الصغيرة المتوسطة،[٢] وقد عرف اتحاد الصناعات المصري فيما بعد المؤسسات الصغيرة جدا بأنها تلك التي لا يزيد رأسمالها عن٥٠ ألف جنيه ويكون عدد العاملين لا يزيد عن ١٠ عمال وقيمة المبيعات السنوية تقل عن ٥ ملايين جنيه، في حين يتراوح عدد العاملين في المؤسسة الصغيرة بين ١٠ و ١٠٠ عامل، وتحقق وقيمة المبيعات السنوية بين ٥ و ٥٠ مليون جنيه، وذات رأس مال يتراوح ما بين ٥٠ ألف و مليون جنيه، أما المؤسسات المتوسطة الحجم فهي تلك التي لا يزيد عدد عمالها عن ١٠٠ عامل، ولا يتعدى كل من رأسمالها و قيمة مبيعاتها ٥٠ مليون جنيه.[٣]

---

(1) Dang, Rani Jeanne, (2011), *L'intégration des PME au sein des dynamiques territoriales d'innovation: une approche fondée sur les connaissances. Le cas de deux clusters du Pôle de Compétitivité SCS,* Thèse du Doctorat, Universite de Nice - Sophia Antipolis, France, p. 65.

(٢) طارق محمود عبد السلام السالوس، "حاضنات الأعمال"، بيروت، دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٠٥، ص: ٤٤.

(٣) ياسين العايب، "إشكالية المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة منثوري قسنطينة، ٢٠١١، ص: ١٦٩.

ثانياً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر أهمية هذه المؤسسات فيما يلي:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل للشباب والكوادر الفنية والحرفية المتوسطة بكلفة استثمارية منخفضة، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة تجاوزت90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم، وتشغل ما بين 50% و 60% من إجمالي قوة العمل وتوفر الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوربي.(١)

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حل مشكلة ندرة رأس المال في معظم الدول النامية، فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسطة لخلق فرص العمل، حيث أثبتت الدراسات أن متوسط تكلفة فرصة العمل من الاستثمار في الصناعات الصغيرة تقل ثلاث مرات عن متوسطة تكلفة فرصة العمل في الصناعات الكبيرة.(٢)

(١) زباري بلقاسم، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم ٧، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ١٦٩.

(٢) عائشة محمد حسن العربي، خضر محمد عبد القادر عيسى، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة، ٢١ سبتمبر ٢٠١٩، ص: ٢٧١.

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم صادرات الدولة، حيث تلعب دورا مهما من خلال سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة.(١)
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية كونها تتميز بالقدرة على الانتشار الجغرافي، ويرجع ذلك إلى تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها.(٢)

ثالثًا: المشاكل والتحديات التى تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ-مشاكل متعلقة بالمحيط الداخلي:

- **مشاكل تتعلق بالموارد البشرية:** من بين أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالموارد البشرية نجد:

- **عدم كفاءة الإدارة:** كون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدار بواسطة صاحبها الذي يتخذ جميع القرارات الهامة، وهذا الاعتماد المباشر على صاحب المؤسسة هو في جميع النواحي الإدارية، يعاب عليه أن قدرة الشخص الواحد محدودة غالبا،

(١) الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ٦-٧ ديسمبر ٢٠١٧، ص: ٨.

(٢) عيسى بن ناصر، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم ١٨، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠، ص: ٥٣-٥٤.

حيث يعتمد صاحب المؤسسة على الخبرة والفطرة، وهما عاملان ينقصهما الكثير بالنسبة للنواحي الإدارية، وبذلك لا تتوافر الخبرة الإدارية الكافية.[١]

- **مشاكل تتعلق بالمواد الأولية:** من بين أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالمواد الأولية نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستفيد من الامتيازات والخصومات التي تمنح عند شراء بعض المواد الأولية لاحتياجاتها المحدودة، وجود مشاكل تتعلق بالحصول على المواد الأولية نتيجة لقصور في التمويل، عدم وجود أجهزة مختصة تتولى القيام بعمليات الاستيراد لصالح هذا النوع من المؤسسات.
- **مشاكل فنية واستشارية:** والتي تتمثل أهمها فيما يلي:[٢]

-**الموقع غير الملائم:** حيث تعتبر عملية اختيار الموقع الملائم للمؤسسة مزيجا من العلم والفن وغالبا ما يتم اختيار مواقع العمل دون دراسة جيدة ودون بحث وتخطيط فعملية اختيار الموقع من الأمور الهامة.

- **عدم القدرة على التحول:** حيث إنه بعد بداية العمل بفترة ونموه؛ فإن ذلك يتطلب أسلوبا إداريا مختلفا، فالسياسات التي كانت مناسبة وأدت إلى تحقيق الأرباح في بداية العمل تصبح غير مناسبة بتوسيع العمل ونموه أو تصبح الإدارة غير فعالة، فالنمو يتطلب تفويضا للصلاحيات وهذا ما يرفضه العديد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

(١) ماجد العطية، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، ٢٠٠٩، ص: ١٩.

(٢) ماجد العطية، المرجع السابق، ص: ٢٠.

ب-مشاكل متعلقة بالمحيط الخارجي:[١]

- **المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل كبيرة في إيجاد الأرض اللازمة لإقامة ورشات العمل أو المصنع نظرا لحظر إقامة بعض هذه النشاطات في مناطق معينة، وأيضا لا تكون هناك رغبة لصاحب المشروع بإقامة مشروعه في مناطق جديدة نظرا لافتقارها للخدمات والمرافق العامة.

- **المشاكل المتعلقة بالجانب التمويلي:** تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخرا وبشكل كبير بفعل ضغوط الأزمة الاقتصادية، أو بفعل الحاجة إلى التطور؛ لمصادر التمويل الخارجية، حيث أدى هذا إلى ارتفاع حاد في ديونها مما ضاعف الأخطار والتهديدات عليها، وعموما يمكن اختصار المشاكل التمويلية المتعلقة بها فيما يلي:[٢] مشاكل تتعلق بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع، مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات الممولة أو المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد، حيث تشترط البنوك على المؤسسات الصغيرة

(1) Omer, T. H. A., Elgharabawy, A.H., Abdul Salam, M., & Rageb, A., (2020), "The Impact Of Obstacles Facing Entrepreneurs On The Pivotal Capabilities Eligible For The Growth Of Small And Medium Enterprises In The Egyptian Market: An Applied Study", *Perdana: International Journal of Academic Research (Social Sciences & Humanities) Vol. 9. No. 1 - December Issue 2020, p.p.102-133.*

(٢) عمرو الضبع إبراهيم، "العناقيد الصناعية كمدخل لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية"، جامعة قناة السويس-كلية التجارة بالإسماعيلية، مجلد ٩، عدد ٢، ٢٠١٨، ص: ٤٩٩-٥٢١.

والمتوسطة المستفيدة من القروض ضمانات تتجاوز قيمتها نسبة % 150 من قيمة القرض.[١]

ج- المشاكل الإدارية: والتي تتركز في:[٢]

- غياب الهياكل التنظيمية والإدارية واللوائح الداخلية المنظمة لعمل كافة المفاصل الوظيفية وعدم تحديد المسؤوليات، وهذا راجع إلى جهل أصحاب هذه المؤسسات بأسس التنظيم بشكل عام.
- صعوبة توفير برامج التدريب المناسبة؛ نظرا لضعف الإمكانيات المادية، وعدم قناعة الإدارات بجدوى التدريب.[٣]

- **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يمكن أن نحصر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:[٤]

أ- تحدي الاتصالات: تعتبر المعلومات المورد الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلابد من وجود نظام فعال للاتصالات، والمقصود به السماح

---

(١) عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص: ٥٨.

(٢) أشرف إبراهيم عطية، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، تحديات العمل وآليات المواجهة"، مجلة العلوم القانون والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد الأول، السنة الثالثة والستون، يناير ٢٠٢١، ص: ٧١.

(٣) جمال بن نعمان، " حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد ٦، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ٢٠١٦، ص: ٤٩٣-٤٩٤.

(٤) حكيم شبوطي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التشغيل"، رسالة ماجستير تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣، ص: ١٠٨.

للمعلومات بالمرور من المرسل إلى المستقبل من خلال وسيلة اتصال وفي أسرع وقت ممكن، ويمثل عدم استخدام هذه المؤسسات لهذه الوسائل نوعا من التحدي بحيث في ظل غياب هذه الوسائل تضيع الفرص التسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لغياب الاتصال بين العاملين الداخلي والخارجي.(١)

ج- **تحدي التجارة الإلكترونية:** تشير الإحصاءات إلى أن مستخدمي شبكة الإنترنت في زيادة كبيرة، وينعكس ذلك على إمكانية جمع المعلومات الأولية عن العملاء وزيادة مصادر المعلومات، والتسويق المحلي والدولي من خلال الإعلان والتعرف على الرغبات.(٢)

د- **تحدي متطلبات البيئة:** تؤكد الدراسات أن معظم الصناعات أقيمت في مواقعها دون اعتبار لمقتضيات التخطيط البيئي بصفة عامة، كذلك لم تتخذ مسبقا الإجراءات الواجب اتخاذها في مثل هذه الحالات، خاصة فيما يتعلق بتقدير حجم خدمات البنية الأساسية اللازمة للمؤسسة الصناعية وتوفيرها في الوقت والمكان المناسبين، مما يشكل ضغطا على المرافق العامة، وهو ما يؤدي إلى خلق

(١) عبد الجبار مختاري، "استراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة-معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٠، ص: ١٨-٤٠.

(٢) بن عنتر عبد الرحمن، بلوناس عبد الله، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدي المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠١٢، ص: ١١٦-١٢٧.

مشكلات التلوث خاصة في المناطق العشوائية التي لا تتمتع بخدمات مثل هذه المرافق.[١]

ه- **تحدي المنافسة الحادة:** أصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد مكانا أمنا في ظل المنافسة الحادة لتسويق منتجاتها على المستوى العالمي، وعليه وجب عليها القيام بدراسة شاملة ودقيقة للمنافسين عن طريق توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات، حتى يسهل التعامل معهم في السوق، حيث تجاهل المنافسة يمثل نقطة ضعف استراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[٢]

تتلخص السياسات الأساسية اللازمة لتفعيل العنقود كخيار استراتيجي لتدعيم ومساندة المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في العمل على محورين، أولهما تقديم حزمة متكاملة من أساليب المساندة المتنوعة إلى المشروعات، بمعنى أن تجمع أنواع المساعدة بمنهجية متسقة من حيث المحتوى والرحلة والتوقيت لتصب عملها على نطاق جزئي، وهي منهجية تعتبر وحدة العمل هي الشركة وليس برنامج المساندة النوعي، أما المحور الثاني فيشمل تصميم سياسات تدفع إلى نضوج بيئة الأعمال وتحفيز العمل داخل

(١) محمود عبد الرحمن السيد البهلول، "نموذج مقترح ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كيانات تكاملية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة-كلية التجارة، المجلد ٤٣، العدد ٤، ٢٠١٩، ص: ٣٠-٧٢.

(٢) علاء أحمد إبراهيم رزق، "المحاسبة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء معايير المحاسبة الدولية كمدخل لدعم مفهوم العناقيد الصناعية :دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة دمياط"، جامعة عين شمس-كلية التجارة-قسم المحاسبة والمراجعة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٤، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ص: ١-٧٦.

التجمع على نحو يؤدي إلى تكوين شبكة من العلاقات تجعل من التجمع وحدة للسياسة الاقتصادية وأداة لدعم أهدافها من حيث النمو والتشغيل والتصدير.[١]

رابعا: آليات مواجهة العناقيد الصناعية لمخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

ويمكن تقسيمها إلى آليات على مستوى المنشآت (المنتجين)، وآليات على مستوى المستهلكين، وآليات على المستوى القومي:[٢]

١-آليات مواجهة المخاطر على مستوى المنشآت (المنتجين): (آليات الدعم على مستوى العرض)

يساهم العنقود الصناعي في مواجهة المخاطر على مستوى المنشآت الداخلة في العنقود، وتتمثل أهم تلك الآليات في الآتي:

أ- زيادة الإنتاجية:

الهدف الأساسي لأي منشأة صناعية تدخل عمليات الإنتاج هو الحصول على أعلى إنتاجية، لذا فإن تكوين التجمعات الصناعية يساعد المنشآت الصناعية على تحقيق هدف زيادة الإنتاجية، وذلك بسبب تحقيق عدد من العوامل التي تؤدي إلى رفع

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: الإطار النظري"، مجلس الوزراء، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣، ص: ٤.

(٢) مصطفى محمود محمد عبد السلام "دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد ٢٠، العدد ١، يونيو ٢٠١١، ص: ١٥٤-١٨٩.

مستوى الإنتاجية التي تحققها المنشآت الداخلة في العنقود وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي:[١]

- سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية:

إن القرب الجغرافي للمنتجين والموردين المتخصصين في إنتاج المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج يسهل على الشركات الوصول إلى احتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات من الموردين المحليين الذين يعملون بالقرب من العنقود، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد والتأخيرات (Delays) وبالتالي زيادة السمعة الجيدة للموردين المحليين[٢]، كذلك يسهم التقارب الجغرافي في تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم مثل خدمات التركيب والتشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المخاطر الناجمة عن عيوب الصناعة.

وعلى الجانب الآخر فإن التعاون مع الموردين الموجودين في العنقود يتغلب على بعض المشكلات التي قد تظهر عند التعامل مع موردين من خارج العنقود، والتي تتمثل في تعقد وصعوبة المفاوضات ومشاكل التحكم والإدارة والتي قد تؤثر سلباً على مرونة عمل المنشآت، لذا فإن العلاقات غير الرسمية التي تنشأ بين المنشآت الداخلة في العنقود تسهم في تنفيذ الصفقات بأقل مخاطرة.[٣]

---

(١) عبود زرقين، الطاهر تواتية، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢١، الجزائر ٢٠١٤، ص١٦٦.

(2) Sudesh, K., (2005), Development of Industrial Cluster, United Kingdom, www.mpra.ub.uni-muenchen.de/171, viewed on 19 April 2022.

(٣) صندوق التنمية الصناعية السعودي قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية، "العناقيد الصناعية مفهومها وآلية عملها (الجزء الأول)، سبتمبر ٢٠٠٧، ص: ٤.

-انخفاض تكاليف الصفقات:

يسهم التقارب الجغرافي للمنشآت الموجودة في العنقود في انخفاض تكاليف الصفقات، وتشير تكاليف الصفقات إلى كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، مثل جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف .فكلما انخفضت تكاليف الصفقات عن تكاليف الإنتاج، تزداد فرص المنشأة في التأثير على السوق من خلال توسيع وزيادة إنتاجها وأنشطتها. ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض تكاليف المعاملات يجبر الشركات على تحويل جهودها إلى خطوط إنتاج أكثر ربحية.(١)

-انخفاض تكاليف النقل (الميزة الرئيسية) :

تتركز مرافق المجموعة جغرافيًا على مقربة شديدة، مما يقلل من تكاليف النقل المطلوبة لنقل المدخلات والمواد الخام بين مرافق المجموعة، وبالتالي خلق ميزة لوجستية للكتلة. تشير الميزة إلى درجة التحكم وإدارة تدفق المواد. ويتم بعد ذلك نقل المواد الخام وعمليات الإنتاج والتوزيع إلى السوق الاستهلاكية في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.(٢) يمكن لهذه الميزة توفير الوقت والمال وتحقيق جودة إنتاج عالية، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية وكفاءة كل عامل إنتاج. ويرتبط تحقيق هذه الميزة بتوفر العديد من العناصر. العامل الحاسم الأكثر أهمية هو البنية التحتية الجيدة في المنطقة التي تعمل فيها المجموعة.(٣)

---

(1) Tavares, J., (May 2006), Transaction Costs and Regional Trade, OAS Trade Unit, p. 59.

(2) Gunther, M., & Edward, M., (2006), Stated Preferences for Transport among Industrial Cluster Firms, Vienna University of Economics and Business Administration, Vienna, Austria, 2006, p. 173.

(٣) مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص: ١٦٢.

-انخفاض تكلفة المخزون:

وتؤدي العلاقات العنقودية إلى ظهور علامات التكامل العكسي، مما يعني أن الشركات تنتج بعض المواد التي تحتاجها الشركات الأخرى كمدخلات في عملية الإنتاج، مثل الشركات أو الشركات التي تنتج المواد الخام أو المنتجات شبه المصنعة التي تحتاجها الشركات الأخرى .[١] وهذا بدوره يؤدي إلى حركة سريعة للمدخلات الوسيطة والسلع شبه المصنعة والسلع التامة الصنع، مما يؤدي إلى تقليل حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بمخزونات كبيرة، وبالتالي تقليل التكاليف والمخاطر المرتبطة بالمخزونات، مما يساعد بالتالي على دعم إنتاجية المنتج.[٢]

ب- زيادة الحصة السوقية:

تسعى الشركات إلى الانضمام إلى التكتل من أجل التمتع بفوائد الطلب المحلي المتزايد من الصناعات ذات الصلة، وبالتالي زيادة قدرة المنشأة على الحصول على حصة أكبر؛ ومن ثم تحسين قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الأجنبية. والسبب في ذلك هو أن التجمعات تمثل أسواقاً مختلفة في مكان واحد، مما يتيح للموردين الحصول على أسعار مرضية وتحقيق الكفاءة المطلوبة في التسويق وخدمات ما بعد البيع، بدلاً من التعامل مع أسواق مجزأة أو منفصلة (بعيدة)، مما يساهم في إحداث

(١) سعاد قوفي، "التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة لبعض تجارب البلدان النامية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٧، ص: ١١٨.

(2) Van, D. & Rabellotti, R. (eds), (2006), Enterprise Clusters and Networks in Developing Countries, London: Frank Cass, p. 89.

التجمعات أيضاً إلى فهم شامل للسوق، حيث تفهم كل شركة على حدة جزءًا من السوق وتنشر هذه المعلومات بين الشركات داخل المجموعة.(١)

ج-زيادة القدرة الابتكارية:

وتساعد التجمعات الصناعية على تطوير وتحفيز حيوية الابتكار، مما يسمح للشركات بالحصول على مدخلات جديدة ومنتجات متنوعة تلبي أذواق المستهلكين، كما تساعد هذه الحيوية الابتكارية على تقليل التكاليف التجريبية (Experimental Costs)، وذلك بسبب توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المنشآت من التعرف على الفرص المتاحة للاستثمار في منتجات وخدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع، بما يسهم في انخفاض التكاليف والمخاطر التي تتحملها المنشآت الداخلة في العنقود.

ويجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون ما يعرف بسلسلة الابتكارات (Innovation Chain) وهي تعني التعاون بين المنشآت والجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات الصناعات الداعمة، والمجالس المحلية والحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الصناعية للدولة، حيث يؤدي هذا التعاون إلى زيادة الابتكارات وتحقيق أفضلية للصناعة ككل تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية.(٢)

---

(١) غنو حسام، عتامنة إسحاق، "آليات ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة مقارنة (الجزائر-كندا)"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، ٢٠٢٠، ص: ٦٤

(2) Simmie, J., (2004), Innovation and Clustering in the Globalize International Economy, Urban Studies 41 (5/6), online: www.unido.org, viewed on 19 April 2022.

٢- آليات مواجهة المخاطر على مستوى المستهلكين: (آليات الدعم على مستوى الطلب)

إن الهدف الأساسي من تكوين العنقود هو تقديم منتجات وخدمات تشبع احتياجات المستهلك ورغباته، لذلك فإننا نجد أن تفضيلات المستهلكين للسلع تلعب دوراً كبيراً في تحديد أنواع المنتجات التي يقوم بإنتاجها العنقود، وكذلك أنواع المنشآت الصغيرة التي يمكن أن تندمج في عنقود واحد لتعظيم الفوائد المتحققة للمستهلكين من منتجات العنقود[١]. ولذلك يعتبر المستهلكون مصدرا هاما لتدفق الأفكار والابتكار بين الشركات داخل التكتل.

ولذلك نجد أن كافة الجهات تحرص على أن يكون لديها مركز لخدمة المستهلكين مخصص لتلقي اقتراحاتهم وشكواهم بما يحقق أقصى استفادة ومنفعة للمستهلكين. ومن ناحية أخرى نجد أن وجود العلاقات التكاملية والقرب الجغرافي لمرافق العنقود يؤدي إلى انخفاض تكاليف التسوق. وبالتالي يجعل الشراء من العناقيد أكثر جاذبية للمستهلكين، حيث يوجد بالعنقود عديد من البائعين في مكان واحد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مخاطر الشراء نتيجة تعدد مصادر الشراء. بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض تكاليف الإنتاج والصفقات، وتكاليف النقل بالنسبة للمنتجين يؤدي إلى انخفاض السعر النهائي للمنتج، الأمر الذي يؤدي إلى حصول المستهلك على منتج عال الجودة وبأسعار مقبولة، وبالتالي لا يتعرض لمخاطر الغش والاستغلال من قبل بعض المنتجين.

---

(1) Pedersen, P.O., (2004), Clusters of Enterprises within Systems of Production and Distribution, p. 128. **Online** www.kstc.org/Clusters/Index.htm, viewed on 19 April 2022.

٣- آليات مواجهة المخاطر على المستوى القومي:

يسهم العنقود الصناعي في تحقيق المزيد من الأهداف القومية التي تعود بالنفع على الاقتصاد القومي، ومن أهم تلك الأهداف خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي.

- **خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر:**

وقد أدى دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مجموعات إلى سلسلة من التغييرات التي تؤثر على حياة الفقراء من خلال تحسين قدرة الأفراد وبطرق تسمح لهم سواء كانوا عمالا أو منتجين، بتحسين دخولهم وزيادة رفاهتهم. وتسمح التجمعات لصغار المنتجين باستخدام المواد والموارد المتاحة بشكل أفضل، مثل المدخرات الصغيرة والعمالة الأسرية، وتوليد الدخل عن طريق اندماجها في العنقود.(١)

ولتحليل العلاقة بين العناقيد والفقر سيتم التركيز على سمات ثلاث تؤثر على كل من العمال والمنتجين في العنقود، وبالتالي لها أثر مباشر على الفقر:

أ-موقع العنقود Cluster Location

تشتد حدة الفقر في الدول النامية، وتختلف مستويات الفقر بين الريف والحضر، ولكن الفقر في الريف يمثل نسبة أكبر من إجمالي الفقر الكلي على مستوى القطر النامي. وهذا يسلط الضوء على أهمية الدخل الزراعي والعمالة بالنسبة لفقراء الريف. ولذلك،

(1) Nadvi, K., & Stephanie. B, (2006), Industrial Clusters And Poverty Reduction Towards A Methodology for Poverty and Social impact assessment of cluster development initiatives, Institute of Development Studies, University of Sussex, p. 57.

فإن التجمعات الريفية، ولاسيما في مجال التجهيز الزراعي، وأنشطة الخدمات الزراعية التي تعتمد على العمل الأسري، ولا سيما الأسر التي لا تملك أرضا، تعتبر أحد مصادر الدخل الهامة لفقراء الريف، الذين يشكلون غالبية القطاع غير الرسمي في البلدان النامية.(١)

ب-القطاعات والمنشآت Sectors and Firms

تشير الدراسات إلى أن القطاعات والمنشآت الداخلة والداعمة للعنقود لها آثارها على الفقر، فالعناقيد الصناعية في الغالب عبارة عن صناعات صغيرة ومتوسطة، وتلك النوعية من المشروعات تتسم بالإنتاج كثيف العمالة، لذا فإن أغلب العناقيد الصناعية في الدول النامية تركز على الصناعات كثيفة العمالة، مثل صناعات الأحذية والأثاث، ومراحل تصنيع الغذاء، ومنتجات المعادن.

ج-العمالة Employment

وتجتذب العديد من الصناعات كثيفة العمالة في التجمعات الصناعية العمال غير المهرة والمهمشين في المجتمعات الفقيرة مثل النساء والمهاجرين والأطفال. وتلعب طبيعة المهارات دورا هاما في التعرف على أفقر الفقراء، فتوليد عمالة غير ماهرة يجذب الفئات الأفقر من العمالة الماهرة. وبالتالي لابد أن يوضح كل عنقود طبيعة المهارات للعاملين التي يحتاجها لرفع المستوى الإنتاجي للعنقود، ونسبة العمالة التي لا تتطلب المهارات واللازمة لإنجاز العمل.

(1) Eric, A., (2005), Industrial clusters: Enhancing rural economies through business linkage, University of Kentucky, p.49.

اتضح من التحليل السابق من وجهة نظرنا أن هناك علاقة وأثراً مباشراً لسمات العنقود على تخفيف حدة الفقر، حيث أوضح التحليل تأثير العنقود في الريف في مراحله الأولى على امتصاص الجزء الأكبر من العمالة، والتي تتسم بالبدائية في العمل (مراحل الزراعة الأولى المتمثلة في البذور – رش المحصول – جني الثمار وغيرها)، وأن ذلك يؤدي على المستوى الكلي إلى استقرار العمالة، وعدم الهجرة من الريف للمدن، مما له أكبر الأثر على الاقتصاد القومي. أيضا فإن تأثير القطاعات والمنشآت الداعمة والمرتبطة بالعنقود له أكبر الأثر على تخفيف حدة الفقر، حيث تتسم هذه المنشآت بالإنتاج كثيف العمالة، مما له آثاره الكبيرة على التخفيف من حدة الفقر وتوليد الدخل، من خلال التوظيف كثيف العمالة، وهو ما تتسم به الدول النامية.

- **آليات مواجهة المخاطر عن طريق رفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي:**

ويمثل النظام العالمي الجديد، الذي يمثله تحرير القيود التجارية العالمية، تحديا كبيرا وخطرا محتملا على بلدان العالم، أو بالأحرى شركاتها، ولا سيما في البلدان النامية. ومن المعروف – في الوقت الحاضر – أن الشركات هي التي تنافس، وعليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على مهمة رفع مستوى معيشة أفراد دولها (وهو أحد تعاريف القدرة التنافسية) ومن ثم يرتبط مستوى المعيشة في دولة ما وبشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها، وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير.

يمكن للصناعات الجيدة أن تتنافس محليا وعالميا، عندما يتم تشكيل الشركات الداعمة والشركات والمؤسسات ذات الصلة، لتشكيل مجموعة صناعية متكاملة تعمل فيها الشركات معا لتحقيق ربحية أعلى للجميع. وتتمثل سمة التجمعات الصناعية في أنه كلما زادت الصناعات الداعمة لمدخلات الإنتاج وما يتصل بها من صناعات تميل إلى إنتاج

أجزاء متخصصة محددة من مدخلات الإنتاج بتكلفة أقل نسبيا من استيرادها، مما يؤثر تأثيرا إيجابيا على منافسة الصناعة في الأسواق المحلية والعالمية، زاد دور دعم تنمية الصناعات الرئيسية والمنافسة العالمية، وترتبط المجموعة ارتباطا مباشرا بتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.(١)

المطلب الثالث

أثر العناقيد الصناعية على الميزة التنافسية للدولة

لا يمكن دراسة العناقيد الصناعية بعيدًا عن التنافسية، فكلما ارتفع عدد العناقيد الصناعية المتطورة داخل اقتصاد بلد ما كلّما ارتفعت تنافسية هذا الاقتصاد، بوجه عام، وينتج عنه رفع القدرة التنافسية لمجموعة من الصناعات وبالتالي تطور المزايا التنافسية للدول.(٢)

أولاً: تعريف التنافسية:

في بداية السبعينات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي الثمانينات ارتبطت بالسياسة الصناعية، ثم في التسعينات ارتبطت بالسياسة التقنية، أما حاليًا فإنّ التنافسية تركز على رفع مستويات معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل. هناك عدة تعاريف للتنافسية وقد تباينت التعاريف واختلفت وتعددت فنجد:(٣)

(١) مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سابق، ص: ١٦٥.

(٢) زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص: ٢٢.

(٣) دراسة أصدرت عن المرصد الوطني للتنافسية – مصر، ٢٠١١، ص: ٣.

- **تعريف التنافسية حسب المؤسسات:** القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى.(١)

- **تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط:** وهي تعني قدرة شركات قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق المحلية و الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية وبالتالي تميز تلك الدولة في هذا القطاع، حيث تقاس من خلال الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري و محصلة الاستثمار الأجنبي فيه إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى القطاع.(٢)

- **تعريف التنافسية على مستوى الدولة:**

- **يعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum:** بأنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة.(٣)

ثانياً: أنواع التنافسية:

يوجد عدة أنواع من التنافسية وذلك حسب مجال البحث، حيث يمكن التمييز فيما بينهما كما يلي:(٤)

(١) زهير زواش، مرجع سابق، ص ٧٥.
(٢) زهير زواش، مرجع سابق، ص: ٧٥.
(٣) تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ٢٠٠٠، ص: ١.
(٤) تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣، مرجع سابق، ص: ٧٥.

أ- **التنافسية السعرية:** إن التنافسية السعرية تعني أنه يمكن للبلد ذي التكاليف الأقل أن يتمكّن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، كما أنه لسعر صرف العملة الوطنية تأثير كبير على قدرتها التنافسية.

ب-التنافسية غير السعرية: وتشمل ما يلي:

- **التنافسية النوعية:** تعتمد التنافسية النوعية على إنتاج منتجات ذات جودة ذلك أنه يمكن للبلد تصدير المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة بأسعار مرتفعة.
- **التنافسية التقنية:** تعتمد التنافسية التقنية على الصناعات عالية التقنية المضافة المرتفعة.

ج-التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية: وتشمل ما يلي:

- **التنافسية الكامنة:** تركز التنافسية الكامنة على العوامل التي تسهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل، مثل الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار.[١]
- **التنافسية الجارية:** تركز التنافسية الجارية على مستوى التنافسية الحالية، ومناخ الأعمال، وعمليات الشركات واستراتيجياتها.[٢]

---

(١) مصطفى محمود محمد عبد السلام، "العناقيد الصناعية استراتيجية لتطوير الميزة التنافسية لصناعة التمور في المملكة العربية السعودية"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١٠٩، العدد ٥٣٢، أكتوبر ٢٠١٨، ص: ١٨١-٢١٨.

(٢) زبيري رمضان، "الشراكة الصناعية والتجمعات العنقودية كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة محمد بوقرة بومرداس-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، العدد ٧، ديسمبر ٢٠١٩، ص: ٢١٩-٢٣٤.

ثالثاً: الميزة التنافسية: عرّف مايكل بورتر الميزة التنافسية ١٩٨٠ على أنها القيمة التي تقدمها مؤسسة ما لعملائها، والتي تتجاوز كلفة إنتاجها، ومدى استعداد العملاء لشرائها. كما أن القيمة العالية تنتج عنه تقديم أسعار أقل من المنافسين، أو تقديم مزايا فريدة من نوعها تعوض عن ارتفاع الأسعار.

رابعًا: أنواع الميزة التنافسية:

يمكن التمييز بين نوعين أساسيين للميزة التنافسية:

أ-ميزة التكلفة الأقل:

يمكن لمؤسسة ما أن تمتلك ميزة التكلفة الأقل، إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيرتها لدى المنافسين وللحصول عليها يتم الاستناد إلى مراقبة عوامل تطور التكاليف، حيث أن التحكم الجيد في هذه العوامل، مقارنة بالمنافسين، يكسب المؤسسة ميزة التكلفة الأقل.

ب-ميزة التميز:

تتميز المؤسسة عن منافسيها عندما تكون قادرة على إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها وإن الحصول على هذه الميزة يستند إلى عوامل التفرد.[١]

خامساً: العوامل المحددة للميزة التنافسية حسب نموذج مايكل بوتر:

تقاس الميزة التنافسية من خلال عدة نماذج وهي:[٢]

---

(١) دراسة أصدرت عن المرصد الوطني للتنافسية – مرجع سابق – ص ١٣.

(٢) زهير زواش، مرجع سابق، ص: ٨٠-٨١.

أ-نموذج الماسة الصناعية porter's Diamond Model :

اقترح بورتر إطارًا تحليليًا لفهم كيفية تفاعل مجموعة من العوامل مع بعضها لبناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي، حيث يتم جمع العوامل التي تحدد تنافسية ما، في أربعة أركان أساسية:(١)

- **عوامل الإنتاج:** حيث يتم التركيز على نوعية ومدى تخصص عناصر الإنتاج في الحصول على مخرجات قادرة على الاستجابة للطلب كمًا ونوعًا.(٢) وهي تلك المدخلات اللازمة لإقامة ودعم قدرة صناعة ما على المنافسة، وهي مزيج ما بين المدخلات التقليدية كالعمل و رأس المال والموارد الطبيعية والبنية التحتية من نظم اتصالات ومواصلات وطرق، وغيرها من مصادر المعرفة كمراكز الأبحاث والجامعات، فضلاً عن الظروف المناخية، كعوامل مؤثرة في توسيع التجارة وتقليل تكاليف الإنتاج وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.(٣)
- **ظروف الطلب:** يتضمن العوامل التي تتعامل مع طبيعة الطلب في السوق المحلية، ويتم التركيز على نوعية الطلب وتخصصه، فكلما تحسنت نوعية الطلب كلما كان التأثير الإيجابي أكبر على استراتيجية الصناعة وعوامل الإنتاج، ويتم التركيز

(١) مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لاتباع استراتيجية العناقيد الصناعية"، جمعية إدارة الأعمال العربية، مجلة المدير الناجح، عدد ١٢٩، يونيو ٢٠١٠، ص: ٤٩-٥٧.

(٢) محمود حسن حسني، "الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاع الخدمات في مصر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، كلية التجارة، جامعة حلوان، السنة الحادية عشر، العدد الثاني، ١٩٩٧، ص-ص: ١٢-١٣.

(٣) ليلى عاشور حاجم، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، دول عربية مختارة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الإدارة والاقتصاد، ج بغداد، ٢٠٠٧، ص: ٨٤.

على توقعات المستهلكين وإلى أي مدى تعتبر هذه التوقعات مصدر لتحفيز الصناعة المختارة، وتعزيز الأداء .وتنقسم الآثار المتولدة عن ظروف الطلب إلى نوعين:

- **آثار ساكنة:** التأثير على اقتصاديات الحجم. -آثار ديناميكية: التأثير على عمليات الابتكار والتحسين.[١]

- **الصناعة الداعمة والمكمّلة:** هي مجموعة من المتغيرات التي تبين مدى استفادة الصناعة من البيئة الاقتصادية التي تقدم المدخلات والخدمات التي تحتاجها وتتفق مع المعايير التي تحقق احتياجاتها، فالصناعات الداعمة لها أهمية كبيرة في تكامل الصناعة وجعلها منافسة عالميًا[٢].
- **استراتيجية المؤسسة ومنافستها:** ويتم فيها دراسة استراتيجية المؤسسات ومستوى التركز في الصناعة وهياكلها، كما يتم دراسة المناخ التنافسي للصناعة، وتأخذ بالاعتبار التعاون الممكن بين الوحدات الصناعية التي لها نفس الوظيفة، وتنتج نفس المخرجات وتشكل العناقيد الصناعية، حيث إنّ التعاون بين المؤسسات المختلفة ضمن العنقود تجمع بين المرونة والفعالية، من خلال التشارك في شراء المواد الخام أو امتلاك استراتيجية منسجمة لتسويق مخرجاتها،

(1) Porter. M., & Vanderlin. C., (1995), Toward a New Conception of The Environment Competitiveness Relationship, the journal of Economic Perspective, volume 1 No .4، p.97.

(2)Mongkhonvanit, J., (2014), Coopetition for Regional Competitiveness: The Role of Academe in Knowledge-Based Industrial Clustering, Springer Briefs in Education, Siam University, Bangkok, Thailand, p. 16.

كما تبحث استراتيجية المؤسسة أيضًا في الأثر المحتمل للتكامل العمومي والذي تضبط به نفس المؤسسة عدة مراحل من العمليات التقنية من الإنتاج.[١]

إضافة إلى العوامل الأربعة السابقة الذكر، أضاف بورتر ركنين آخرين لاكتساب ميزة تنافسية وهما:

- **الدور الحكومي:** والذي يمثل في إيجاد بيئة قانونية وتجارية مستقرة وملائمة للاستثمار والتجارة، حيث يقع على عاتق الحكومة إنشاء مراكز تدريب متخصصة، وتأسيس برامج أبحاث في الجامعات للتعاون بين العناقيد الصناعية والجامعات، ودعم نشاطات جمع المعلومات وترتيبها، وتحسين المواصلات والاتصالات والبنية التحتية، من أجل تحسين شبكات التوزيع، وتعمل الماسة بفعالية عندما تتفاعل عناصرها مع بعضها البعض بشكل ديناميكي، حيث أنّ أي ضعف في أي عنصر من عناصرها يضعف الماسة، وبالتالي يؤثر على المناخ التنافسي بشكل عام.[٢]
- **عامل الصدفة:** ويقصد بها حدوث تغيرات مفاجئة تؤثر على مجموعة من المحددات مما يؤدي إلى نجاح صناعة من الصناعات عن غيرها.[٣]

---

(١) أحمد محمد إبراهيم صالح، "متطلبات إدارة الأزمات التسويقية لزيادة القدرة التنافسية للعناقيد الصناعية بالتطبيق على صناعة الجلود في مصر: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس-كلية التجارة بالإسماعيلية، مجلد ١٢، عدد ١، ٢٠٢١، ص: ٤٥٢-٤٧٨.

(٢) إسلام عبد السلام رجب، "دور المجتمعات الصناعية المتكاملة في النهوض بالصناعة المصرية-مع التطبيق على الصناعات الجلدية"، رسالة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٤، ص: ١٩.

(٣) دراسة أصدرت عن المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سابق، ص ١٧-١٨.

شكل رقم ٤: شكل يوضح مكونات الميزة التنافسية عند بورتر

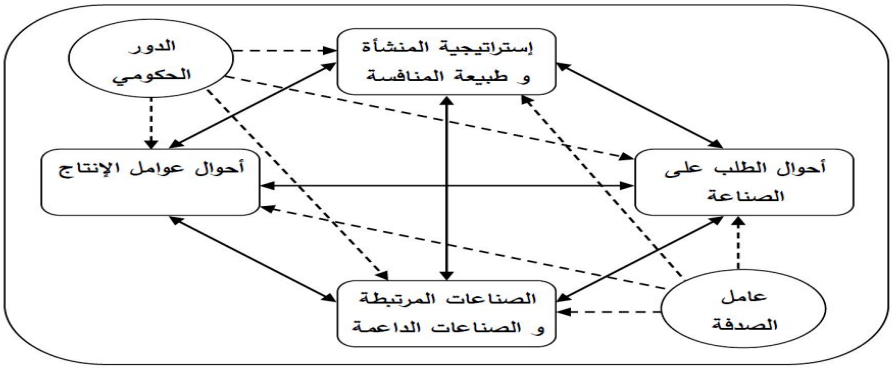

Source: Sölvell, O., (2009), "Cluster: Balancing Evolutionary and Constructive Forces", Sweden, 2nd edition, p: 10, online at: www.Cluster-research.org.

إن الطرح الذي قدمه «Porter» من أنّ التفاعلات بين جميع العناصر السابقة هو لخلق وضع تنافسي يقوم على أساس إيجاد ابتكارات جديدة تساهم في تحسين القدرة التنافسية والشكل يعبر عن ماسةPorter وذلك كما اتضح من الشكل رقم ٤.

ب-نموذج مايكل بورتر «Porter» لتحليل الصناعة في الدول المتقدمة:

إن قوى التنافسية الخمسة لبورتر هي أداة تستخدم في تحليل الميزات التنافسية والعلاقات المتبادلة مع السوق، وتقييم استراتيجيات الأعمال والأسواق كما أنّ هذه الأداة تقارن البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية للعمل على نطاقها الواسع. ويعتمد هذا التحليل على أنه إذا تغيرت إحدى هذه القوى، فلا بد من إعادة تقييم المؤسسة وسوق العمل المرتبط بأدائها وما قد يترتب عليها في محيط العمل والأسواق المحيطة. وتختلف الربحية من مؤسسة إلى أخرى، وقد قام بورتر بوضع خمسة عناصر تؤثر على مقدار الربحية في الصناعة، وتسمى بالقوى الخمسة لبورتر وهي:

- درجة المنافسةDegree of rivalry:

يمكن أن تقود المنافسة بين المؤسسات إلى اللاربحية «Zero profit» إذا لم تعمل المؤسسات على إيجاد حلول للتغلب على المنافسين، مثل البحث عن ميزة تنافسية في المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، أو زيادة أو تخفيض الأسعار، أو البحث عن حلول أخرى .ويمكن أن نميز المنافسة بين المؤسسات من خلال ما يلي:[١]

- **عدد المؤسسات:** كلما زاد عدد المؤسسات الموجودة في صناعة معينة كلما قلت حصة المؤسسة من السوق المستهدفة.
- **مقدار النمو في الأسواق:** كلما قل النمو في السوق كلما زادت المنافسة للحفاظ على حصة كل واحدة منها.
- **درجة تميز المنتجات:** الفروقات غير الملموسة بين المنتجات أو الخدمات المتشابهة التي تقدمها المؤسسات ترفع من درجة المنافسة ففي حال تشابه المنتجات بشكل كبير، فإن ذلك يؤدي إلى سهولة تبديل المنتج بالنسبة للعميل وبالتالي تجد المؤسسات صعوبة في الاحتفاظ بعملائها.[٢]

(1) Roberts, B., (2018), The Role of Industry Clusters in Driving Innovation and Competitiveness of Regions, RDA National Forum 2018, ACT. 16-17th August, Session 3: Facilitating Innovation and Entrepreneurship, pp. 2-18.

(2) Corgan, A., Hadley, S., (2008), The cluster Approach to Economic Development, Technical Brief No. 7, for the Business Growth Initiative Project, financed by the Office of Economic Growth of EGAT/USAID, Washington, DC, pp. 1-15.

- البدائل Substitute :

يقصد بالبدائل على أنها منتجات في صناعة أخرى تؤدي نفس الغرض أو الخدمة التي تقدمها المؤسسة، وتظهر المنافسة عند تغير سعر المنتج البديل للأقل أو للأكثر، ولذلك لا يكفي مجرد دراسة المنافسين في نفس الصناعة، بل يجب أيضًا توسيع دائرة المنافسين لتشمل البدائل.

- عوائق دخول المنافسين إلى السوقBarriers To Entry :

إن دخول مؤسسة ما إلى نشاط معين يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى العاملة في نفس النشاط، وكلما كان من السهل الحصول على التقنية المستخدمة في ذلك النشاط، كلما كان العدد المتوقع لدخول مؤسسات جديدة ومنافسة كبيرًا، مما يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى .وعادة ما يؤدي إلى إفلاس وإغراق عدد كبير من المؤسسات.

- القوة التفاوضية للمورّدينSupplier Power:

تحتاج المؤسسة للحصول على مدخلات اللازمة لإنتاج منتج ما، إلى مادة أولية وبالتالي فهي تحتاج إلى توريد هذه الاحتياجات وكلما كان الموردون أكثر قوة، كلما أثر على ربحية المؤسسة خاصة عند وجود احتكار من مورد واحد أو اتفاق بين مجموعة من الموردين على أسعار معينة.(١)

(١) معهد التخطيط القومي، "العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية"، القاهرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ٢٠٦، فبراير ٢٠٠٨، ص: ٣٥-٤٢.

- القوة التفاوضية للعملاء:Buyer Power

إنّ القوة الشرائية للعميل تؤثر على ربحية المؤسسة، فإذا كانت للعميل سلسلة من المنافذ لشراء بضائعه، يتشكل لديه قوة ضغط تساعده في الحصول على تسهيلات أكبر عند شراء المنتج، مقارنة مع منفذ واحد أو اثنين.(١)

ج- نموذج أوستن (Austin) لتحليل الصناعة وقوى التنافس بالدول النامية:

إن تحليل الصناعة في الدول النامية يقودنا إلى البحث عن خصائص ومميزات هيكل الصناعة وديناميكية التنافس بهذه الدول، أضاف أوستن (Austin) لنموذج بورتر تأثير عوامل البيئة الخارجية غير المباشرة، وبالذات التشريعات الحكومية، حيث يصلح هذا النموذج لدول العالم الثالث حيث يوجد تأثير قوي لهذه العوامل، ولا يستطيع نموذج Porterالعمل إلاّ في سوق المنافسة الحرة(٢)

فنموذج قوى التنافس الخمس الذي يقدمه" مايكل بورتر"، يعتمد بدرجة على الأسواق وصناعات الدول المتقدمة .لذلك قام الاقتصادي" أوستن (Austin) "بتعديل هذا النموذج حتى يمكن اعتماده في تحليل الصناعة وظروف التنافس بالدول النامية، وفي هذا الإطار قام" أوستن (Austin) "بإجراء تعديلين على النحو التالي:

التعديل الأوّل: عنصر آخر يتمثل في تصرفات الحكومة باعتبارها قوة كبرى ففي الدول النامية، تؤثر الحكومة على هيكل الصناعة وديناميكيتها وذلك باعتبار القوة السادسة التي يكون من الواجب إضافتها إلى النموذج" مايكل بورتر"، كما أنها يمكن

(١) المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سابق، ص٢١.
(٢) زهير زواش، مرجع سابق، ص٨٤.

تحديد الأسعار والتكاليف، ومن هنا فإن الحكومة يكون لديها تأثير على بيئة التنافس في الدول النامية.

التعديل الثاني: إضافة العوامل البيئية لما لها من تأثير في تشكيل هيكل الصناعة وديناميكيات التنافس، فالعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والديمغرافية تؤثر على قوى التنافس الخمس وعلاقتها بشدة المزاحمة، لكل من المورد والعملاء، تهديد الداخلين، تهديد المنتجات البديلة.(١)

سادساً: مؤشرات قياس التنافسية الصناعية:

أ-على مستوى المؤسسة الصناعية:

فيما يلي أهم مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة الصناعية:

- **الربحية:** يعتبر مؤشر الربحية كافيا عن التنافسية الصناعية الحالية للمؤسسة، ويمكن أن تكون هذه الأخيرة في سوق تنافسية تتجه هي ذاتها نحو التراجع، في هذه الحالة فإن التنافسية الصناعية الحالية للمؤسسة لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية، وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها، وتعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها، وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة، وعلى إنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو البراءات التي تحصل عليها.

(١) متناوي محمد – دراسة لأهم الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة وقياس التنافسية وأهم محدداتها – الملتقى الدولي الرابع :المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية – جامعة الشلف – الجزائر-٩ نوفمبر ٢٠١٠.

- **تكلفة الصنع:** تكون المؤسسة غير تنافسية إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، وذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو للسببين السابقين معا.(١)

- **الإنتاجية الكلية للعوامل:** إن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تقيس الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق وفورات الحجم.(٢)

- **الحصة من السوق:** من الممكن لمؤسسة ما أن تحقق أرباحا، وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحدث هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات اتجاه تحرير التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية، ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة اتجاه تحرير التجارة، لذا يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين، وكلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى التكاليف الحدية لمنافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر.(٣)

---

(١) وديع محمد عدنان، "القدرة التنافسية وقياسها"، دورية سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ٢٠٠٣، ص: ٧.

(2) Bergh, A., and Höijer, R., (2008), Institutional Competition, George Mason University, USA, p. 34.

(٣) احمد الخضيري محسن، "صناعة المزايا التنافسية :منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج من آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص: ٢٠.

ب-على مستوى القطاع:

إن تقييم تنافسية قطاع يتم بالمقارنة مع القطاع المماثل لبلد آخر، وأهم المؤشرات المستعملة هي:

- **مؤشرات التكاليف والإنتاجية:** نقول عن قطاع ما أنه تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة، أو إذا كان مستوى تكاليف الوحدة يساوي أو أقل من تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب.(١)
- **مؤشرات الحصة من السوق الدولي:** يستعمل في هذا المجال الميزان التجاري والحصة من السوق الدولي كمؤشرين عن التنافسية على مستوى القطاع.
- **دليل التجارة ضمن الصادرات:** يبين هذا الدليل الصلات التجارية ضمن الصناعات، وكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم الصناعة في البلد المعني.(٢)

ج-على مستوى الدولة:

لقياس تنافسية الدولة هناك مؤشرات هي:

- **نمو الدخل الحقيقي للفرد:** إن نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مرتبطان وليس متطابقان، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية، الموهوبات من رأس المال، الموارد الطبيعية وحدود التجارة، والارتفاع في إنتاجية العوامل الكلية يزيد من دخل الفرد ورأس المال بالإضافة إلى التحسن في حدود التجارة.

---

(١) وديع محمد عدنان، مرجع سابق، ص: ١٤.

(٢) يوسف مسعداوي، "القدرات التنافسية ومؤشراتها"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، ٢٠٠٥، ص: ١٣١.

- **النتائج التجارية للبلد:** تقترح الدراسات المتخصصة ثلاثة مقاييس رئيسية للنتائج التجارية للبلد هي فائض مطرد في الميزان التجاري، حصة مستقرة أو متزايدة وتطور تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات التقنية العالية أو القيمة المضافة المرتفعة.

سابعاً: تأثير هيكل الصناعة على الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك علاقة غير مباشرة بين هيكل الصناعة وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والميزة التنافسية بصفة خاصة، مرورا بسلوكها داخل الصناعة، حيث أن درجة التركز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى أرباح وأسعار مرتفعة، وبالتالي في حالة تجمع هذه المؤسسات وتركزها وتكوين عناقيد صناعية، تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعظيم الأرباح المشتركة. إذن هناك علاقة طردية بين التركز الصناعي وهامش الربحية.[١]

(١) فاطمة محبوب، فريدة كافي، "العناقيد الصناعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق نموذج الاقتصاد الصناعي SCP"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الإدارية والمالية، مجلد ٢، عدد ٢، ٢٠١٨، ص: ١٧١-١٨٤.

المبحث الثالث

التجارب الدولية المقارنة للعناقيد الصناعية والتطبيق على مصر

تمهيد وتقسيم

إن واحدا من أهم المحددات للقدرة التنافسية للصناعات هو انتشار ظاهرة العناقيد الصناعية، تلك الظاهرة التي وقفت وراء تفسير تميز دولة بعينها في صناعات دون غيرها. وهي الظاهرة التي أصبح لزاماً على كل دولة تسعى إلى تعزيز قدراتها التنافسية أن تنظر إليها بجدية. إذ تعتبر العناقيد الصناعية من أهم الاستراتيجيات المتبعة في عديد من دول العالم لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال مساعدتها في التغلب على المشكلات المترتبة على صغر الحجم، حيث إن العناقيد الصناعية تضم مجموعة من المنشآت والشركات التي ترتبط مع بعضها البعض في منظومة القيمة - سلسلة القيمة المضافة - كما أن العناقيد الصناعية تعد أحد أهم أساليب زيادة الصادرات وخفض معدلات البطالة، وجذب الاستثمار الأجنبي، حيث تعمل على رفع تنافسية الإنتاج الصناعي، خاصة إذا تم وضعها في أجواء من المنافسة مع دول أخرى كجزء من تحدي يدفع العنقود الصناعي إلى تنمية قدراته.

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على تجربة العناقيد الصناعية في العالم، باعتبارها نموذجا عالميا يحظى بقبول متزايد لدى واضعي السياسات التنموية في مختلف دول العالم لرفع مستوى النمو التنافسي لاقتصاداتها مقارنة ببرامج التنمية الاقتصادية التقليدية التي تبين ضعف مرددوها مقارنة بتكلفتها، بقصد استخلاص آليات عملية يمكن لمصر الاسترشاد بها وتبيان فرص الاستفادة منها.

وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: التجارب الدولية الناجحة للعناقيد الصناعية.

المطلب الثاني: العناقيد الصناعية في مصر.

المطلب الأول

التجارب الدولية الناجحة للعناقيد الصناعية

أولاً: استراتيجيات دعم العناقيد الصناعية:

يتوافق تفعّيل استراتيجية العناقيد الصناعية مع أساليب سيادة نمط من العمل الشبكي للوحدات الإنتاجية والمؤسسات الحكومية والتمويلية وغيرها في عملية دعم التنافسية، كذلك يتطلب من الحكومة القيام بدور مختلف، فالسياسات الكلية لدعم التنافسية رغم ضرورتها إلا أنها غير كافية، فالجهات الحكومية تستطيع التأثير بصورة أكثر فاعلية على المستوى الجزئي من خلال إزالة العقبات والمعوقات التي تحول دون قيام العناقيد أو تعرقل أداء العناقيد القائمة بالفعل، إضافة إلى تصميم سياسات تكنولوجية وفنية ذات خصوصية بالعمليات الإنتاجية الخاصة بالعنقود، كما يمكنها التأثير على الصناعات المرتبطة والمساعدة من خلال دعمها للبحث والتطوير العلمي، ووضعها للمواصفات لمنتجاتها، كما تؤثر الحكومة على استراتيجيات المؤسسات من خلال السياسات والقوانين الخاصة بالسوق المالي، الضرائب، قوانين الاحتكار، سياسات التنظيم والمنافسة.[١]

(١) زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص: ١٨٩.

ثانياً: سياسات تطوير العناقيد الصناعية:

إن تفعيل استراتيجية العناقيد يتطلب العمل على جذب اهتمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أهمية العنقود والمزايا التي تعود من العمل في هذا الإطار، وفي هذا المجال يمكن تقسيم السياسات والخطوات التي يجب إتباعها من أجل خلق وتمكين العناقيد الصناعية من أداء دورها في الاقتصاد الوطني إلى مجموعتين هما على النحو الاتي:[١]

١- **المجموعة الأولى:** وهي تتعلق بالسياسات التي يجب إتباعها لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن يتكون منها العنقود، فلا يمكن تنمية العنقود دون تنمية ومساعدة الوحدات الأساسية الداخلة فيه وهي الشركات، وفي حالة اختيار أسلوب العنقود كاستراتيجية لتنمية الصناعات فإن أنواع المساندة المطلوب منحها للشركات وإن كانت لا تختلف على المستوى الجزئي عن الأساليب الأخرى لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل :الدعم الفني والمالي والتكنولوجي...الخ، إلا أن الاختلاف يكمن في أسلوب منح هذه المساعدات؛ [٢]

٢- **المجموعة الثانية:** وهي تتعلق بالسياسات المساعدة على خلق هذه العناقيد وتأهيلها للقيام بدورها، ومن هنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة في نضوج العنقود من خلال: تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات مثل :تشجيع التعاقد من الباطن وتشجيع تبادل المعلومات؛ إنشاء مراكز

---

(١) عمر محمد عثمان صقر، " مدى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للبحوث- والدراسات التجارية وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الآول،١٩٩٧، ص: ٢١٥.

(٢) لبنى عبد اللطيف وآخرون، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم :الإطار النظري"، دراسة مقدمة إلى مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مصر، ٢٠٠٣، ص: ٣٤.

التدريب مشتركة وشركات مشتركة جديدة يساهم فيها العاملون في العنقود، إضافة إلى آخرين؛ أيضا مسؤولية الدولة من إقامة الربط بين العنقود الصناعي ونظام التطوير وهو النظام الذي يضم ثالوث نظم التعليم والتدريب ونظم الإنتاج ومؤسسات البحث العلمي والجامعات، إذ أن هذا الربط هو الذي يدفع إلى تطوير العنقود ووصوله إلى مرحلة التنافسية العالمية؛ تحديد الأنواع المختلفة من العناقيد الصناعية الموجودة داخل اقتصادها وتتعرف على مرحلة التطور التي وصل إليها كل منها، حتى لا يضر تصميم السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي بأحد العناقيد الهامة.[١]

ثالثاً: السياسات المساندة للعناقيد الصناعية فى بعض الدول:

في حين تشكك بعض الآراء في جدوى العناقيد الصناعية بالنسبة للدول النامية خاصة في ظل فائض العمل الموجود في معظمها والذي يدفع إلى طريق المنافسة السعرية عن طريق تخفيض الأسعار من خلال تخفيض الأجور، وهو ما ينعكس بالأثر المطلوب على الجودة والكفاءة، إلا أن التجارب الناجحة في بعض الدول النامية لعناقيد صناعية لعبت دورا حيويا في اقتصاديات هذه الدول، وهذا استعرض لبعض هذه السياسات،[٢] وفق الجدول الاتي:

(١) لخلف عثمان، مرجع سابق، ص٩٢-٩٣.

(٢) محمود حسن حسين، " الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاعات الخدمات في مصر (صناعة البرمجيات) "، المجلة العلمية – للبحوث والدراسات التجارية وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،١٩٩٧، ص: ١٩٨.

الجدول رقم ٢: السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في البرازيل

السياسات المساندة	الوصف
السياسات التنظيمية	اتخذت الحكومة البرازيلية عدد من السياسات التنظيمية لدعم عنقود صناعة الأحذية.
التسويق	يساند العنقود البرازيلي ما لا يقل عن 6 تنظيمات تجارية، بالإضافة إلى هيئة المعارض التجارية لصناعة الأحذية المحلية التي تعمل على تنظيم معرض دولي سنوي وبصفة منتظمة؛ بالإضافة إلى مؤسسة خدمات الشركات الصغيرة البرازيلية فهي تقدم الدعم المستمر للشركات الصغيرة لتمكينها من الاشتراك في المعارض ومن أهم مظاهر الدعم تخفيض تكاليف حجز منافذ العرض بالنسبة للشركات الصغيرة.
التدريب والدعم الفني والتكنولوجي	تقوم مدارس التكوين المهني بتقديم التدريب في مجالات دباغة الجلود وتصميم الأحذية وغيرها من المجالات المتعلقة بصناعة الأحذية الجلدية.

المصدر: أبو بكر بوسالم وعطاء الله بن طيرش، "استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف١، الجزائر، العدد ١٧، ٢٠١٧، ص: ٩٦.

الجدول رقم٣: السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في إيطاليا

السياسات المساندة	الوصف
السياسات التنظيمية	يرتكز الدعم الحكومي على تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات من خلال مراكز للخدمات في المناطق الصناعية وتقوم بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات أهمها تأمين الصادرات مع شهادة الجودة واعتماد العلامة التجارية...الخ.
التسويق	تقوم مراكز الخدمات بتقديم عدد من الخدمات المتعلقة بتنظيم المعارض تيسر الحصول على المعلومات الخاصة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة والدعاية للمنتجات.
التدريب والدعم الفني والتكنولوجي	تقوم مراكز الخدمات بتقديم عدد من الخدمات المتعلقة بالتدريب ودعم الابتكار والتحديث.

المصدر: محمود حسن حسين، "الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاعات الخدمات في مصر (صناعة البرمجيات)" المجلة العلمية – للبحوث والدراسات التجارية وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،١٩٩٧، ص: ١٩٨.

الجدول رقم ٤: السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في الشيلي

السياسات المساندة	الوصف
السياسات التنظيمية	قامت هيئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتعيين مدير مسؤول عن كل مجموعة مشاريع، وتكون مهمته الأساسية تمثيل المجموعة المسؤول عنها في التعامل مع المؤسسات والتنظيمات المختلفة.
التسويق	عملت هيئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تنظيم المعارض الداخلية والخارجية بالإضافة إلى خلق علاقات مباشرة مع المصانع الأجنبية في نفس الصناعة مثل : الصناعات الخشبية.
التدريب والدعم الفني والتكنولوجي	الاعتماد على العديد من المؤسسات التدريبية والتعليمية لرفع مستويات الإنتاج من حيث الجودة والتصميم والمواصفات الفنية، وذلك من خلال الدورات التدريبية المتعددة التي تقدمها هذه المؤسسات للشركات العاملة في هذا المجال.

المصدر: لخلف عثمان، "دور استراتيجية العنقود الصناعي في تحقيق تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٢، ص-ص: ٨٩-٩٩.

الجدول رقم ٥: السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في اليابان

السياسات المساندة	الوصف
السياسات التنظيمية	-إنشاء العديد من الهيئات والوحدات التي تعمل من أجل توفير الدعم اللازم للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم. وتعمل هذه الهيئات تحت إشرافف الهيئة اليابانية للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتقوم بدور السلطة التنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بالمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم.
التسويق	تقوم منظمة التجارة الخارجية اليابانية بالعديد من البرامج التي من شأنها أن تدعم التجارة الخارجية لليابان وخلق شبكة دولية من خلال إنشاء ٨٠ مكتب لها على مستوى العالم حيث تعمل هذه المكاتب على تجميع وتوفير مجموعة كبيرة من المعلومات ذات العلاقة بنشاط الشركات اليابانية. - يقوم معهد دراسات الاقتصادات النامية التابع للمنظمة بالعديد من الدراسات الشاملة للاقتصاد، والأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية ف الدول الآسيوية والمناطق النامية، من أجل وضع رؤية واضحة لفرص التعاون المتاحة إلى جانب تحسين العلاقات التجارية بين الشركات اليابانية والشركات في تلك المناطق.

السياسات المساندة	الوصف
التدريب والدعم الفني والتكنولوجي	- تطوير البرامج التدريبية والندوات. - إتاحة استخدام التقنية الحديثة والاطلاع على أخر التطورات بها. - تعزيز البنية التحتية التكنولوجية وتسهيل الحصول على الموارد اللازمة من معلومات وموارد بشرية وتكنولوجيا حديثة. - تشجيع الوحدات الصغيرة على التعاون وتبادل الخبرات والمهارات خاصة في المجالات الإدارية.

المصدر: زايري بلقاسم، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٧، ٢٠٠٧، ص: ١٩١.

رابعاً: خبرة الدول الأجنبية في تكوين وتطوير التجمعات الصناعية:

تم تحديد ستة نماذج لتشكيل التجمعات الصناعية:(١)

١- **النموذج الإيطالي:** يوجد عدد كبير من الشركات الصغيرة، متحدة في جمعيات مختلفة لتحسين القدرة التنافسية. هذا النموذج قابل للتطبيق على المنتجات ذات المستوى التكنولوجي المنخفض مع درجة عالية من التمايز والتقلبات في الطلب.

(1)Victoria V., *et al.,* (2018), Formation And Development of Industrial Clusters In The Socioeconomic Regional System, Espacios, Revista, Vol.39, N. 31, p.25.

٢- **النموذج الياباني**: يتكون النموذج الياباني حول الشركة الرائدة بإنتاج واسع النطاق، ودمج الكثير من الموردين في مراحل مختلفة من السلسلة؛ ينطبق على إنتاج المنتجات المعقدة تقنيًا. يتطلب تطوير المنتج تكاليف ثابتة عالية، والتي يمكن أن تؤتي ثمارها فقط مع حجم مبيعات كبير.

٣- **النموذج الفنلندي:** يتميز النموذج الفنلندي بمستوى عالٍ من الابتكار، مدعومًا بقطاع قوي من البحث والتطوير، ونظام تعليمي متطور. تدويل الأعمال أمر جوهري. إنه أكثر قابلية للتطبيق بالنسبة للبلدان المدمجة الصغيرة التي لديها موارد طبيعية نادرة نسبيًا والموجهة نحو التصدير.

٤- **نموذج أمريكا الشمالية:** يؤكد نموذج أمريكا الشمالية على المنافسة بين الشركات؛ يكون قابلاً للتطبيق إذا كانت عملية الإنتاج لا تنطوي على إقامة علاقات وثيقة. نظرًا للمنافسة بين الموردين في الكتلة، والإنتاج الضخم، تحقق الشركة الرئيسية تكلفة منخفضة للمنتج النهائي.

٥- **النموذج الهندي الصيني:** الدور الرئيسي تلعبه الدولة. ينصب التركيز الرئيسي على الاستثمارات الأجنبية، التي تجلب التقنيات الحديثة وتوفر الوصول إلى الأسواق العالمية.

٦- **نموذج منطقة الاتحاد الروسي:** بتلخيص نتائج استراتيجيات الكتلة في الخارج، يمكننا القول إنها كانت دافعًا كبيرًا لتنمية مناطق تلك البلدان التي طبقتها. تؤكد التجربة المستعرضة أن الإنتاج الحديث للتقنيات العالية يمكن أن يعتمد فقط على عمليات التكامل: أفقيًا وإقليميًا وعموديًا. تظهر ممارسات الدول الغربية أن التجمعات الصناعية فعالة للغاية وقادرة على إنتاج منتجات تنافسية ذات قيمة

مضافة عالية. هذه التجربة ذات صلة خاصة بمناطق الاتحاد الروسي، حيث يُنظر إلى تحولها إلى مراكز تكنولوجية على أنه ضرورة موضوعية وضرورة ملحة.

خامساً: عرض بعض التجارب الناجحة في مجال تطبيق العناقيد الصناعية:

إن تطبيق مفهوم العناقيد داخل الصناعات هو حقيقة واضحة في العديد من البلدان، ولقد تم الاعتراف به منذ عدة سنوات، فصناعة السيارات تتجمع في مدينة ديترويت في الولايات المتحدة الأمريكية، وتورينو في إيطاليا وهي أمثلة معروفة، واستقرت الصناعة ذات التكنولوجيا العالية في وادي السيليكون في مدينة سان فرانسيسكو وبوسطن، في حين تعرف دبلن في إيرلندا كرائدة للشركات ذات التكنولوجيا العالية في أوروبا، حيث يلاحظ أن الميل العام للشركات العامة داخل نفس الصناعة يتجه إلى اختيار موقع بالقرب من بعضها البعض في مختلف القطاعات.

١- تجربة سنغافورة:

تعد سنغافورة أحد دول جنوب شرق القارة الآسيوية تقع ما بين إندونيسيا وماليزيا، وعلى الرغم من أن سنغافورة تتميز بصغر مساحتها، إلا أنها تتمتع باقتصاد قوي ونشيط، وتتميز بأن لديها درجة عالية من التطور والنجاح في تطبيق اقتصاد السوق الحر، كما تعتمد بشكل كبير على الصادرات وبخاصة في مجال السلع الإلكترونية ومنتجات تكنولوجيا المعلومات. وبالرغم من أن سنغافورة من دول النمور الأسيوية حديثة التصنيع والتي حققت تقدما مذهلا في حقبة السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي عن طريق استغلال الميزة النسبية، والتي تتمثل في الموقع الجغرافي ووقوعها على طرق التجارة العالمية في جنوب شرق أسيا، ورخص الأيدي العاملة الماهرة، والتسهيلات الإدارية والجمركية والبنية الأساسية المتقدمة وغيرها، إلا أنها أدركت

مؤخر اً وفى عام ٢٠٠٠ أنها لابد أن تتحول إلى زيادة الميزة من حيث الاستمرار في التنافسية لصناعاتها.[١]

فقد أطلقت سنغافورة ما يسمى بمشروع صناعات القرن الحادي والعشرين في خطة لمدة ١٠ سنوات تستهدف إقامة اقتصاد يستند إلى المعرفة، وقامت بتحويل مسار نجاحها القديم عن طريق تطوير شبكة من العناقيد الصناعية التي تستند إلى المعرفة، في الصناعات الإلكترونية والصناعات الهندسية وتنتج سنغافورة حوالي ثلث إنتاج العالم الخاص بالحاسبات الآلية، وعنقود الصناعات الكيماوية بها القرص الصلب يعد من أكثر العناقيد تركيزا في العالم بعد روتردام والساحل الأمريكي، وعنقود الصناعات الإعلامية بها يتكون من ١٥ قمراً صناعياً وتتزعم سنغافورة عنقود صناعة مراسي السفن العملاقة وخدمات الموانئ في العالم.

٢- تجربة الهند:

يوجد في الهند حوالي ١٥١ عنقود صناعي تقريبا متكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتختلف حجم هذه العناقيد حسب عدد المؤسسات الموجودة في كل عنقود، حيث تساهم في إنتاج ما يتراوح من ٧٠ % إلى ٨٠ % من إجمالي بعض السلع المنتجة في الهند، فعلى سبيل المثال ينتج إقليم ليدهيانا وبوجاب (Ludhiana and Pujab) حوالي ٩٥ % من إجمالي الملابس الجاهزة، و٨٥ % من ماكينات الخياطة، و٦٠ % من إنتاج الدراجات وقطع الغيار. وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع الجغرافي للعناقيد الصناعية قد كان بصورة طبيعية وتلقائية، حيث نجد ١٢٥ عنقود صناعي من إجمالي ١٣٨ عنقود

(١) مطر أحمد، أريج دياب، "تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات التجربة السنغافورية"، وزارة التجارة الخارجية إدارة التحليل والمعلومات، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر ٢٠٠٩، ص: ٣.

صناعي تم إنشاءه بصورة طبيعية، أما الباقي تم استحداثه من قبل الحكومة والذي يقدر ب ١٣ عنقود.(١)

٣- تجربة العنقود الصناعي سيالكوت في باكستان:

رغم صغر حجم مدينة السيالكوت مقارنة مع المدن الباكستانية الأخرى، فإن انتشار الصناعة فيها وامتلاك سكانها للمهارات الفنية المطلوبة في مجالات متعددة أكسبها سمعة دولية، وتعرف بمدينة الإبداع لما تنتجه آلاف المصانع فيها من سلع متنوعة وذات جودة عالية، حيث تشتهر بصناعة الأدوات الرياضية والأدوات الطبية والجلود والملابس، حيث تصل قيمة صادرات منتجاتها إلى ٨٠٠ مليون دولار سنويا بما يقارب ٤% من إجمالي الدخل القومي. وبسبب انتشار أعداد كبيرة من المصانع في مدينة سيالكوت، فإن هذه المدينة لا تعاني من مشكلة البطالة المنتشرة في بقية المدن الباكستانية، وعلى النقيض فإنها تستورد عمالة إضافية سنويا من مختلف المدن الباكستانية.(٢)

ويعتبر عنقود Sialkot لإنتاج الأدوات الجراحية في باكستان واحداً من أهم العناقيد الصناعية، وتنتج هذه العناقيد الملابس الجلدية والأدوات الرياضية، ويلعب هذا العنقود – الأدوات الجراحية - دوراً هاماً في السوق المحلية كما يساهم بنسبة كبيرة في الصادرات. ويُنتجُ هذا العنقود الأدوات الجراحية المتخصصة ومنها المقصّات، وحجم

(1) Russo, P., (1990), Unido Experience, General Review Study of Small and Medium Enterprise Clusters, India, p. 20.

(2)Industrial Cluster Development Authority, (2005), Government of Pakistan, Surgical Instrument Industry of Pakistan: Issues in Export Growth and Development Draft Report.

هائل من الآلات الدقيقةِ المتخصصة من حديد الدرجةِ الأولى العالي المقاوم للصدأِ، ويشتمل على أكثر من ٣٠٠ منتج.

يتكون العنقود من ١٥٠٠ مشروع صغير متخصّص في مراحل معيّنةِ مِنْ طريقةِ الإنتاج، وبجانب هذه المشروعات، هناك ما يقدّر ب ١٥٠٠ مِنْ الموردين، وأكثر من ٨٠٠ وحدةٍ من المشروعات المتوسطة التي تُزوّدُ أنواعَ مُخْتَلِفة مِنْ الصناعات والخدماتِ التكاملية، ويصدّر ٩٠% مِنْ ناتج Sialkot إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما يشارك العنقودَ ب ٢٠ % مِنْ الصادرات العالمية.

وتعد باكستان بذلك المصدّر الأكبر الثاني من الأدوات الجراحية بعد ألمانيا(١)، وينتج العنقود ٢٠٠٠ نوع من الأدوات الجراحية، وتعتبر السوق الأمريكية أكبر مستوعب لإنتاج العنقود بنسبة ٦٠ % من إجمالي صادرات العنقود، ويتم تصدير الأدوات الجراحية المصنوعة من الحديد المصقول عالي الجودة إلى أوروبا الغربية خاصة إنجلترا، ويرجع ذلك لوجود عدد كبير من المقاولين من الباطن يعملون في إنتاج الأدوات الجراحية عالية الجودة.(٢)

٤- مشروع وادي السليكون بجنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر الخبراء مشروع وادي السيليكون هو أول عنقود للصناعات التكنولوجية في العالم، واصطلاح وادى السيليكون يرمز دائماً إلى تطور هذه الصناعات ويعتبر النسخة

(1)Nadvi K., and Halder, G., (2004), Local Clusters in Global Value Chains: Exploring Dynamic Linkages Between Germany and Pakistan, *IDS Working Paper 152,* Institute of Development Studies, Brighton, p: 536.

(٢) مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، "دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ١٦-١٨ أبريل ٢٠٠٧.

الأصلية لها ويقع المشروع جنوب كاليفورنيا ويعتبره الخبراء المنطقة الاستثمارية الابتكارية الأولى في العالم، وقد لعب هذا المشروع دوراً أساسياً على مدى أكثر من عشرين عاماً في قيادة الثورة الرقمية التي اجتاحت الكرة الأرضية، والمساهم الأول في تعاظم قوة الاقتصاد الأمريكي، وتأتى معظم أرباح هذا المشروع من خلال الابتكارات الإبداعية التي خلقتها مجموعة الشركات الصناعية المكونة له، وقد خلق هذا المشروع حوالى ٢٧٥ ألف فرصة عمل خلال العشر سنوات السابقة ومتوسط دخل العاملين بهذا المشروع من أعلى متوسطات الدخول في أمريكا.(١)

وكانت بداية المشروع في عام ١٩٣٨ عندما استطاع أستاذ في الهندسة الكهربائية بجامعة ستانفورد يدعى Fred Terman إقناع اثنان من تلاميذه بعدم السفر إلى الساحل الشرقي للبحث عن فرصة عمل، والبدء في تكوين شركة خاصة بهما، وهذان التلميذان هما David Packard ، و Bill Hewlett ، وبدأت الشركة في أول الأمر بإنتاج أجهزة قياس إليكترونية في جراج أحدهما، وفى عام ١٩٥٠ استطاعت شركة Hewlett Packard- ومعها بضعة شركات جذبها الأستاذFred Terman إلى المنطقة وبدعم من جامعة ستانفورد تكوين منطقة صناعية Industrial Park وقد جذب نجاح شركة HP الشركات الصغيرة وشبكة من الموردين المتخصصين وبعض المغامرين إلى المنطقة واستمر النمو على مدى عقدين من الزمان، إلا أن النمو كان بطيئاً حتى السبعينيات من القرن الماضي إلى أن ابتكر صحفي محلى عام ١٩٧١ اسم وادى السيليكون نسبة إلى شرائح السيليكون التي كانت تصنع في المنطقة، وبعد خمس سنوات من هذا التاريخ تم

(1) le cabinet Alcimed, (2008), Les clusters américains: cartographie, enseignements, perspectives et opportunités pour les pôles de compétitivité français, la Direction générale des Entreprises (DGE) , ministère de l'économie de l'industrie et de l'emploi, France, p. 10.

اختراع الحاسب الآلي "آبل ماك" وبعدها تم اختراع الحاسب الشخصي وانطلقت الثورة الرقمية ولم تتوقف حتى الأن.(١)

ويضم مشروع وادي السيليكون حوالى مليون إنسان حيث يجذب المشروع باستمرار العقول المبتكرة من شتى أنحاء الأرض ويبلغ عدد الشركات العاملة به حوالى ٧٧ شركة وبلغ حجم الاستثمارات عام ١٩٩٩ حوالى ٦ بليون دولار أمريكي.(٢)

٥-العناقيد الصناعية في إيطاليا:

تقع معظم العناقيد الصناعية في إيطاليا أو ما يطلق عليها بمصطلح إيطاليا الثالثة شمال شرق إيطاليا ووسطها، وقد تجلى النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وزيادة الاستهلاك، تراجع اتجاهات الهجرة. وقد حققت الشركات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم الإيطالية نجاحا خاص في إنتاج السلع التقليدية كالأحذية، حقائب اليد الجلدية، الملابس المحبوكة والأثاث، الآلات الموسيقية، والأغذية المجهزة فضلا عن الصناعات التي تزود هذه القطاعات بالآلات. وإيطاليا الثالثة ليست كيانا متجانسا، فالتكتلات الموجودة في المناطق الشمالية-الشرقية تختلف، من وجوه كثيرة، اختلافا ملحوظا عن تلك الموجودة في المناطق الوسطى.(٣)

---

(1)Rogers E.M & Laresoen J.K, (1984), Silicon Valley Fever, Growth of High-Technology Culture, Basic Books, Inc Publishers, New York, P.74.

(٢) الاستراتيجية الحديثة للتوطن الصناعي، "استراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر"، لا يوجد تاريخ نشر، ص: ٢٣-٢٤.

(٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك: دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان"، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤، ص: ٦.

وقد قدر عدد العناقيد في إيطاليا بعدد ٢٠٠ عنقود يعمل بها حوالي ٢ مليون عامل في القطاع الصناعي، هؤلاء يمثلون نسبة٤٢,٥ % من اليد العاملة في إيطاليا، ويبلغ عدد المؤسسات بها ٩٠ ألف مؤسسة برقم أعمال يقدر ب ٦٧ مليار يورو وبحجم صادرات يتعدى ٩٠ مليار دولار.(١) وتتميز الشركات الإيطالية بميزتين هامتين هما المرونة وقدرة الاستجابة، ورغم ذلك فإنها في الكثير من الحيان تعجز عن تلبية متطلبات السوق خاصة عند الطلب بكميات كبيرة على منتجاتها، كما تعد في اغلب الأحيان عاجزة عن القيام باستثمارات تساعدها على النفاذ إلى أسواق جديدة، ورغم الصعوبات التي تواجهها إلا أنها استطاعت اكتساب درجة عالية من القدرة التنافسية بفضل تنظيمها في شكل عناقيد صناعية.(٢)

المطلب الثاني

العناقيد الصناعية في مصر

تعتبر "التجمعات الصناعية" في العديد من دول العالم جزءا من استراتيجية التنمية الصناعية، وأداة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر إحدى خطوات التنمية الصناعية وخطوة في التحول إلى مجتمع صناعي متكامل. وبما أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في حل مشاكل الفقر والبطالة، فقد تبنت مصر

(١) شوقي جباري، حمزة العوادي، "قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية- تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السليكون نموذجين"، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الثالث، ٢٠١٢، ص ص: ٣٥-٥٤.

(2) François Dugeny, F., (2008), Clusters Mondiaux: Regards Croises Sur La Théorie Et La Réalité De Clusters. Institut D'Aménagement Et D'urbanisme De La Région D'île De France. Paris.Cedex. p: 33.

العديد من الاستراتيجيات لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتتجه إلى دمجها في مجموعة من التجمعات الصناعية المتخصصة واعتبارها بمثابة وسيلة لتحقيق التصنيع.

فمن ناحية هناك التكامل بين وحدات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة ووحدات الإنتاج الكبيرة لتحقيق الميزة التنافسية للمنتجات المصرية وتقليل المخاطر التنافسية الموجودة في منتجات مصر المستوردة المماثلة، وفي هذا السياق أنشأت مصر و تم تصميم العديد من المدن الصناعية المتخصصة مثل مدينة الروبيكي للجلود بمدينة العاشر من رمضان، ومدينة الأثاث بدمياط، ومدينة البلاستك بمرغم بالإسكندرية ومدينة الدواء بأبو زعبل في القليوبية، ومدينة الذهب بالعاصمة الإدارية الجديدة، وغير ذلك، مستهدفة من ذلك زيادة الترابط والتكامل داخل العنقود وزيادة فاعليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية(١).

أولاً: جهود الدولة في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتنمية ريادة الأعمال:

تشير الدراسات التحليلية أن لدي مصر ٢،٥ مليون منشأة ما بين صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر يعمل بها ٧٥ % من إجمالي القوى العاملة وتصل نسبة المشروعات التي تقوم بالتصدير منها ١٧ % من إجمالي تلك المشروعات، في حين يمثل القطاع غير الرسمي ٢٠ % من هذا القطاع. تستهدف الوزارة تنمية هذا القطاع كأداة رئيسية لزيادة الناتج الصناعي وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات

(١) إيمان فاروق الحداد، "التجربة المصرية في إنشاء العناقيد الصناعية ودورها كنواة للمجتمعات الصناعية المتكاملة: دراسة حالة مدينة الأثاث بدمياط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، يوليو ٢٠٢٢، ص: ٧١.

في سلاسل القيمة للخدمات التجارية والخدمية والزراعية المختلفة المكملة للمشروعات الصناعية، وسوف يتم توجيه وتشجيع وتحفيز هذا القطاع نحو بدء الأعمال والتوسع فيها في اتجاهات الاستثمارات المطلوبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية والتكنولوجية مع منح أولويات للمرأة والشباب. (١)

وتستهدف الدولة هذه الاستثمارات من خلال بناء تجمعات صناعية خدمية تجارية للقطاعات الصناعية المستهدفة للتنمية الصناعية وزيادة الصادرات السلعية والخدمية في المحافظات المستهدفة في التنمية الإقليمية بما يخدم الترابط والتكامل بين سلاسل الإمداد القطاعية والمكانية. وتستهدف الوزارة أيضاً في تنميتها لهذا القطاع اتخاذ عدد من التدابير الداعمة لنمو هذا القطاع في التوجه السليم الذي يتوافق مع احتياجات الدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث سيتم العمل على تدابير تشريعية وإجرائية ومؤسسية لتطوير مناخ الأعمال الخاص بهذا القطاع من المشروعات.

وسوف يتم ذلك عن طريق مراجعة التشريعات المنظمة لحوافز تنمية هذا القطاع وتدقيق البيانات عنه بهدف توفير حزم تحفيزية وتنموية تتوافق مع حجم هذه المشروعات ونوعيتها ومراحلها العمرية، وسيتم العمل على وضع قواعد منظمة لعمل المؤسسات العاملة في مجال تنمية هذا القطاع من المشروعات لضمان التكامل والشمولية في عملية التطوير بما يتضمنه ذلك من حوكمة العمل في هذا القطاع بنتائج منطقية مستهدفة لعملية التطوير وربط عملية التطوير بالمستهدفات التنموية للدولة وكذلك بما يتضمنه ذلك من إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية العاملة في مجال تطوير وتنمية هذا القطاع لضمان

(١) وزارة التجارة والصناعة، "استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠"، مصر، ٢٠١٦، ص: ٤٧-٥٦.

التكامل بينها ووضع منظومة متكاملة لنمو المشروعات وتطورها من متناهية الصغر إلى صغيرة إلى متوسطة.

وفي سبيل ذلك تعمل الوزارة على مراجعة القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمواد الأخرى ذات الصلة بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتنمية ريادة الأعمال في القوانين الأخرى ذات الصلة، ودراسة الحزم التحفيزية للتحول من القطاع غير الرسمي إلى الرسمي والحيلولة دون اللجوء للقطاع غير الرسمي، ومراجعة التعريفات الحالية وتوحيدها، وبناء قاعدة بيانات متكاملة عن هذا القطاع يسهل من خلالها تصنيف واستهداف القطاع بحزم تنموية متخصصة، وكذلك العمل على إعادة هيكلة المؤسسات من خال إنشاء كيان موحد ينظم أعمال التنمية في هذا القطاع.(١)

وينقسم هذا القطاع إلى أربعة شرائح تم تقسيمها على حسب دورة حياة المشروعات وتتمثل في مرحلة ما قبل البدء، وتلك التي في طور البدء، والمشروعات العاملة وفي طور النمو، والمشروعات التي على وشك الخروج من السوق. وبناءً عليه تعمل الوزارة على تصميم نماذج شاملة ومتكاملة لاستهداف كل مرحلة من مراحل عمر المشروع بمجموعة متخصصة من خدمات الأعمال التي تتوافق مع احتياجات كل مرحلة، وسوف يتم إتاحة هذه الحزم وخاصة التدريبية منها من خلال منصة تفاعلية متاحة لكل من رواد الأعمال والمشروعات ومقدمي الخدمات ومتخذي القرار تبدأ أولها بتطوير المناهج التدريبية لتشجيع ثقافة ريادة الأعمال في المدارس النظامية والفنية

(١) وزارة التجارة والصناعة، "استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠"، مرجع سابق، ص: ٤٧-٥٦.

ومروراً بالجامعات والمعاهد الفنية وانتهاءً بالبرامج التدريبية المتخصصة لرواد الأعمال باختلاف أعمارهم.

أما بالنسبة لمراحل البدء والنمو فتعمل الوزارة على إنشاء وتطوير حاضنات الأعمال Incubators ومسرعات الأعمال Accelerators بالتعاون مع الجامعات والأكاديميات المتخصصة لتشجيع وتطوير الأفكار الاستثمارية وعلى الأخص في القطاعات المستهدفة للتنمية وتشجيع الأفكار الإبداعية وتقديم حزم الدعم الفني اللازمة لبدء الأعمال، والمساعدة في خفض تكاليف إعداد الملامح الاستثمارية ودراسات الجدوى المتخصصة، والتعريف بالتكنولوجيا اللازمة والأساليب العلمية للإنتاج وتقديم الخدمة، والتنسيق مع الجهات التمويلية لتسهيل نفاذ المشروعات المبتدئة إلى التمويل منخفض التكلفة وتوفير الأراضي والتجمعات الجاهزة بالتراخيص اللازمة لبدء الأعمال وتوفير العمالة الفنية المدربة.

وبمجرد بدء المشروع سوف يتم توفير الدعم الفني والتقني للمواصفات الإنتاجية، ودعم إدارة التسويق والترويج، وتوفير فرص الأعمال من خال الترابط مع سلاسل التوريد المحلية للتعاقد مع كبار المشترين في الأسواق المحلية والاستفادة من المناقصات والمشتريات الحكومية، وذلك بالإضافة إلى تدريب المستفيدين على عمليات التصدير للأسواق الخارجية وكيفية استخدام التجارة الإلكترونية والمشاركة في المعارض الداخلية والخارجية لزيادة حجم الأعمال والنمو في مراحل عمر المشروع المختلفة. أما بالنسبة لمراحل التعثر والتراجع والإفلاس فإنه سيتم مراجعة وتطوير القوانين الحاكمة لعمليات الإفلاس وخاصة لهذا القطاع من المشروعات.

أكد وزير التجارة والصناعة أن إطلاق"البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي " يأتي في إطار توجيهات الرئيس عبد الفتاح السبسي لتعزيز تنافسية الصناعة الوطنية

ودعم الأنشطة الإنتاجية في القطاعات الصناعية الواعدة كما يتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة للوصول إلى معدلات نمو صناعي تبلغ % 10 سنويا بحلول عام 2030مشيراً إلى إن البرنامج يستهدف تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للصناعات المحلية لتتمكن من منافسة مثيلاتها المستوردة. وقال إن مصر تمتلك قاعدة صناعية كبيرة ومتنوعة قادرة على إحلال الكثير من الواردات وهو ما بسهم وبشكل مباشر في خفض عجز الميزان التجاري وتوفير العملات الأجنبية.(١)

وقال الوزير إن خطة الإصلاح التي تبنتها الحكومة المصرية قد أثمرت عن وضع استراتيجية طموحة للتنمية المستدامة تستهدف خلق اقتصاد تنافسي متنوع بقوده القطاع الخاص ويحقق نمواً شاملاً ومستداماً ويعظم القيمة المضافة وبوفر المزبد من فرص العمل اللائقة والمنتجة، لافتا إلى انه بحلول عام 2030 سيصبح الاقتصاد المصري لاعباً أساسيا في منظومة الاقتصاد العالمي يمتلك القدرة على مسايرة كافة التطورات العالمية.

البرنامج يعتمد في المقام الأول على تنمية سلاسل الموردين من الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي تمثل الشريحة الأكبر في هيكل الصناعة المصرية، حيث نستهدف تنمية هذه النوعية من الصناعات وتمكينها من الحصول على التمويل والعمالة الفنية المدربة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية فضلاً عن التكنولوجيا المتقدمة لتطوير وتحديث منتجاتها، مشيراً في هذا الإطار إلى أنه بمراجعة هيكل الواردات المصرية خلال النصف الأول من العام الجاري تبين أن % 55 من هذه الواردات تتركز في 3 قطاعات رئيسية وهى الهندسية والكيماوية ومواد البناء وجميعها

(١) وزارة التجارة والصناعة، "استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠"، مرجع سابق، ص: ٤٧-٥٦.

صناعات قابلة للتوطين والتعميق حيث سيتم التركيز على هذه القطاعات بهدف إيجاد منتجات محلية الصنع كبديل منافس وقوى للمنتجات المستوردة.

يعمل البرنامج على محورين أساسين هما تكوين شراكات مستدامة بين المنشآت الصناعية المحلية والدولية والموردين المحليين ودعم العمل الجماعي بين الموردين المحليين لتلبية احتياجات المنشآت الصناعية المحلية والدولية، مشيراً إلى أن أنشطة البرنامج تتضمن أيضاً توفير خدمات الدعم الفني لزيادة تنافسية الصناعة المحلية وإعداد قاعدة بيانات عن فرص تعميق التصنيع المحلى المتاحة وتنفيذ أنشطة تشبيك بين المنشأت الصناعية والموردين المحليين بالإضافة إلى إتاحة التمويل.(١)

الجهاز لا يألو جهداً في تقديم الدعم بمختلف أشكاله لكافة المشروعات حيث يقدم الجهاز الدعم بشكل قطاعي من خلال الاهتمام بالمجمعات الصناعية المتخصصة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة أو من خلال التجمعات الإنتاجية مثل تجمع الأثاث بدمياط وتجمع السجاد الحرير بساقية أبو شعرة وتجمع الكليم بفوة وغيرهم من التجمعات، الجهاز يدعم المشروعات أيضاً بشكل فردي وكذا تقديم التمويل بما في ذلك الإقراض المباشر وإقراض من خلال الجهات الوسيطة ممثلة في البنوك والجمعيات والمؤسسات المالية غير المصرفية، فضلاً عن تقديم الدعم الفني للمشروعات بالتعاون مع الجهات الفنية المتخصصة. كما تحرص هيئة التنمية الصناعية على تقديم كافة إمكاناتها أمام الصناع لتنمية وتطوير صناعاتهم، وتسعى لتوفير الدعم الفني لسلاسل

(١) وزارة التجارة والصناعة، المرجع السابق.

القيمة المضافة مما يترك انعكاسا إيجابيا على الارتقاء بتنافسية كافة القطاعات الصناعية.(١)

ثانياً: العناقيد والمجمعات الصناعية كاستراتيجية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

لقد تم الاعتراف عالميًا بأهمية التجمعات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان حول العالم منذ التسعينيات. وكانت مصر من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي أدركت أهمية التجمعات العضوية في قدرتها التنافسية الاقتصادية. في أوائل عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، كان "إطار سياسات تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر" هو تطوير التجمعات كأحد مكوناته الرئيسية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت المجموعات العضوية حاضرة على أجندة الاقتصاديين وصانعي السياسات ومنظمات التنمية. استهدفت العديد من المبادرات والمشروعات مجموعات في مصر بقدرات مختلفة؛ ومع ذلك، افتقرت هذه الجهود إلى التزامن والتماسك، وبالتالي كان لها تأثير ضئيل، بسبب غياب سياسة مدروسة بشأن تنمية المجموعات.(٢)

إن تعقيد وشدة القيود التي تواجه التجمعات، إلى جانب مساهمتها المحتملة في النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، يستلزم التعامل مع تنمية التجمعات كقضية وطنية

(١) وزارة التجارة والصناعة، "استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠"، مرجع سابق، ص: ٤٧-٥٦.

(2)Entrusted Development and Management Consultants, Egypt's National Strategy for the Development of Organic Clusters: 2019 –2030, African Development Bank Group, Enterprise Development Agency, Middle East And North Africa Transition Fund, submitted to Medium, Small & Micro Enterprise Development Agency, 2018, p.1.

تنطوي على تنسيق كبير للجهود بين جميع الجهات الحكومية ذات الصلة والجهات الحكومية الإضافية، والكيانات. وعلى الرغم من مساهمتها الكبيرة الفعلية والمحتملة في الاقتصاد الوطني، فإن عدم وجود سياسة واضحة ومتسقة ومتماسكة تجاه تنمية التجمعات السكانية يعد أحد العوائق الرئيسية التي تواجه جهود تنمية التجمعات السكانية في مصر.

وتأتي صياغة الاستراتيجية الوطنية لتنمية التجمعات العضوية في مرحلة انتقالية حاسمة في التاريخ المصري، حيث تضع مصر الأساس للنمو الاقتصادي الشامل السريع. وتساهم هذه الاستراتيجية في تحقيق هذا الأساس من خلال تمكين المجتمعات المحلية من مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومقدمي الخدمات من إطلاق العنان لإمكاناتهم الاقتصادية والتطور إلى أقطاب القدرة التنافسية الإقليمية والدولية.

يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه صياغة وتنفيذ استراتيجية تنمية التجمعات في كيفية الجمع بين الطبيعة المحلية (وبالتالي التركيز المحدد) لتنمية التجمعات من ناحية، مع القواسم المشتركة التي يجب استهدافها على المستوى الوطني. وفي الاستجابة لهذا التحدي، تتبنى هذه الاستراتيجية نهجًا يطلق العنان لإمكانات المجموعات المحلية من خلال بناء قدراتها وتمكينها من صياغة وتنفيذ خطط محددة للمجموعة لكل مجموعة على حدة. ومن ناحية أخرى، يركز هذا النهج أيضًا على التدخلات على المستوى الوطني التي تعمل على إنشاء الركائز التي ستدعم جهود التنمية في مختلف المجموعات. وبناء على ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار التوجه الاستراتيجي العام للحكومة المصرية، تتمتع هذه الاستراتيجية بمرونة كافية للاستجابة لمبادرات تنمية التجمعات المحلية وتعزيزها.

يوجد في مصر ما لا يقل عن ١٤٥ تجمعًا إنتاجيًا عضويًا، موزعة على تسعة قطاعات فرعية للصناعات التحويلية والحرف اليدوية. هذا العدد الكبير من التجمعات الإنتاجية العضوية المؤكدة لا يشمل التجمعات السياحية (مثل شرم الشيخ)، أو التجمعات

التجارية/الأسواق المتخصصة (مثل درب البربرة ووكالة البلح...إلخ). وفي حين تمكنت بعض المجموعات، على الرغم من صعوبات كبيرة، من أن تصبح رائدة على مستوى العالم في قطاعاتها الفرعية (على سبيل المثال، مجموعة شاي الطيبان في معالجة الرخام)، فإن معظم المجموعات تعاني من قيود شديدة. وتشمل هذه ما يلي:[1]

- انخفاض مستويات رأس المال الاجتماعي، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الجماعية والعمل المشترك.
- ضعف القدرة المؤسسية، مما يؤدي إلى ضعف الديناميكية والقدرة على الحكم الذاتي.
- التمثيل المؤسسي المتحيز، مما يؤدي إلى الانقسام الأفقي والتجزئة داخل المجموعة وزيادة إضعاف جمعيات الأعمال والكفاءة الجماعية.
- تطوير سلسلة القيمة دون المستوى الأمثل داخل المجموعات، حيث تكون معظم المجموعات محاصرة في قطاعات منخفضة القيمة من سلاسل القيمة الخاصة بها.
- عزل الكتلة عن الأسواق الوطنية والدولية والتطورات في قطاعاتها الفرعية.
- الهياكل التنافسية دون المستوى الأمثل للعديد من الصناعات المصرية
- انتشار الأنشطة غير الرسمية مما يقيد ديناميكية القطاع الخاص ويخلق ظروف عمل دون المستوى الأمثل.

(1) Entrusted Development and Management Consultants, Egypt's National Strategy for the Development of Organic Clusters: 2019 –2030, African Development Bank Group, Enterprise Development Agency, Middle East And North Africa Transition Fund, submitted to Medium, Small & Micro Enterprise Development Agency, 2018, p.2.

- عدم كفاية البنية التحتية والتخطيط الحضري مما يعيق العمليات داخل المجموعة ويخلق عددًا لا يحصى من المشاكل البيئية والصحية.

ترى الباحثة إن صياغة رؤية للاستراتيجية هي الخطوة الأولى نحو خلق توافق في الآراء وإحساس بالاتجاه. الرؤية المقترحة للاستراتيجية هي: تحقق التجمعات المصرية كفاءات جماعية وقدرة تنافسية دولية من خلال شراكات ديناميكية مدفوعة بالسوق ويقودها القطاع الخاص بين الشركات والحكومة والأوساط الأكاديمية.

تتكون عملية الاستراتيجية المقترحة بشكل عام من ثلاثة مستويات:(1)

- **المستوى الجزئي:** هذا هو محور تنفيذ الاستراتيجية والدعم الذي ستقدمه المستويات الأخرى والحكومة المصرية.
- **المستوى المتوسط:** هذا هو المكان الذي يتم فيه تعبئة الموارد الفنية والمادية على المستوى الوطني وتنسيقها في إطار الركائز الاقتصادية الثلاث لدعم المبادرات على المستوى الجزئي.
- **المستوى الكلي:** هذا هو المكان الذي يتم فيه صياغة دعم السياسات على المستوى المحلي، وتعبئة الموارد الإضافية وتنسيق الاستراتيجية وتعديلها.

(1) Entrusted Development and Management Consultants, Egypt's National Strategy for the Development of Organic Clusters: 2019 –2030, African Development Bank Group, Enterprise Development Agency, Middle East And North Africa Transition Fund, submitted to Medium, Small & Micro Enterprise Development Agency, 2018, p.2.

ويمكن تصور الاستراتيجية على أنها تتكون من ثلاث ركائز اقتصادية وثلاثة محاور شاملة:

الركائز الاقتصادية:

- البحث والابتكار ونقل التكنولوجيا: زيادة التعاون الفعال والكفؤ بين العلوم والتكنولوجيا والابتكار والقطاع الخاص في التجمعات.
- تنمية المهارات المتخصصة: توافر قوة عمل متخصصة وماهرة في التجمعات.
- الوصول إلى التمويل: زيادة تنوع الخدمات المالية المدفوعة بالطلب ومدى انتشارها وتغلغلها والتي تلبي احتياجات المجموعات وتعزز قدرتها التنافسية.

أما عن المحاور الشاملة:

- الحوكمة: توجد آليات تنسيق فعالة تعتمد على المشاركة وديناميكيات الصياغة والتنفيذ التي يقودها القطاع الخاص.
- المساواة بين الجنسين: تعزيز مشاركة المرأة وتعزيز مكانتها في المجموعات.
- الإصلاح القانوني والتنظيمي: يتم تحفيز وتعزيز الكفاءة الجماعية للمجموعات من خلال العمل المشترك، وجود إطار قانوني وتنظيمي ملائم للقطاع الخاص، وخاصة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإزالة العوائق القانونية والتنظيمية التي تمنع من تقديم الخدمات بشكل فعال.

مشروع توفير التجمعات الصناعية صديقة البيئة والهادفة لتعميق الصناعة يعمل هذا المشروع على إنشاء مجمعات صناعية على مستوى الجمهورية كحل تنموي لدعم التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة من ناحية والصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من ناحية أخرى والمساهمة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بالصناعات

التكميلية، والصناعات ذات القيمة المضافة، والصناعات القائمة على استخدام التكنولوجيا والمعرفة، وكذلك المشروعات الداعمة لتنمية الاقتصاد الأخضر.

يختص ذلك المشروع أيضاً بتشجيع الاستثمار بتجمعات الصناعات الغذائية لتحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، ورفع القيمة المضافة في مياه الري والمحاصيل الزراعية عن طريق إيجاد علاقة بين المزارع والمصنع وزيادة القيمة الاقتصادية للمنتجات الزراعية. وينتج عن المشروع إنشاء ٢٢ منطقة صناعية متكاملة خلال السنوات الخمس المقبلة، تهدف إلى تعميق القطاع وتفعيل الخصخصة المستهدفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان التكامل بين الإنتاج أو الخدمات أو سلاسل التوريد التجارية وتطوير القطاع ألا وهو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتتمثل هذه التجمعات في عدد من العناقيد الصناعية كالآتي:[١]

- تجمع الروبيكي بالقاهرة لتعميق صناعة الجلود وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لتطوير القطاع وزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري وتنميته بما يحقق له القدرة التنافسية في الأسواق العالمية؛
- تجمع الأثاث بدمياط لتعميق صناعة الأثاث؛
- تجمعات المثلث الذهبي بجنوب مصر لتعميق الصناعات التعدينية وإنشاء منطقة اقتصادية جديدة بصعيد مصر على مساحة إجمالية حوالي ١,٥ مليون فدان عن طريق إنشاء مركز عالمي متكامل (صناعي – اقتصادي – تجاري – لوجيستي –

(١) الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية، "إنجازات الجهاز أكثر من ٥٠ عاما من الإنجازات"، وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٢١، ص-ص: ١٩-٢٤.

سياحي) يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة بمنطقة الصعيد، ومن المخطط أن تتم تنمية المنطقة على ٦ مراحل تستغرق المرحلة الأولى منها ٥ سنوات؛

- تجمع الصناعات البلاستيكية بمرغم بالإسكندرية الذي يعمل على تعميق صناعة البلاستيك، هو مجمع مخصص بالكامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تم تصميمه من خلال تحليل سلسلة التوريد وسلسلة القيمة المضافة في المنطقة لضمان استمرارية المجمع وتوسيعه في المستقبل؛
- تجمعات الصناعات البلاستيكية بالقليوبية والبحيرة؛
- تجمع المنطقة الصناعية الروسية في بورسعيد؛
- تجمعات المدن النسيجية بأسيوط والمنيا وسوهاج والدقهلية،
- تجمع صناعات الملابس الجاهزة والمفروشات في الدلتا؛
- التجمعات الصناعية للصناعات الطبية والدوائية ببني سويف وشمال الفيوم؛
- التجمعات الصناعية في قنا وسوهاج؛
- تجمع تدوير المخلفات لإنتاج الطاقة البديلة بالأقصر؛
- تجمع صناعات الإلكترونيات والبرمجيات والصناعات الهندسية في أسيوط وبني سويف والصناعات المساندة للصناعة الهندسية وخاصة صناعة الأجهزة المنزلية؛
- تجمع الصناعات الحرفية والتراثية والمصممين بالقاهرة؛
- التجمع الصناعي للتصنيع السمكي بكفر الشيخ؛
- تجمع صناعات السجاد في المنوفية؛

- تجمع الصناعات الخاصة بالرخام ومواد البناء في بني سويف ومنطقة المثلث الذهبي؛ والسويس؛
- تجمع مكونات السيارات والصناعات المغذية لصناعة قطع غيار السيارات وتصنيع مكونات ومعدات وسائل النقل الثقيل في مدينة السادس من أكتوبر ومحور قناة السويس؛
- تجمعات الصناعات التكنولوجية في محافظات الإسكندرية والجيزة؛
- تجمع الصناعات الغذائية في القليوبية؛
- تجمع صناعات الألومنيوم والأدوات المنزلية؛ في نجع حمادي؛
- التجمع الصناعي لصناعة الآلات والمعدات في محور قناة السويس ومدينة السادس من أكتوبر. بالإضافة إلى التشغيل الكامل لمنطقة الألف مصنع وتوفير الدعم الازم للحصول على التراخيص اللازمة للتشغيل والدعم الفني والمالي اللازم.

➢ **الجيل الجديد من المناطق والعناقيد الصناعية(١):**

منطقة الصناعات النسيجية بكفر الدوار: تبلغ إجمالي مساحة المشروع ٦٠٠ ألف م ٢، الهدف من المشروع: إقامة منطقة صناعية متخصصة لصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، المساهمة في تطوير وتحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الاستفادة من القاعدة الصناعية العريقة بالمدينة وتوطين هذا القطاع الصناعي بها، الاستفادة من الأراضي غير المستغلة داخل زمام شركات الغزل والنسيج، جذب استثمارات جديدة وخلق فرص عمل. الآثار المتوقعة للمشروع: جذب استثمارات لا تقل

(١) الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية، "إنجازات الجهاز أكثر من ٥٠ عاما من الإنجازات"، وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٢١، ص-ص: ١٩-٢٤.

عن ٥ مليارات جنيه، وخلق حوالي ٥٠ ألف فرصة عمل، وتحسين جودة المنتج وقدرته التنافسية، وتحسين كفاءة العاملين والمستوى الفني، ودخول السوق العالمية بمنتجات تنافسية عالية الجودة، والزيادة المستمرة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

المناطق الصناعية: منطقة الصناعات المتخصصة بمدينة المحلة الكبرى: تبلغ إجمالي مساحة المشروع ١١٠ ألف م ٢، يهدف المشروع إلى جذب استثمارات في حدود ٢،٥ مليار جنيه وتوفير نحو ٢٥٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، قام الجهاز بكافة الأعمال الاستشارية للمشروع وذلك بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية وفى إطار تنفيذ سياسة وزارة التجارة والصناعة في الحفاظ على البيئة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الصناعة المصرية من خلال مشاركة القطاع الخاص ودعم ريادته لقاطرة التنمية الصناعية.

المجمعات الصناعية: وصف المجمعات: المشروع مخطط على هيئة عنابر بأطوال مختلفة وبارتفاع ٦ متر وكل عنبر مقسم إلى وحدات صناعية نمطية وكل وحدة أمامها مساحة مكشوفة تستغل في أعمال المناولة والوحدات مزودة بالكهرباء والمياه والمشروع يشتمل على دورات مياه عمومية وكافتريات.

مجمعات الصناعات الصغيرة: قام الجهاز بتنفيذ عدد ٩ مجمعات على مستوى الجمهورية (العاشر من رمضان – السادات – برج العرب – أسوان – الإسماعيلية – أسيوط – سوهاج – قنا – العصافرة) وتشتمل على ٤٠٠٠ وحدة صناعية في مجال الصناعات (الهندسية – الغذائية – الكيماوية – الغزل والنسيج – الكهربائية – التعدينية – الجلدية – مواد البناء ... الخ) توفر حوالي ٤٠ ألف فرصة عمل.

مجمع صناعات البلاستيك بمنطقة مرغم محافظة الإسكندرية: يقام المشروع على مساحة ٢٥ فدان بعدد إجمالي ٢٤٠ وحدة ورشة (ويهدف المشروع إلى إقامة مجمع

لصناعات البلاستيك وذلك للنهوض بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للمحافظة حيث يتم توفير المواد الخام من البولي الإيثلين عالي الكثافة والبولي إيثلين منخفض الكثافة وأي مواد خام بتروكيماوية أخرى وبيعها لصغار المستثمرين دون وسطاء.

من المهم البدء بتحليل الوضع الحالي لصناعة الأثاث بدمياط، من الناحية التاريخية يعتبر تصنيع الأثاث إحدى نقاط القوة الأساسية للقطاع الصناعي المصري، وتمتلك دمياط العديد من المزايا تجعلها قادرة على تحقيق ميزة تنافسية في السوق المحلي والعالمي ومن أهمها: دمياط التي تمثل مركزًا لصناعة الأثاث في مصر، وتعد دمياط تجمع شامل طبيعي يجمع معظم أجزاء سلسلة التوريد (ميناء دمياط نقطة دخول واردات الأخشاب، وجود مصانع كبيرة في المدينة، توفر تجارة التجزئة والجملة)، ويمثل الأثاث المصنوع يدويًا أحد عناصر القوة بشكل خاص، كذلك تتميز بالتقارب الثقافي والتواصل بين الثقافتين المصرية والأوروبية، بالإضافة إلى موقع مصر المتوسط بين دول أوروبا وأسيا والشرق الأوسط يسهل المعاملات المتعلقة بالعمال.

كما تتميز بانخفاض تكلفة النقل لقربها من العديد من الموانئ الدولية التي تسهل نقل المنتجات بشكل مناسب ويلعب ميناء دمياط دورًا مهمًا في تنمية صناعة الأثاث لدوره الكبير في نقل المواد الخام اللازمة للصناعة، ومن ناحية أخرى تسهيل عملية التصدير وخفض مدة الشحن، كما تتوفر الأيدي العاملة الماهرة والتي تتسم بالمهارة، وانتقال وتوارث الحرفة اليدوية عبر الأجيال، وتتميز بالخبرة والدقة، وانخفاض تكلفة العمالة مقارنة بالدول الأوروبية.[١]

(١) استراتيجية تنمية قطاع الأثاث المصري، مركز تحديث الصناعة، يناير ٢٠١١، ص: ٦-٧.

أما نقاط الضعف لقطاع صناعة الأثاث تمثلت في استيراد المواد الخام من الخارج ويمثل ذلك عبء على ميزانية الدولة. بالإضافة لاعتماد قطاع صناعة الأثاث على الجهود الفردية، وتحمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرسوم وضرائب على مستلزمات الإنتاج المستوردة، ولكن هناك فرص متاحة للقطاع اتضحت في التوجه نحو زيادة نسبة تصدير الأثاث للدول العربية واستغلال العلاقة الجيدة بهذه الأسواق، بالإضافة لإمكانية التوجه نحو التصدير لدول أفريقيا، كذلك الاهتمام بالمشاركة في المعارض الدولية لفتح المجال لتلقي العروض لعقد صفقات تصديرية وتبادل التكنولوجيا الحديثة والخبرات في مجال صناعة الأثاث.

التهديدات المحتملة التي تواجه صناعة الأثاث، غزو المنتجات الصينية والتركية للسوق المصري بأسعار رخيصة وجودة أقل من المنتج المصري، والارتفاع المتزايد في أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وتراجع الحركة الشرائية وانخفاض حجم المبيعات والذي أدى بدوره إلى خفض الطاقة الإنتاجية للورش وتسريح بعض العمالة. كذلك انتشار ظاهرة السماسرة في شوارع المحافظة بالاتفاق مع أصحاب المعارض، مما أعطي فكرة سيئة لدي المستهلكين وأثر بالسلب على صناعة الأثاث.[١]

(١) عبير محمد عباس محمد رفاعي، "تفعيل العناقيد الصناعية كآلية لاستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة-دراسة ميدانية على صناعة الأثاث بمحافظة دمياط"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ص: ٨١-١١٦.

الشكل رقم ٥: العلاقة بين المؤسسات المرتبطة بإدارة العناقيد الصناعية في مصر

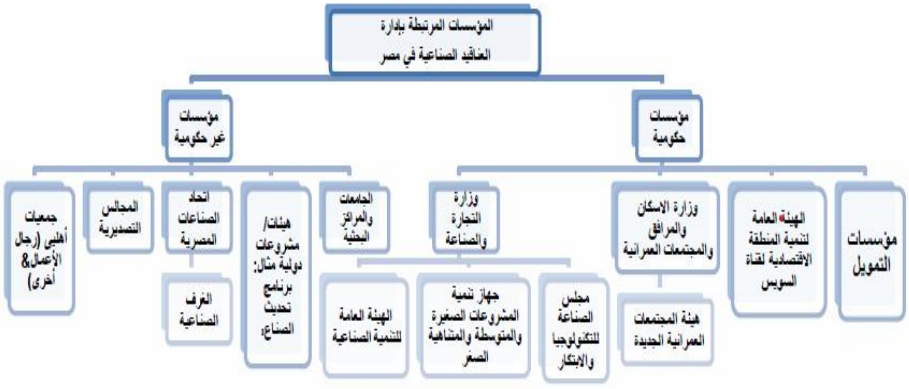

المصدر: معهد التخطيط القومي، "دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر بالتطبيق على محافظة دمياط"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٣٠١، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩، ص: ٤٠.

ونلاحظ من الشكل رقم ٥ المؤسسات المرتبطة بإدارة العناقيد الصناعية في مصر أنها مؤسسات حكومية كمؤسسات التمويل والهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة التجارة والصناعة، ومؤسسات غير حكومية كالجامعات والمراكز البحثية واتحاد الصناعات المصرية والمجالس التصديرية والجمعيات الأهلية.

ثالثاً: المشكلات والعراقيل التي تواجه استراتيجية العناقيد الصناعية في مصر:

يلقي المستثمرون اللوم على نقص المرافق في التجمعات الصناعية. وتحاول هيئة التنمية الصناعية كسر الجمود من خلال تشكيل لجنة لمراجعة حيازة الأراضي مع تدخل مجلس النواب وتطلع الحكومة إلى تنفيذ برنامج طموح للتنمية الصناعية. ويبدو أن

السلطات تخصص الأراضي بشكل أسرع من قدرتها على توفير المرافق لتلك الأراضي، ولن تبدأ وزارة الإسكان في تطوير البنية التحتية حتى تتلقى التمويل من الحكومة. أكبر مشكلة تواجه المستثمرين في المناطق الصناعية اليوم هي سرعة استرجاع الحكومة للأراضي، وهو ما أكده رئيس جمعية المستثمرين في ٦ أكتوبر، الذي أضاف أن العديد من المشروعات توقفت بسبب نقص المرافق.

ومنحت الحكومة المستثمرين الحاصلين على التراخيص الصناعية والأراضي من هيئة التنمية الصناعية ستة أشهر من استلام الأرض للبدء في بناء المصانع. بمجرد بدء عملية البناء، يكون أمام المستثمرين ما بين ١٨ إلى ٢٤ شهرًا لإكمالها. وفي حالة عدم التزام المستثمر بهذا الجدول الزمني، ستقوم الهيئة بمنحه إنذارًا وفترة سماح مدتها ٩٠ يومًا قبل أن تقرر استعادة ملكية الأرض وإعادة بيعها لمستثمر جديد بقيمتها الحالية لضمان جدية المستثمر.

والمستثمرون يشددون على أن التأخير سببه الافتقار إلى المرافق، وأن الحكومة تركز على بناء مناطق صناعية جديدة، في حين أن المناطق الحالية مساحتها ضخمة بالفعل، ولا يزال المستثمرون ينتظرون توصيل المرافق إليها كي يتمكنوا من بدء بناء المصانع. ولكن المرافق معطلة وأحد التفسيرات هو أن العديد من الجهات الحكومية شاركت في عملية تخصيص الأراضي وتطوير المرافق، وتتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية مسئولية إصدار التصاريح وتخصيص الأراضي، بينما وزارة الإسكان هي المنوط بها تجهيز البنية التحتية. ومن أجل بدء بناء المرافق، تحتاج وزارة الإسكان إلى تكليفها بالمشروع من قبل الهيئة، فيما تحتاج الحكومة إلى توفير التمويل اللازم للوزارة بناء على طلب من الهيئة أيضا، وفق تصريحات مساعد وزير الإسكان.

الحصول على التمويل هو العائق الأساسي في العملية، وبعد الحصول عليه، يتعين على وزارة الإسكان طرح مناقصات البناء على المقاولين، ثم يستغرق الأمر ١٨-٢٤ شهرا للانتهاء من توصيل المرافق. وترى الباحثة أنه ربما يكون من الصعب توصيل المياه إلى المصنع لو كان بعيدا عن شبكة مياه قائمة بالفعل، ولهذا يجب بناء مضخات أو محطات مياه جديدة. ولو كانت الأرض الصناعية تندرج ضمن اختصاص المحافظة، عندها تصير طرفا في العملية، وهو ما يتحول إلى مشكلة عند توصيل مرافق المياه.

ولمواكبة خطة التنمية الصناعية الطموحة، يبدو أن هيئة التنمية الصناعية قد تخصص الأراضي بصورة أسرع مما يتطلب الأمر لتطوير المرافق. وبدأت الحكومة تنفيذ خطط لبناء ٢٥ منطقة صناعية جديدة بتكلفة ١١ مليار جنيه خلال العامين المقبلين. وإن الهيئة ستكون مستعدة لطرح ٣ ملايين متر مربع من الأراضي الصناعية بنهاية العام الجاري. ويمكن من خلال العناقيد الصناعية تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المحدودة والقضاء على مشكلة صعوبة التسويق من خلال التخصص والتركيز على النشاطات ذات القيمة المرتفعة والتي تساهم في خلق فرص عمل وإحلال المنتج المحلي محل المنتجات المستوردة وذلك من بدلا من توزيعها على باقي الأنشطة.[١]

وترى الباحثة أنه يمكن أن تستفيد مصر من التجارب المقارنة؛ حيث يجب أن تقوم الدولة والمؤسسات البحثية والاقتصادية بإعداد خرائط استثمارية مفصلة ومعها دراسات جدوى اقتصادية للمشروعات الصناعية وخاصة في الصناعات التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية تكون أهدف تلك المشروعات البحثية هو وضع خرائط استثمارية

(١) مروة مصطفى، "دور العناقيد الصناعية في خلق فرص العمل في محافظة الإسكندرية"، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد ٦٠، العدد السادس، أكتوبر ٢٠٢٣، ص: ١-٣٠.

مفصلة تحقق من خلالها علاج لجوانب المعوقات التي تقف أمام انطلاق تلك الصناعات ونمو القدرة التنافسية لتلك الصناعات ومع استخدام استراتيجية العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية في بناء تلك الخرائط الاستثمارية، حيث إنها أحد أهم الأساليب التي أثبتت نجاحها في عدد من الدول في دعم تنافسية القطاع الصناعي.

كذلك يمكن أن تشجع الجامعات مراكز الابتكار والمشاريع البحثية الابتكارية الممولة والأبحاث العلمية التي يمكن أن تفيد المستثمرين عن طريق الربط بين العلم والصناعة وتطبيق هذه الأبحاث العملية على المشروعات على أرض الواقع، وذلك لتحقيق أقصى استفادة ممكنة وذلك ما تم البدء بالعمل به في بعض الجامعات الآن.

كما نرى وضع خطة استراتيجية لتنمية العناقيد الصناعية من خلال مجلس استشاري من الاقتصاديين ورجال الصناعة وصناع القرار ليتم الاطلاع على سياسات التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال والعمل بها بما يتناسب مع بيئة العمل في مصر وظروف السوق والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن دخولها في هذه العناقيد. أيضاً يجب الاستماع من جانب صناع القرار إلى المشكلات والعراقيل التي تواجه المستثمرين وأصحاب المشروعات والعمل على حلها والتغلب عليها.

الخاتمة

حاولنا في هذا البحث تقديم العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والميزة التنافسية للدولة وذلك من خلال عرض الدراسة في ثلاثة مباحث وهم: ماهية استراتيجية العناقيد الصناعية، دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، التجارب الدولية المقارنة للعناقيد الصناعية والتطبيق على مصر.

عرضنا في المبحث الأول المفاهيم المتعلقة باستراتيجية العناقيد الصناعية، ووضحنا أنه ليس هناك تعريف موحد للعناقيد الصناعية، والتعريف الأساسي لها هو عبارة عن تركيز جغرافي للصناعات يؤدى إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك، التجمع الصناعي هو تجمع جغرافي لمجموعة من الشركات والمؤسسات المساندة التي تعمل في صناعة/نشاط معين، تترابط وتتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذه الصناعة/النشاط. وأيضا تم توضيح تاريخ نشأة وتطوير العناقيد الصناعية، ثم مراحل تكوين العناقيد الصناعية، وكيفية تمييز العناقيد الصناعية وكذلك أنواعها وآلية عملها، وفي نهاية المبحث شرحنا بالتفصيل عناصر وخصائص العناقيد الصناعية والسياسات اللازمة لتكونها وتطويرها.

تناول المبحث الثاني دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك بعرض أهم النقاط التي تتناول الأهمية الاقتصادية للتجمعات الصناعية، ثم وضحنا آليات مواجهة العناقيد الصناعية لمخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وكذلك دور العناقيد الصناعية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي نهاية المبحث عرضنا لأثر العناقيد الصناعية على الميزة التنافسية للدولة.

واختتمنا بحثنا في هذا الموضوع بالمبحث الثالث الذي تناول التجارب الدولية المقارنة الناجحة للعناقيد الصناعية والسياسات التي اتبعتها هذه الدول حتى تنجح في تفعيل وإنجاح هذه الاستراتيجية بهدف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الميزة التنافسية للدولة والتنمية الاقتصادية، ثم عرضنا لتجربة مصر مع العناقيد الصناعية وأهم الآليات التي اتبعتها الدولة المصرية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تعرقل أداء هذه العناقيد وكيفية الاستفادة من التجارب الدولية من أجل تطبيقها في مصر وتطوير وإنجاح هذه الاستراتيجية.

الاستنتاجات

١- ما يمكن استنتاجه هو تأكيد لما تم افتراضه حيث أن استراتيجية العنقود الصناعي تعد أحد أهم أساليب تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدراتها الإنتاجية بما يساعد تلك الصناعات على تحقيق مزايا تنافسية.

٢- تبين لنا من الدراسة أن رفع جودة وتنافسية المنتجات النهائية لا ينعكس فقط على المستوى الجزئي وإنما أيضا على المستوى الكلي لما له تأثير على الاقتصاد الوطني لأن خلق صناعات تنافسية يعطيها القوة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

٣- تلك التجمعات الصناعية تلعب دورا محوريا في دعم التنافسية من خلال علاج جوانب الاختلالات الهيكلية والمعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية تعتمد على التعاون وتقاسم أعباء ومتطلبات النهوض بالصناعة من خلال منظومة شبكية من التعاون بين المصنعين والمؤسسات المختلفة التي تساهم في تأسيس تلك التجمعات.

٤- أكدت الدراسة على أهمية العناقيد الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من اقتصاديات العالم، لما تحققه من مزايا من حيث الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية للدولة ولمزاياها التنافسية، وزيادة الصادرات، والمساهمة في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٥- تتمتع العناقيد الصناعية بقدرتها على تخفيض نسبة البطالة وخلق فرص توظيفية جديدة ومن ثم توليد مصادر جديدة للدخل، وخلق ظروف وبيئة مواتية للعمل، وتنمية رأس المال الاجتماعي المحلي بل وتمتد في بعض العناقيد إلى توفير السكن والخدمات اللازمة للعاملين.

٦- التركيز الجغرافي للوحدات الصناعية داخل العنقود يساعد على تخفيض تكلفة النقل والمواصلات داخل وخلال المراحل الإنتاجية وكذلك زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج ككل، مما يخفض من سعر المنتج وبالتالي تدعيم قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

٧- ينتج التطور الصناعي كمحصلة للقدرة على التحرك من مفهوم العنقود الصناعي والوصول لمفهوم المجتمع الصناعي المتكامل.

٨- نجاح العناقيد الصناعية في أي دولة يتطلب تحقق علاقات تبادلية وتشابكية قوية بين القطاعات المختلفة.

التوصيات

١- الاهتمام بالصناعات الصغيرة الحجم وتوفير كل الدعم لها من خلال العناقيد الصناعية التي لها دور كبير في خلق فرص عمل.

٢- دعوة أصحاب العمل في العناقيد لتطوير "خطة القوى العاملة" لمتطلبات المهارات المستقبلية وتحفيز مقدمي التدريب المهني بشكل فعال لضمان توفير أماكن كافية.

٣- تحفيز الجامعات لزيادة تركيزها على تسويق ابتكارات الباحثين ومشاركة أفضل ممارساتها مع الآخرين.

٤- توسيع نطاق المشاركة في الأحداث وجهاً لوجه لتشجيع مشاركة الأفكار وشراكات المستثمرين والمشاريع التجارية لتقوية شبكات العناقيد.

٥- توفير مراكز التدريب والمراكز التكنولوجية المتخصصة، توفير الخدمات الحكومية المختلفة، تشجيع المؤسسات المالية على تأسيس فروعا لها في هذه المناطق، ودعوة الجامعات إلى إقامة المراكز البحثية في هذه المناطق.

٦- يقع على الدولة مسئولية المساعدة في نضوج العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات مثل تشجيع تبادل المعلومات، إنشاء مراكز تدريب مشتركة وشركات مشتركة جديدة يساهم فيها العاملين في العنقود إضافة إلى آخرين – وقد تكون الدولة طرف مستثمر فيها – من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود.

٧- تشجيع الصناعات التي لها فرص تصديرية، من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية الصناعية وزيادة الصادرات الصناعية.

٨- توفير الدعم التكنولوجي للعناقيد الصناعية، فالقدرة على الابتكار هو أهم ما يتسم به العنقود مما يؤدي إلى زيادة الفرص لتهيئة صناعات جديدة.

٩- تنظيم الندوات والدورات التدريبية المتخصصة للتغلب على المشكلات الفنية والتقنية التي تواجه الصناعات العنقودية، بهدف رفع مهارات العاملين في هذا المجال وخلق فرص عمل جديدة.

١٠- خلق فرص تسويقية داخليا وخارجيا لمنتجات العناقيد الصناعية بالاشتراك في المعارض المحلية والدولية، والعمل على زيادة وعي المنتجين بالأسواق العالمية، وثقافة التصدير.

١١- يمكن للجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني القيام بالتدريب ودعم العناقيد الصناعية بالموارد البشرية المؤهلة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- مراجع عامة:

- طارق محمود عبد السلام السالوس، "حاضنات الأعمال"، بيروت، دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٠٥.
- محمد محروس إسماعيل، "اقتصاديات الصناعة والتصنيع"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ١٩٩٧.
- يوسف مسعداوي، "القدرات التنافسية ومؤشراتها"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، ٢٠٠٥.

ب- مراجع متخصصة:

١- كتب:

- أحمد الخضيري محسن، "صناعة المزايا التنافسية: منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج من آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المعاصر"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- فريد النجار، "التحالفات الاستراتيجية: من المنافسة إلى التعاون –خيارات القرن ٢٠ –"، إيتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٩.
- ماجد العطية، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، ٢٠٠٩.

٢- مجلات ودوريات علمية:

- أبو بكر بوسالم وعطاء الله بن طيرش، "استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد ١٧، ٢٠١٧.
- أحمد محمد إبراهيم صالح، "متطلبات إدارة الأزمات التسويقية لزيادة القدرة التنافسية للعناقيد الصناعية بالتطبيق على صناعة الجلود في مصر: دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس-كلية التجارة بالإسماعيلية، مجلد ١٢، عدد ١، ٢٠٢١.
- أسيا طويل، نرجس فربوة، "أهمية دور عومل نجاح المناطق الصناعية والحرة في تنمية الصادرات: دراسة بعض تجارب عربية ودولية متعددة"، مجلة العلوم التعليمية والاجتماعية، العدد ٥، يونيو ٢٠١٨.
- أشرف إبراهيم عطية، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، تحديات العمل وآليات المواجهة"، مجلة العلوم القانون والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد الأول، السنة الثالثة والستون، يناير ٢٠٢١.
- آمال بن ناصر، "أساليب التعاون الحديثة بين المؤسسات ودورها في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تجارب بعض الدول الرائدة"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة -كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مجلد ٩، العدد ١٦، مارس ٢٠١٨.
- أنفال خبيزة حدة، "دور استراتيجية العناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تجربة فرنسا"، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٩، ديسمبر ٢٠١٧.

- إيمان فاروق الحداد، "التجربة المصرية في إنشاء العناقيد الصناعية ودورها كنواة للمجتمعات الصناعية المتكاملة: دراسة حالة مدينة الأثاث بدمياط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، يوليو ٢٠٢٢.
- إيهاب علي الموسوي، كاظم أحمد البطاط، رحيم كاظم الشرع، "إمكانية تطبيق استراتيجية العناقيد الصناعية في العراق"، مجلة جامعة أهل البيت عليهم السلام، العدد ٢٢، ٢٠١٧.
- جمال بن نعمان، "حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد ٦، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ٢٠١٦.
- خذري توفيق، علي عماري، "المقاربات التعاونية للمنافسة كآلية لتطبيق العناقيد الصناعية"، جامعة العربي التبسي تبسة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، مارس ٢٠١٩.
- دريس يحي – آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية – العددان ٥٥-٥٦، ٢٠١١.
- رانيا كمال عبد الوهاب محمد، "تأثير العناقيد الصناعية على تنمية القدرة التنافسية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر"، جامعة عين شمس-كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٣، يوليو ٢٠١٠.

- زايري بلقاسم، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم ٧، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠٠٧.
- زبيري رمضان، "الشراكة الصناعية والتجمعات العنقودية كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة محمد بوقرة بومرداس-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، العدد ٧، ديسمبر ٢٠١٩.
- زهير زواش، "العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٤٢، جامعة منتوري قسنطينة، ديسمبر ٢٠١٤.
- سارة حليمي، مبارك بوعشة، "العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنوع الاقتصادي: المملكة العربية السعودية نموذجا"، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٩، ٢٠١٨.
- سامي نجدي محمد علي، على عطية عبد العظيم الحضري، يسري محمد علي خيري، "إطار مقترح للإدارة البينية للتكلفة لدعم القدرة التنافسية للعناقيد الصناعية مع دراسة تطبيقية على صناعة الأثاث بمحافظة دمياط"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة-كلية التجارة، مجلد ٤٠، عدد ٢، ٢٠١٦.
- شرين سلام، "التنظيم الإداري للعناقيد الصناعية كمطلب تنموي وآلية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل رؤية المملكة

٢٠٣٠"، جامعة محمد بوقرة بومرداس-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، العدد ٧، ديسمبر ٢٠١٩.

- شوقي جباري، حمزة العوادي، "قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية-تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السليكون نموذجين"، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الثالث، ٢٠١٢.
- طروبيا ندير، "خبرات دولية في مجال العناقيد والتجمعات الصناعية لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها"، الجزائر، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد ٣ العدد ١، ٢٠١٩.
- عابد محمود أحمد جاد، عبد الله عبد الشافي منصور حفناوي، "دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة القطاع الهندسي لجامعة الأزهر، بدون تاريخ نشر.
- عبد الجبار مختاري، "استراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة-معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٠.
- عبد الحميد مصطفى، عمرو الضبع، "تأثير العناقيد الصناعية على تطوير المناطق الصناعية بالتطبيق على الصحاري الصناعية بسلطنة عمان"، عبد الله بن سالم بن عبد الله الكعبي، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٣.

- عبد الرحمن قويدري، عمر أقاسم، "العناقيد الصناعية كآلية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة طاهري محمد-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد ٥، عدد ٣، ديسمبر ٢٠١٩.
- عبد الرحيم البحطيطي، "الإصلاح الاقتصادي المالي والنقدي، ودوره في دعم الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مجلد ٣٨، العدد الأول، يناير ٢٠١٦.
- عبدالرحمن بن عنتر، بلوناس عبد الله، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدي المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠١٢.
- عبود زرقين، تواتية الطاهر، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد٤١، ٢٠١٤.
- عبير الحلبي. تخطيط مواقع العناقيد الصناعيّة باستخدام منهجية التحليل العنقوديّ .*مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية*، العدد ٣٩، المجلد ٣، ٢٠٢٣.
- عبير محمد عباس محمد رفاعي، "تفعيل العناقيد الصناعية كآلية لاستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة-دراسة ميدانية على صناعة الأثاث بمحافظة دمياط"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد ٩، العدد ١، ٢٠٢٠.

- عبيرات مقدم، بن نوى مصطفى، "العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠١٣.
- علاء أحمد إبراهيم رزق، "المحاسبة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء معايير المحاسبة الدولية كمدخل لدعم مفهوم العناقيد الصناعية: دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة دمياط"، جامعة عين شمس-كلية التجارة-قسم المحاسبة والمراجعة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٤، العدد ١، ٢٠٢٠.
- عمر محمد عثمان صقر، "مدى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الآول،١٩٩٧.
- عمرو الضبع إبراهيم، "العناقيد الصناعية كمدخل لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية"، جامعة قناة السويس-كلية التجارة بالإسماعيلية، مجلد ٩، عدد ٢، ٢٠١٨.
- عيسى بن ناصر، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم ١٨، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠.
- فارس بوباكور، داي وسام، "محاولة رصد أقاليم مكانية لتوطين العناقيد الصناعية في الجزائر"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١١، ٢٠١٥.

- فاطمة محبوب، فريدة كافي، "العناقيد الصناعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق نموذج الاقتصاد الصناعي SCP"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الإدارية والمالية، مجلد ٢، عدد ٢، ٢٠١٨.
- فاطمة مصحب لفتة، وفاء إبراهيم عسكر، شيماء فاضل، "العناقيد الصناعية الخيار الاستراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠٢٠.
- فايزة خير الله وعادل خير الله، "دور عناقيد التصنيع في تنمية وتطوير قدرات وإمكانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٣، المجلد ٧، الكويت، سبتمبر ٢٠٢٠.
- فريدة حدادة وهشام مكي، "آلية تأثير استراتيجية العناقيد الصناعية لمجمع عمر بن عمر على هيكل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١٩.
- لخلف عثمان، "دور استراتيجية العنقود الصناعي في تحقيق تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٢.
- لطيفة بهلول، "استراتيجية العناقيد الصناعية كآلية لتفعيل التجديد التكنولوجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التجربة اليابانية نموذجا"، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دراسات اقتصادية، المجلد ٢٠، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٠.

- لمياء عماني وزريقة تباني، "دور العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة -نماذج عالمية رائدة في المجال مع الإشارة إلى تجربة الجزائر"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد الخامس، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ٢٠١٩.
- محمد الأمين بن عزة، التحالف الاستراتيجي كضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد الثاني، ٢٠٠٤.
- محمد طابي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر بين الدور الضئيل وكيفية التفعيل"، دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد الثاني عشر، ٢٠٠٩.
- محمد طرشي، "العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد ١٣، ٢٠١٥.
- محمود حسن حسني، "الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاع الخدمات في مصر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، السنة الحادية عشر، العدد الثاني، ١٩٩٧.
- محمود عبد الرحمن السيد البهلول، "نموذج مقترح ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كيانات تكاملية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة-كلية التجارة، المجلد ٤٣، العدد ٤، ٢٠١٩.

- مروة شكري محمد جمال الدين، "دور العناقيد الصناعية المتخصصة في دعم الميزة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والاستشارات والتطوير، مجلة البحوث الإدارية، مجلد ٢٨، عدد ٤، أكتوبر ٢٠١٠.
- مروة مصطفى، "دور العناقيد الصناعية في خلق فرص العمل في محافظة الإسكندرية"، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد ٦٠، العدد السادس، أكتوبر ٢٠٢٣.
- مصطفى محمود عبد العال عبد السلام، "دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية-رماح، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد ١٥، ٢٠١٥.
- مصطفى محمود محمد عبد السلام "دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلد ٢٠، العدد ١، يونيو ٢٠١١.
- مصطفى محمود محمد عبد السلام، "العناقيد الصناعية استراتيجية لتطوير الميزة التنافسية لصناعة التمور في المملكة العربية السعودية"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، مجلد ١٠٩، العدد ٥٣٢، أكتوبر ٢٠١٨.
- مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لإتباع استراتيجية العناقيد الصناعية"، جمعية إدارة الأعمال العربية، مجلة المدير الناجح، عدد ١٢٩، يونيو ٢٠١٠.

- معهد التخطيط القومي، "العناقيد الصناعية والتحالفات الاستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية"، القاهرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ٢٠٦، فبراير ٢٠٠٨.
- معهد التخطيط القومي، "دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر بالتطبيق على محافظة دمياط"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٣٠١، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩.
- نبيلة ساسان، "دور العناقيد الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة تجربتي البرازيل والنرويج"، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد ٥١، ٢٠١٧.
- نجوى حبة، "التوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية"، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد ١٠، ملحق، ٢٠١٧.
- وديع محمد عدنان،" القدرة التنافسية وقياسها"، دورية سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ٢٠٠٣.
- ياسر محمد ذكي بغدادي، "دور صناعة البتروكيماويات في تنمية الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول-الأمانة العامة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٤٤، العدد ١٦٥، ٢٠١٨.
- ياسين العايب، "إشكالية المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة منثوري قسنطينة، ٢٠١١.

٣- تقارير:

- استراتيجية تنمية قطاع الأثاث المصري، مركز تحديث الصناعة، يناير ٢٠١١.
- بيتر ويلسون، "فرص وتحديات تطبيق استراتيجية التنمية الاقتصادية بالعناقيد في السياق الفلسطيني على ضوء التجارب الدولية وأولويات التنمية الوطنية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)-الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، القدس، ٢٠٢٠.
- تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ٢٠٠٠.
- الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية، "إنجازات الجهاز أكثر من ٥٠ عاما من الإنجازات"، وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٢١.
- دراسة أصدرت عن المرصد الوطني للتنافسية – مصر، ٢٠١١.
- سمير زهير الصوص،" بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة-نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين"، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، ٢٠١٠.
- صندوق التنمية الصناعية السعودي، قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية، العناقيد الصناعية مفهومها وآلية عملها، الجزء الأوّل، سبتمبر٢٠٠٧.
- صندوق التنمية الصناعية السعودي، قسم البحوث وحدة الدراسات الاقتصادية، العناقيد الصناعية تنميتها وأسس اختيارها والتوجه السعودي نحوها، الجزء الثاني، تقرير اقتصادي، ٢٠٠٨.

- قطاع الشئون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات، "دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية"، غرفة الشرقية، ٢٠١٣.
- لبنى عبد اللطيف، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم: الإطار النظري"، دراسة مقدمة إلى مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات واتخاذ القرار، مصر، ٢٠٠٣، ص: ٣٤.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: "زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك: دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان"، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠١٥.
- محمد الخالدي، "العناقيد الصناعية: التجربة الأردنية"، المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، الأردن، ٢٠١٩.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم: الإطار النظري"، مجلس الوزراء، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣.
- مطر أحمد، أريج دياب، "تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات التجربة السنغافورية"، وزارة التجارة الخارجية إدارة التحليل والمعلومات، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر ٢٠٠٩.
- وزارة التجارة والصناعة، "استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠"، مصر، ٢٠١٦.

٤- مؤتمرات وملتقيات دولية:

- سام عبد القادر الفقهاء، "أسباب محدودية دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين"، بحث قدم للمؤتمر العلمي المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بعنوان: "التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة"، المنعقد في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٥.
- شوقي جباري، بوديار زهية، "تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية – قراءات في التجربة الإيطالية"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ٨/٩ نوفمبر، ٢٠١٠.
- عائشة محمد حسن العربي، خضر محمد عبد القادر عيسى، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة، ٢١ سبتمبر ٢٠١٩.
- فريدة لرقط، زينب برقاعة، كاتية بروبة، "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها"، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية في الفترة من ٢٥-٢٨ مايو ٢٠٠٣، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠٠٣.

- متناوي محمد، دراسة لأهم الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة وقياس التنافسية وأهم محدداتها، الملتقى الدولي الرابع: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ٩ نوفمبر ٢٠١٠.
- مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، "دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ١٦-١٨ أبريل ٢٠٠٧.
- الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ٦-٧ ديسمبر ٢٠١٧.

٥- رسائل ماجستير ودكتوراه:

- إسلام عبد السلام رجب، "دور المجتمعات الصناعية المتكاملة في النهوض بالصناعة المصرية-مع التطبيق على الصناعات الجلدية"، رسالة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٤.
- آمال مهيرة، سلمى ضرباني، "العناقيد الصناعية الاستراتيجية البديلة لتعزيز القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢٣.

- إيهاب علي داود،" إمكانية الإفادة من تجربة العناقيد الصناعية في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق"، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧.
- بحماوي صالح، شيخاوي عمر، "دور العناقيد الصناعية في تحقيق القدرة التنافسية للمؤسسة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسييير، الجزائر ٢٠٢٢.
- جمعي عماري، استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ٢٠١٠-٢٠١١.
- حكيم شبوطي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التشغيل"، رسالة ماجستير تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣.
- سعاد قوفي، "التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة لبعض تجارب البلدان النامية"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٧.
- غنو حسام، عتامنة إسحاق، "آليات ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة مقارنة (الجزائر-كندا)"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، ٢٠٢٠.

- فونـدو أيـوب، بريـشي التهـامي، "دور العناقيـد الـصناعية فـي تحقيـق التنميـة الصناعية في ولاية أدرار"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢٢.
- ليلى عاشور حاجم، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الإصلاح الاقتـصادي، دول عربيـة مختـارة، رسـالة دكتـوراه مقدمـة لكليـة الإدارة والاقتصاد، ج بغداد، ٢٠٠٧.

٦- مواقع الكترونية على شبكة الإنترنت:

- الاسـتراتيجية الحديثـة للتـوطن الـصناعي، "اسـتراتيجية تـوطين المـشروعات الـصناعية فـي مـصر"، لا يوجـد تـاريخ نـشر، ص: ٢٣-٢٤. - http://www.cpas egypt.com/pdf/Mamdoh_Mostafa/PHD/004.pdf
- العناقيد الصناعية -تنميتها وأسس اختيارها والتوجه السعودي نحوها-الجزء الثـاني، http://www.sidf.gov.sa/Ar/MediaCenter/ResearchandStudies/Pages/EconomyReports.aspx، تـم الاسـترجاع بتـاريخ ٢٧ فبرايـر ٢٠٢٢.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- Books:

- Bergh, A., and Höijer, R., (2008), Institutional Competition, George Mason University, USA.
- Doeringer, P.B., & Terkla. D.G., (1995), Business Strategy and Cross-Industry Clusters, Economic Development Quarter.
- Eric, A., (2005), Industrial Clusters: Enhancing Rural Economies through Business Linkage, University of Kentucky.
- François Dugeny, F., (2008), Clusters Mondiaux: Regards Croises Sur La Théorie et La Réalité De Clusters. Institut D'Aménagement Et D'urbanisme De La Région D'île De France. Paris.Cedex.
- Gunther, M., & Edward, M., (2006), Stated Preferences for Transport among Industrial Cluster Firms, Vienna University of Economics and Business Administration, Vienna, Austria, 2006.
- Industrial Districts, (2000), Neoclassical Views, James Surowiecki.

- Ketels, C. H., (2004), Cluster-based Economic Development: What Have We Learned. *Harvard Business School, DTI, London. UK*.
- Ketels, C., Lindqvist, G., Sölvell, O., (2006), Cluster Initiatives in Developing and Transition Economies, Center Of Strategy and Competitiveness, 1st edition.
- Mongkhonvanit, J., (2014), Coopetition for Regional Competitiveness: The Role of Academe in Knowledge-Based Industrial Clustering, Springer Briefs in Education, Siam University, Bangkok, Thailand.
- Nadvi, K., & Stephanie. B, (2006), Industrial Clusters and Poverty Reduction towards a Methodology for Poverty and Social Impact Assessment of Cluster Development Initiatives, Institute of Development Studies, University of Sussex.
- National Governors Association, (2002), A Governor's Guide To Cluster-Based Economic Development. *Washington, DC*.
- Porter, M., (1990), The Competitive Advantage of Nations, New York: Basic Books.

- Rogers, E.M & Laresoen, J.K, (1984), Silicon Valley Fever, Growth of High-Technology Culture, Basic Books, Inc Publishers, New York.
- Slaper, F., T., (2014), Clustering Occupations, Indiana Business Review.
- Surowiecki, J., (2000), Emphasis Added industrial Districts, Neoclassical Views.
- Tavassoli, M., H., (2009), Exploring the Critical Success Factors of Industrial Clustering, Linkoping's University, Department of Management & Engineering.
- Uyarra, E., & Logan, R., (2012), The Effects of Cluster Policy on innovation, Manchester Institute of Innovation Research Manchester Business School, University of Manchester.
- Van, D. & Rabellotti, R. (eds), (2006), Enterprise Clusters and Networks in Developing Countries, London: Frank Cass.

2- Articles and Periodicals:

- Arif W.B., (2012), Industrial Clusters, Schumpeterian Innovations and Entrepreneurs Human and Social Capital a

Survey of Literature, Pakistan Economic and Social Review, Volume 50, No. 1, pp. 71-95.

- Boja, C., (2011), Clusters Models, Factors and Characteristics, International Journal of Economic Practices and Theories, Vol. 1, No. 1, p. 34.
- Feser, E., Renski, H., & Goldstein, H., (2008), Clusters and Economic Development Outcomes: An Analysis of the Link between Clustering and Industry Growth, *Economic Development Quarterly*, *22*(4), pp. 324-344.
- Glaeser, E. L., Kallal, H. D., Scheinkman, J. A and Shleifer, A. (1992), Growth in Cities. *Journal of Political Economy*, Volume 100(6), pp. 1126-1152.
- Jankowiak, A. H., (2012), Cluster Initiatives and The Role of Government in Developing Clusters, *Prace i Materiały Instytutu Handlu Zagranicznego Uniwersytetu Gdańskiego*, (31, [1]), pp. 490-501.
- Lowe, E.A., (1997), Creating By-Product Resource Exchanges: Strategies for Eco-Industrial Parks, Journal of Cleaner Production, Vol. 5, p. 57- 66.

- McLean, B. M., (1996), Studying Regional Development: The Regional Context of Economic Development, *Economic Development Quarterly*, *10*(2), pp. 188-198.
- Omer, T. H. A., Elgharabawy, A. H., Abdul Salam, M., & Rageb, A., (2020), The Impact of Obstacles Facing Entrepreneurs on The Pivotal Capabilities Eligible for The Growth of Small and Medium Enterprises In The Egyptian Market: An Applied Study, *Perdana: International Journal of Academic Research (Social Sciences & Humanities) Vol. 9. No. 1 - December Issue 2020, p.p.102-133.*
- Porter, M. E. (1998), *Clusters and the New* Economics of Competition, Boston: Harvard Business Review, Vol. 76, No. 6, pp. 77-90.
- Porter, M. E., (1990), New Global Strategies for Competitive Advantage, *Planning Review*, *18*(3), pp. 4-14.
- Porter. M., & Vanderlin. C., (1995), Toward a New Conception of The Environment Competitiveness Relationship, the journal of Economic Perspective, Volume 1, No .4، p.97.
- Schmitz, H., (1992), On the Clustering of Small Firms, IDS Bulletin, 23 (3), London, p. 64.

- Titze, M., Brachert, M., Kubis, A., (January 2011), The Identification of Regional Industrial Clusters Using Qualitative Input–Output Analysis (QIOA), Regional Studies, Vol. 45, p. 90.
- Victoria V., Tatyana U., Victoria E., Ludmila V., Natalia N., (2018), Formation and Development of Industrial Clusters in The Socioeconomic Regional System, Espacios, Revista, Vol. 39, No. 31, p.25.

3- Reports:

- Anbumozhi, V., (2007), Eco-Industrial Clusters in Urban-Rural Fringe Areas A Strategic Approach for Integrated Environmental and Economic Planning, Kansai Research Centre Institute for Global Environmental Strategies, Institute for Global Environmental Strategies, Japan.
- Corgan, A., Hadley, S., (2008), The cluster Approach to Economic Development, Technical Brief No. 7, for the Business Growth Initiative Project, financed by the Office of Economic Growth of EGAT/USAID, Washington, DC.
- Donahue, R., Parilla, J., McDearman, B., (2018), Rethinking Cluster Initiatives, Metropolitan Policy Program at Brookings, Washington, D.C.

- Entrusted Development and Management Consultants, (2018), Egypt's National Strategy for the Development of Organic Clusters: 2019 –2030, African Development Bank Group, Enterprise Development Agency, Middle East And North Africa Transition Fund, submitted to Medium, Small & Micro Enterprise Development Agency.
- Galvez-Nogales, E., (2010), Agro-based clusters in developing countries: staying competitive in a globalized economy, agricultural management, marketing, and finance occasional", Food and Agriculture Organization of the United Nations, USA.
- Hussian, Z., (2018), "Modern Polarization Policies and Spatial Development: Study of the Industrial Clusters Policy—Karbala Case Study" in *Postmodern Urban and Regional Planning in Iraq*, KnE Engineering.
- Industrial Cluster Development Authority, (2005), Government of Pakistan, Surgical Instrument Industry of Pakistan: Issues in Export Growth and Development Draft Report.
- le cabinet Alcimed, (2008), Les clusters » américains: cartographie, enseignements, perspectives et opportunités

pour les pôles de compétitivité français, la Direction générale des Entreprises (DGE) , ministère de l'économie de l'industrie et de l'emploi, France.

- Litzel, N., Möller, J., (2009), Industrial Clusters and Economic Integration Theoretic Concepts and an Application to the European Metropolitan Region Nuremberg, institute of the German Federal Employment Agency, IAB-Discussion, Germany.
- Russo, P., (1990), Unido Experience, General Review Study of Small and Medium Enterprise Clusters, India.
- Tavares, J., (May 2006), Transaction Costs and Regional Trade, OAS Trade Unit.

4- Research and Working Paper:

- Dang, Rani Jeanne, (2011), *L'intégration des PME au sein des dynamiques territoriales d'innovation: une approche fondée sur les connaissances. Le cas de deux clusters du Pôle de Compétitivité SCS,* Thèse du Doctorat, Universite de Nice - Sophia Antipolis, France.
- Delgado, M., Porter, M. E., Stern, S., (2014), "Defining Clusters of Related Industries", NBER Working Paper No. 20375, National Bureau of Economic Research, Cambridge.

- Martin, R., & Sunley, P., (21 November 2011), Deconstructing Clusters: Chaotic Concept or Policy Panacea?, Revised Version of a Paper Presented at the Regional Studies Association Conference on Regionalizing the Knowledge Economy, London.
- Nadvi K., and Halder, G., (2004), Local Clusters in Global Value Chains: Exploring Dynamic Linkages Between Germany and Pakistan, *IDS Working Paper 152,* Institute of Development Studies, Brighton.
- Roberts, B., (2018), The Role of Industry Clusters in Driving Innovation and Competitiveness of Regions, RDA National Forum 2018, ACT. 16-17th August, Session 3: Facilitating Innovation and Entrepreneurship.

5- Internet Sources:

- Pedersen, P.O., (2004), Clusters of Enterprises within Systems of Production and Distribution, **Online www.kstc.org/Clusters/Index.htm,** viewed on 19 April 2022.
- Simmie, J., (2004), Innovation and Clustering in the Globalize International Economy, Urban Studies 41 (5/6), online: www.unido.org, viewed on 19 April 2022.

- Sölvell, O., (2009), Cluster: Balancing Evolutionary and Constructive Forces", Sweden, 2nd edition, p: 10, online at: www.Cluster-research.org.
- Sudesh, K., (2005), Development of Industrial Cluster, United Kingdom, www.mpra.ub.uni-muenchen.de/171, viewed on 19 April 2022.
- The Department Of Trade And Industry (2014), Clusters, http://www.dti.gov.uk/clusters, viewed on 15 March 2022.